عبد القادر المهيري

بحوث في اللّغة



جامعة منّوبة
كليّة الآداب والفنون والانسانيّات

تونس 2008

سلسلة اللّسانيّات

بحوث في اللغة
وتراثها وتدريس النحو

عبدالقادر المهيري

عبدالقادر المهيري

الفهرس

تقـــديم

هذه مـجـمـوعـة من البـحـوث فـي النحـو واللغـة وضـعنـاها في مناسبات مختلفة رأينا أنه قد يكون من المفيـد جمعها في كتاب واحد، إذ تدور كلها حول اللغة العربية وبعض جوانب نظامها من وجهة نظر تراثية، وتدريسها واستعمالها، منها بحوث تتعلّق بابن جني من حيث مكانته في التراث النحوي وموقفه من اللغة العربية وسعيه إلى تدقيق بعض الجوانب من نظامها وإلى إبراز ما اتّسمت من إتقان وما تنمّ عنه ما يراه من حكمة متكلميها، ومنها ما يتعلّق بموقف الناظرين في التراث ونقدهم له سلبا وإيجابا انطلاقا من وجهات نظر مختلفة ؛ ومنها ما يتّصل بمختلف المواقف اليوم من اللغة العربية وما قد يمثله بعضها في نظرنا من أخطار التحجير والقصور أو الإهمال. ومنها ما يتناول قضية تدريس العربية وخاصة تدريس نحوها وصرفها تدريسا يجمع بين النجاعة واعتبار ما يطرأ عليها من تطور لا يشوّش نظامها.

وإذا كانت البحوث المتصلة بتفكير ابن جني تمثل محاولة لتناول أو تعميق جوانب لم تحظ بما تستحقه من النظر في دراسة لنا سابقة فقد أردنا من تناولنا لقضية نقد التراث واستعمال العربية وتدريسها إثارة إشكاليات نعتبرها جديرة بالتحليل والنقاش.

اللغة العربية بين التفصح والتطوّر(*)

لا تبلى اللغة إلا إذا لم تستعمل. هذه قاعدة تنطبق على كل اللغات في كل العصور وعلى مرّ الزمان، تنطبق على لغة الفرد، ولغة المجموعة، فالفرد ينسى لغته الأم أو اللغة التي تعلّمها إذا ما ترك استعمالها حينا من الدهر، ويتعثر لسانه في ممارستها إذا كان استعماله لها غير متواصل يهجرها حينا، فإذا ما دعته الحاجة إليها استعصت عليه وعسر عليه التعبير بواسطتها عن قصده تعبيرا واضحا سلسا.

ولغة المجموعة يعتريها الوهن إذا ما نافستها لغة أو لغات أخرى، فينحسر استعمالها، فتبدو قاصرة عن أداء كل المقاصد ويركن إلى التعبير عن بعضها بغيرها سعيا إلى الاقتصاد في المجهود وزهدا في البحث عمّا يمكّن من حمل اللغة على آداء ما يبدو فوق طاقتها ومن جبرها على احتضان مفاهيم وتسميات تبدو أجنبية عنها، واللغة كالآلة يعروها الصدأ إن لم تستعمل وكالعضو يصيبه الشلل إن لم يستغل بل قد يتقزم حتى الزوال.

إن هذا الوضع هو وليد مواقف مختلفة من اللغة ونظرات متنوعة إليها : منها موقف الذي يختار الطريق السهلة التي تبدو ممهدة اجتنابا لما يقتضيه غيرها من مجهود وإن كان يعلم في قرارة نفسه ان اللغة مؤهلة للتعبير عن كل شيء تحمل في ذاتها القدرة على التكيف والتأقلم لتستجيب لحاجيات المجموعة التي تتكلمها.

ومنها موقف الجاهل بحقائق اللغات وطبيعتها، الذي يظن من أجل ذلك أن منها ما هو قاصر بالطبع عن آداء بعض الوظائف محكوم عليه

(*) نص محاضرة القيت بكلية الآداب (جامعة وجدة المغربية)، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة القيروان).

نهائيا بالاقتصار على مجالات دون غيرها وبالقصور عن آداء مفاهيم ومعان معينة.

ومنها موقف الذي يخشى على اللغة من التطور يقف إزاءها موقف المعجب بجمالها وإحكام نظامها وتناغم مكوناتها. فيرى في كل تطور اغتصابا لها وفي كل توليد بدعة بل خطأ. ينظر إليها نظرة تقديس فلكأنها عنده غاية في حد ذاتها لم توضع لتكون أداة في خدمة متكلميها. إلى هذا الموقف ينتمي غلاة الفصاحة يطاردون كل صيغة لم توردها المعاجم التراثية وينهون عن كل تركيب لا يرجع إلى عصر الاحتجاج وكل استعمال لا تقره أشد القواعد غلوا ولو اعتبر من قبيل الجوازات.

وهل يستحق موقف رابع أن يذكر، موقف الذين يدعون إلى التخلي عن العربية لفائدة استعمال اللهجات أو اللغات المحلية فهي في منظورهم لغة ميّتة أو أقرب إلى اللغات الميّتة. هو موقف يصدر عن الميل إلى السهولة من ناحية، وعن القول بالقصور الفطري الذي يصم في نظرهم بعض اللغات وعن جهل لما تحمله هي وغيرها من طاقات كامنة تنتظر من يفجّرها، وعن غض الطرف عن أن اللغات التي يعتبرونها حيّة ذات مستويات. فلغة العلم ولغة التعليم ولغة الكتابة الأدبية ولغة الصحافة مستويات تختلف بدرجات متفاوتة عمّا يتكلّمه الناس في البيت والسوق والمقهى....

إن العربية في حاجة اليوم إلى تحريرها من تبعات كل موقف من هذه المواقف.

أولا تبعات موقف الزاهدين في استعمالها اقتصادا للمجهود واختصارا للطريق وربحا للوقت، ينجرّ عن هذا الموقف إهمال اللغة أو حصرها في مجالات دون غيرها؛ وبقدر ما ينحسر استعمالها تتقلص إمكانياتها ويعسر الرجوع إليها بل يبدو توسيع استعمالها في كل المجالات أو جلّها متعذّرا. إن مثل هذا الموقف يساهم من حيث يدري اصحابه أو لا يدرون بقسط وافر في إصابة اللغة بالشلل وتعطيل دورانها على

الألسن والأقلام، قد لا تكون دوافع هذا الموقف مذمومة - فاختصار الطريق وربح الوقت ليسا مذمومين في حد ذاتهما - لكن نتائجهما سلبية على اللغة، نتائجهما أشبه بما ينجرّ عن تفضيل البضائع المستوردة على الصنع المحلي من الضرر باقتصاد البلاد وإضعاف مؤسساته وإيقاف معامله، ومرة أخرى نقول: اللغة لا تبلى إلاّ إذا لم تستعمل، وإن كان أصحاب هذا الموقف لا يحكمون على العربية بالقصور وإنما تحركهم دوافع عملية. أما الذين يعتبرونها قاصرة عن مواكبة الحضارة والرقي ومسايرة نسق التقدم وما يقتضيه في كل آونة من توفير تسميات مختلفة ومصطلحات متنوعة فموقفهم سلبي منها تماما، حكموا عليها بالعقم حكما باتّا غير قابل للاستئناف ولا للتعقيب، لا يثنيهم عنه تاريخها ولا ما تقضي به البحوث اللسانية من أن اللغات والأنظمة العلامية بصفة عامة تحملها الحاجة على أن تستمدّ من ذاتها أو أن تأخذ من غيرها ما به تستجيب لها، فاللغة ككل كائن حيّ تناضل - إن جاز التعبير- من أجل البقاء، وأهلها هم الذين يمكّنونها منه أو يحكمون عليها بالزوال والموت. قد لا يجرؤ أصحاب هذا الموقف على الدفاع عنه صراحة، ويتجلّى موقفهم عادة في استعمال غيرها من وسائل التعبير، ولكنه غالبا ما يتجلى في مناصرتهم لاستعمال اللغات المحلية أو اللهجات، فموقفهم من هذه يقوم على اعتبارها ضمنيا قادرة على التأقلم استجابة لحاجيات المتكلمين خلافا للعربية، يعتبرون ذلك رغم أن وضع اللغات المحلية ليس أفضل من وضع العربية بل هي دونها تفصلها عنها مسافة طويلة من حيث وضع التسميات وصياغة المصطلحات، فلماذا يعتبرونها مؤهلة لأداء ما لا حين للعربية به في نظرهم، وعلى كل فأنصار اللغات المحلية باءت كل محاولاتهم بالفشل، وليس موقفهم بأخطر على العربية من الموقف السابق ومن الموقف اللاحق أعني موقف غلاة الفصاحة.

من المفارقات أن نذهب إلى هذا القول وأن نعتبر موقف غلاة الفصاحة جناية على العربية، أفليس هم حماة اللغة والدرع الواقي لنقائها والذائدين عن حماها؟ لا جدال في غيرتهم على العربية وحبهم لها وإيمانهم بها، ولا شكّ في أنهم يعتبرونها صالحة لكل مكان وزمان قادرة على الاستجابة لحاجيات المتكلمين، لكن موقفهم يطغى عليه الردع بما

يؤدي إلى الارتباك. إن المطالبة بالارتقاء إلى صف البلغاء يفضي إلى الحبسة والزهد في الكلام أو الكتابة، ومن ثم قد يؤول كل ذلك إلى تعطيل الاستعمال المجسم لحيوية اللغة الحامل لها على الإحاطة بكل المقاصد أو على الأقلّ إلى الخوف من استعمالها من جرّاء الوقوع في الخطإ.

من مظاهر الغلو في التفصّح أذكّر ببعض الأمثلة المعروفة التي يصدر بعضها عن أوهام وبعضها عن التشبث بأشدّ القواعد صرامة. فالمثال الأول يتعلق بأسماء الإشارة للمؤنثة المفردة أعني «هاته» ؛ فهذا الاسم المسكين طارده المدرّسون، ولعلّ بعضهم ما زال يطارده باعتباره خاطئا أو ربّما غير فصيح ؛ وموقفهم هذا صادر - لا نقول - عن جهل رحمة بهم وإنما عن وهم، فهذه الصيغة تقرها كتب النحو وتقرها المعاجم التراثية، وذنبها الوحيد أنها شاعت في المغرب وقلّ استعمالها أو انعدم في المشرق، لكن هل يكفي زهد المشارقة فيها لحظرها وإقصائها من العربية؟ هذا نموذج من تخطئة الصواب، صواب أقرّه النحاة واللغويون واستعمله شعراء وكتاب عندنا من أمثال الشابي والمسعدي ؛ والغريب في الأمر إن حظر استعمال هذه الصيغة أدى بالقياس إلى تخطئة صيغة المثنى المؤنث «هاتان وهاتين»؛ وإذا كان الزاهد في هاته يجد بديلا لها في هذه فإنه لا يجد لهاتين بديلا للتعبير عن المؤنث. والنتيجة الحتمية التي آل إليه ذلك أن الناس أصبحوا يستعملون «هذان» للمذكر والمؤنث، وهذا نموذج من إفضاء الردع إلى الخطإ، فباسم الفصاحة المزعومة سقط المتكلمون في الخطإ ؛ وليس في ما ذكره القدماء ما يدلّ على أن هذه أفصح من هاته، فبنية الصيغتين جاءت على نمط واحد، كلتاهما تتكون من حرف الإشارة «ذ» و«تّ» أضيف إليه هاء التنبيه، فلماذا تحظر الواحدة لفائدة الأخرى، وحتى إذا ما كانت احداهما أكثر شيوعا من الأخرى فمن التعسير الدعوة إلى التخلي عنها، فذلك وأمثاله يبعث المتكلمين على الاحتراز من استعمال العربية خوفا من السقطات واجتنابا لغضب المتفصحين.

المثال الثاني يتعلق بما أسميه بالتشبث بحرفية القواعد واخترت لتجسيده صياغة النسبة فكثيرا ما يقع التذكير بأن النسبة لا تصاغ من الجمع، وقد عللوا ذلك بأن مفهوم النسبة ومفهوم الجمع مقولتان اثنتان

يؤديهما الاسم ولكلتيهما مبدئيا علامة خاصة بها ترد في آخر الكلمة، فالتقاء علامة الجمع وعلامة النسبة في الكلمة الواحدة مما يثقلها بلا فائدة معنوية بل لربّما مما يفضي إلى صعوبة أو استحالة في النطق، وفعلا فلا فائدة معنوية من اشتقاق النسبة من الجمع ، ومن الطبيعي حسب مبدأ الاقتصاد في المجهود أن يجرّد الأصل من كل ما يثقله توفيرا لإمكانيات الاشتقاق، وبهذا عللوا سقوط تاء التأنيث من الأسماء المعنية بها عندما تصاغ منها النسبة مثل بصري ومدني ومكي، لكن اجتماع علامتين متعاقبتين لا يكون إلا في جموع السلامة أما جموع التكسير فعلامة جمعها في صلب صيغها لا في آخرها وليس لها صيغ خاصّة بها بل هي تشترك مع المفرد في عديد الصيغ (رجال=كتاب) وإنما يستفاد مفهوم العدد منها بالمقابلة بين صيغتين اثنتين أي بالخلاف حسب عبارة بعض النحاة ؛ لذا فالموانع التي تحول دون اشتقاق النسبة من الجمع لا توجد في جموع التكسير فهذه تقبل مبدئيا على غرار المفرد أن تصاغ منها النسبة ؛ كل هذا بالإضافة إلى ورود نسب صيغت انطلاقا من أسماء مجموعة ومثاله أنصاري وأنباري وجزائري وأعرابي المشتقة من الأنصار والأنبار والجزائر والأعراب.

أعرف أن النحاة يعللون ذلك بأن النسب الثلاث الأولى صيغت من أسماء هي أعلام أو بمثابة الاعلام أفرغت من معنى الجمع فصارت تفيد إفادة المفرد، وأن أعرابي صيغت من اسم لا مفرد له، لكن هذا لا يمنع من أن هذه الأبنية التي فيها رائحة الجمع قبلت أن تصاغ منها النسبة، وفي هذا دليل على أن ذلك لا يتنافى مع نظام العربية الصرفي ولا يفضي إلى أشكال نابئة عن العربية ونظامها المقطعي ؛ فلم لا نجوّز لأنفسنا القياس على هذه الأبنية فنصوغ النسبة من الجمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولم لا نقول ما قيس على كلام العرب فهو من العربية على غرار قولهم ما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم ؛ كل هذا فضلا عن أن النسبة إلى الجمع دعت إليها الحاجة اليوم في كلمات من قبيل «دُوَليّ» بجانب كلمة «دَوْليّ» وذلك اجتنابا للبس بين المفهومين، فما هو موقف المتشبثين بأن النسبة لا تصاغ إلا من المفرد من هذه الصيغة؟ ليس لهم من حلّ هنا إلا تجاوز هذه القاعدة أو السكوت عن الكلام المباح.

اجتناب اللبس هذا مبدأ هام تراعيه اللغات في التمييز بين الوحدات المفيدة مما يدعو أحيانا إلى تجاوز قاعدة أو عدم تطبيقها آليا. وهو مبدأ ركن إليه النحاة قديما لتحليل بنية كلمات تبدو خارجة عما يقتضيه النظام الصرفي. من ذلك مثلا أنهم اعتبروا اجتناب اللبس من موانع الإدغام في الكلمات التي توفرت فيها دواعيه الصوتية. يمكن لنا اليوم مراعاته لتبرير استعمالات تحظرها صرامة القواعد الشكلية؛ أنا لا أتردد في استعمال كلمة تقييم للتعبير عن تقدير قيمة الأشياء ومستواها؛ وفي كل مرّة أتلفظ فيها بهذه الكلمة ألاحظ شيئا من الاستغراب ومن الحرج على ملامح مخاطبيّ حتى من غير المختصّين في العربية فهم يستغربون ارتكاب هذا الخطإ من قبل من يعتبرونه مختصّا فيها، ويراجعني أحيانا بعضهم فاشكره على ذلك لأنه يمكنني من الإشارة إلى أن استعمالي لهذه الصيغة كان عن وعي وتعمد ويمكّنني من تعليل ذلك من وجهة نظري؛ فالصيغة القياسية حسب قواعد الصرف هي تقويم، وهي توحي باستنقاص ما/أو من تجري عليه عملية التقويم في حين أن المعنى الذي أريد التعبير عنه هو تقدير موضوعي للشيء المتحدث عنه، تقدير لقيمته أو مستواه أو مكانته بدون الانطلاق من موقف مسبق منه أو حكم ما قبلي؛ ولا أعتبر أن في استعمال تقييم إخلالا بنظام العربية. وإذا ما طولبت بتخريج صرفي لهذه الصيغة أقول إننا نشتقها من الاسم «قيمة»؛ وينبغي ألاّ ننسى مبدأ آخر من المبادئ التي تقوم عليه كل لغة وكلّ نظام علامي هو الإفهام، وكل التباس يعوق الإفهام يتحتم على اللغة توفير ما يزيله.

هذه أمثلة تجسم خاصّة ما يحظره عادة غلاة الفصاحة باسم قواعد وهميّة أو في غاية الصرامة، وأقدّم الآن مثالين لظواهر تركيبية من قبيل ما يبدو التزاما شكليا ببعض القواعد من شأنه أن يعسّر استعمال اللغة بدون أن يزيدها وضوحا ونجاعة في الفهم والإفهام.

المثال الأول يتعلق باستعمال «من حيث» وحكم الاسم الإعرابيّ بعد هذا المركّب؛ لقد صنّف النحاة «حيث» ضمن الظروف أو الغايات، فهو ظرف مكان لكن له وضع خاص بين ظروف المكان يقربه من ظروف

الزمان. ذلك أنه خلافا للأولى يضاف إلى الجمل على غرار الثانية، بل إنه لا يضاف إلا إلى الجمل خلافا لهذه التي يمكن أن تضاف إلى المفرد، والشائع في الاستعمال الذي يبدو أن النحاة انطلقوا منه أن الجمل المعنية بإضافتها هي الجمل الفعلية ؛ فإذا وجدوا بعدها مباشرة اسما اعتبروه مبتدأ حكمه الرفع وقدروا خبره بفعل ذي معنى عام أو أحد مشتقاته. كل هذا لا يثير اليوم إشكالا خاصا بل يمثل تحليلا في غاية الوجاهة ؛ لكن ما يمكن أن يثير إشكالا هو استعمال المركب «من حيث» ؛ إنه استعمال مولّد قد ظهر على ما يبدو في لغة الفلاسفة لا لإفادة مكان الحدث أو الوجود وإنما ليفيد ما يعبّر عنه أيضا بمركبات من نوع «من ناحية كذا...» لكن هذا الانتقال المعنوي لم يؤخذ بعين الاعتبار في اختيار الحكم الإعرابي الذي ينبغي أن يكون للاسم الوارد بعد هذا المركب. فقد قيس استعمال «من حيث» الذي أفرغ من مفهوم المكان على استعمال «حيث» الظرفية المكانية فقيل إن الاسم بعد تلك ينبغي أن يرفع كما هو شأن الاسم بعد هذه. هذا تخريج لا يراعي الا الناحية الشكلية في حين أن هذا الاستعمال المولّد هو من باب استعمال «من ناحية كذا...» أو «من جهة كذا» أو حتى من منظور كذا... وكلها استعمالات حديثة لكنها مفيدة بل يعسر الاستغناء عنها. وإذا كان الأمر كذلك فالأولى أن يكون حكم الاسم بعد من حيث الجر لا الرفع، واستعمال الجرّ أيسر على المتكلمين من الرفع قياسا على الاسم بعد «من ناحية» وأمثالها.

وهذا استعمال آخر من الاستعمالات التي أتعمدها في دروسي مما يثير دوما استغراب الطلبة المصغين لما أقول المنتبهين لنسق التفكير وسلامة التراكيب، بل قد أرى على ملامح بعضهم مسحة ابتسامة المتفطن لهفوات الأستاذ، الظافر بالحجة على أن الأستاذ نفسه لا يسلم من الخطإ. وقد تعبّر الملامح عن ضرب من الاشفاق على هذا الأستاذ الذي يشيخ ويفلت من يده زمام النحو وقد أفنى حياته في درسه وتدريسه.

أما المثال الثاني فقد استرعى انتباهي بمناسبة مشاركات عديدة في مجلس اتحاد الجامعات العربية، وكان في كل مرّة يثار نقاش طويل في الجلسة العامة حول استعمال هذه الجملة «أحيط المجلس علما بكذا...» وهي جملة تسجل ماتم إعلام المجلس به من تنفيذ للبرامج التي أقرت

في اجتماعات سابقة أو من اجراءات تنظيمية كلفت الأمانة العامة بانجازها... والذي استرعى انتباهي أن النقاش حول هذا التركيب كثيرا ما كان يحظى بالاهتمام أكثر مما يحظى به الموضوع المعني، ويدور النقاش حول حكم الفعل «أحاط» من حيث التعدية واللزوم. فقد استعمل في القرآن لازما في مثل قوله تعالى «وأنَّ الله قد أحاط بكل شيء علما»؛ وبعد نقاش طويل في كل مرة يحوّر النص الذي أعدته اللجنة الخاصة أي «أحيط المجلس علما بكذا...» رغم أن هذه الصيغة لا تؤدي المعنى أداء دقيقا؛ فالمجلس المعني لم يحط علما بالموضوع من تلقاء نفسه وإنما أعلم به وكان ينبغي توخي صيغة تفيد ذلك من قبل «أعلم المجلس بكذا...» أو «تم اعلامه بكذا...» فالصيغة التي كان المجلس يتبناها في كل مرّة صادرة عن ضرب من التفصّح الراجع في نهاية الأمر إلى استعمال صيغ جاهزة لا تؤدي دوما المقصود أداء دقيقا. أما التركيب موضوع النقاش أعني «أحيط المجلس علما بكذا» فهو مما قد يعتبر خطأ مشهورا إذا ما قارناه بالاستعمال القرآني، لكنني لا أعتبره خاطئا بالنظر إلى نظام العربية؛ فالتعدية من المعاني الطاغية على صيغة أفعل فما الذي يمنع من اعتبار أن فعل أحاط يمكن أن يستعمل حسب السياق متعديا أو لازما. على كل إن ذلك لا يفسد نظام العربية، فليس من النادر أن تفيد الصيغة الواحدة في الفعل الواحد أكثر من معنى وأن تفيد التعدية واللزوم في آن واحد فيكون السياق هو الفاصل بين المعاني.

وكثيرا ما يحدث في استعمال الأفعال في كل اللغات تطور يغيّر معناها أو يكسبها معنى ثانيا بجانب المعنى الأصلي أو يغيّر طريقة تركيبها وائتلافها مع سائر عناصر الجملة. ولا تمثل العربية استثناء من هذه الناحية. ولو رحنا نقارن استعمالنا اليوم لكثير من أفعالها بما جاء من معانيها في لسان العرب لوقفنا على اختلافات ملحوظة؛ وبصفة عامة فالأمثلة التي أوردناها ترمز إلى مواقف من اللغة ترجع على تنوعها إلى موقف واحد منها يتمثل في مطاردة كل ما لا يبدو فصيحا أو يظنّ غير فصيح. وذلك إمّا بالتشبث بأشدّ القواعد صرامة فيعتبر ما يخالفها في أقدم الاستعمالات شذوذا لا يقاس عليه عوض اعتباره من قبيل الجوازات تسهيلا لأمور استعمال اللغة.

وإما باعتماد قياس شكلي لا يراعي الفوارق بين الاستعمال القديم المقيس عليه والاستعمال الحديث المقيس فيفضي ذلك إلى اختيار الأعسر استعمالا.

وإما برفض كل تطور للغة وحتى ما لا يدخل الضيم على نظامها؛ وأحيانا يكون رفض بعض الظواهر رفضا قائما على مجرّد الوهم؛ كيف نفسر مثل هذه المواقف ؟ لا شكّ في أن لكل لغة حماتها يذودون عن سلامتها ويقفون بالمرصاد لما يرتكب في استعمالها من أخطاء ويرفضون خاصة ما يتسرّب إليها من كلمات أجنبية ويدعون إلى تعويضها بصيغ تتماشى مع خصائصها الصرفية. وليس ذلك بالأمر الغريب ولا هو ممّا يعوق استعمال اللغة وسيرورتها على الألسن طالما يؤخذ التطور بعين الاعتبار فيكتفي بتهذيبه حتى لا تمسخ اللغة المعنية مسخا فتنقلب لغة أخرى لا تمت إلى الأصل بصلة واضحة.

لكن موقفنا من العربية وموقف غلاة الفصاحة خاصة ولد مجموعة من العوامل أو من الدوافع عن وعي أو عن غير وعي؛ أول هذه العوامل أن العربية هي في ضميرنا لغة القرآن تستحق من أجل ذلك التقديس، وفي ذلك بدون شك خلط بين النصّ المقدّس المتمثل في ألفاظ وتعابير وتراكيب خاصة به والعربية عندما تستعمل في مجالات أخرى في الأدب والعلم والقانون والاقتصاد. فلا داعي إلى تقديسها في هذه المجالات، هي لغتنا نعتزّ بها ومن حقنا أن نعتبرها قادرة على ما نقدر على أدائه بلغات أخرى، لكن تقديس اللغة يفضي خلافا لما ينتظر إلى تحجّرها.

العامل الثاني يتمثل في ما قام به علماء اللغة والنحو من تحديد للمدونة التي استنبطوا منها القواعد ووضعوا على أساسها المعاجم فحددوا عصر الاحتجاج ومكان إقامة الذين يحتجّ بلغتهم، أقول هنا إنه من الطبيعي أن يسعى واصف اللغة إلى تحديد مدونته، ومن البديهي أن يحدد مجال اللغة المدروسة تاريخيا وجغرافيا، وليس في تمشي رواد علوم اللغة العربية ما يدعو إلى الاستغراب أو الانتقاد؛ على أنه لا بدّ

من التذكير هنا أن التنظير المتعلق بمجال الاحتجاج لم يتم إلا في أواخر القرن الثالث وبداية الرابع ؛ وعلى كل فأقدم نصّ لدينا حول هذا الموضوع هو نص الفارابي بل هو النص الوحيد حول التحديد الجغرافي. فاكتفى السلف بترديد ما جاء فيه ؛ أما التحديد الزمني فمستنبط من كتاب سيبويه اعتمادا على آخر من استشهد به مؤلفه من الشعراء أي ابن هرمة. لكن صاحب الكتاب لم يصرح بذلك ولا أظنّه كان يفكّر في الموضوع وإنما اعتمد الخلف على ما نقله ثعلب من كلام الأصمعي عندما قال : «ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج» لكن هل كان يمكن لسيبويه أن يتجاوز عصره واللغة المتداولة في عصره ؛ يبدو لي أن سيبويه كان في آن واحد واصفا ومقعّدا وهو لم يهمل الجائز والشاذ لكن الخلف اعتبروا أن الحدود الزمنية التي وقف عندها سيبويه ينبغي ألا تتجاوز ؛ فكل استعمال تجاوز عهدها عرضة للفساد فلا يؤخذ به. وهذا ما دعا مثلا إلى اجتناب الاحتجاج بالحديث رغم الإجماع على أن النبي أفصح العرب لسانا ؛ فالحديث قد لا يكون روى باللفظ الذي صدر عن الرسول. وتدوينه تمّ بعد انتهاء عصر الاحتجاج. لذا ينبغي حسب هذا الموقف الاحتراز منه والإحجام عن الاحتجاج به.

وينبغي التذكير أيضا بأن علم أصول النحو الذي يتضمّن من جملة ما يتضمّن قواعد رواية اللغة ونقلها والتثبت من صحتها وضع بعد وضع أصول الفقه وأصول الكلام. فابن جنيّ وهو أهم رائد من رواد هذا العلم يبرّر وضعه لكتاب الخصائص بحرصه على النسج على منوال المتكلمين والفقهاء. ويعتبر أنه سبق غيره في ذلك إذ أنه لم ير حسب تعبيره «أحدا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه» وقد وجد في مذهبهم المنهج الذي يمكّنه من الوقوف على «ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة وأنيطت به من علائق الإتقان والصنعة» ؛ لذا توخى المهتمون بأصول النحو مصطلحات أصول الفقه ونظروا إلى رواة اللغة نظرتهم إلى رواة الحديث والسنّة. فاللغة لا تعتبر فصيحة إلاّ إذا تأكدت عدالة الناقلين كما هو الشأن بالنسبة إلى الناقلين في «الشرعيات» حسب عبارة الزركشي. والكلام المنقول يوصف بالتواتر والآحاد ويشترط فيه السند الصحيح...

كل هذا يدلّ على موقف من اللغة شبيه بالموقف من أصول الفقه أعني خاصة القرآن والسنة. فكما ضبط القرآن نهائيا واستقرت السنة بتدوينها بحيث لا يصيبهما أي تغيير فإن اللغة كذلك قد استقرّت نهائيا واستقامت صرحا شامخا يجب أن يصان من كل تغيير لأنه من شأن التغيير أن يفسدها وأن يفقدها ما اتسمت به «من خصائص الحكمة... وأنيطت به من علائق الإتقان والصنعة».

وقد عنونت بعض المعاجم بكلمات هي من سجل لغة الحديث ؛ هذا هو شأن أحد مؤلفات الجوهري الموسوم بتاج اللغة وصحاح العربية ؛ وتعبّر عناوين معاجم أخرى عن حرص أصحابها على تخليص اللغة ممّا يعتبرونه غير فصيح مثل تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ؛ فهذا المعجم يمكن اعتباره معارضة لكتاب العين التزم ترتيبه واعتمد منهجه ونقل عنه نقلا غزيرا رغم أن مصنفه انتقده انتقادا لاذعا معتبرا أنه من وضع الليث بن المظفر لا من وضع الخليل، ولم يتردد في التعريض بالليث رغم أنه يعترف أنه «زلّ في حروف محدودة هي قليلة في جنب الكثير الذي جاء به صحيحا» لكن ذلك لم يمنعه من اعتباره ضمن أقوام «اتسموا حسب صريح عبارته بسمة المعرفة وعلم اللغة وألّفوا كتبا أودعوها الصحيح والسقيم وحشوها بالمزال المفسد والمصحف المغيّر الذي لا يتميّز ما يصحّ منه إلا عند النقاب المبرز والعالم الفطن» ؛ إذا أخذنا هذا التنديد مأخذ الجدّ ولم نر فيه مجرّد تبرير لوضع كتاب إضافي في اللغة فإنه يقرّ أن التمكن من اللغة العربية لا يكون إلا عند المتفقهين فيها وحتى المتسمين بسمة المعرفة وعلم اللغة فإنهم لا يسلمون من الزلل ومن هنا يكون التحكم في العربية حكرا على القلة من العلماء ؛ إذا كان الأمر كذلك فما هو دور لغة مقصورة على النخبة بل نخبة النخبة.

ومن جهة أخرى فمؤلفو المعاجم المتعاقبة في الزمان لم ينظروا إلى عملهم إلا على أنه نقل لعلم السلف ولا غاية لهم سوى تخليصه مما تسرب إليه من الخلل أو تقديم المادة اللغوية حسب تبويب واضح وترتيب قريب المأخذ ... هذا ما يفهم من كلام ابن منظور عند ما قال في مقدمة اللسان :

«وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها... سوى أني جمعت ما تفرّق في تلك الكتب من العلوم... فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحّة أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحمده وذمّه لأصله الذي عليه المعوّل لأني نقلت من كل أصل مضمونه ولم أبدل منه شيئا...» النقل أو الرواية من ناحية وتدوين الصحاح من المفردات من ناحية أخرى هما شعار اللغويين فلا يختلف موقفهم هذا عن موقف رواة الحديث، فالحديث يروي ويتحرى صحاحه، لكن لا يخفى أن الحديث والسّنة توقفا مع وفاة الرسول، أما اللغة فمستمرّة تنمو باطراد وتتطور بلا انقطاع فإذا ما توقف تطورها ماتت.

ويتجلّى الحرص على تنقية اللغة من كل ما يبدو محدثا في صنف من التأليف ما انفك اللغويون يقبلون عليه وهي التآليف التي تسجل لحن العامّة أو الخاصة، وقد أحصى منها عبد العزيز مطر ما لا يقل عن سبعة وثلاثين تصنيفا إلى أواخر القرن السادس الهجري ؛ إن هذه المؤلفات تجمع خليطا من الاستعمالات منها ما لا شك في مخالفته لقواعد اللغة الأساسية، ومن الطبيعي أن تسجل مثل هذه الظواهر ولا يمكن إقرارها باسم التطور ؛ لكن بجانب ذلك سجلت استعمالات لا ينجرّ عنها خلل في نظام اللغة بل هي نفسها موضوع خلاف أقرّها البعض من أئمة اللغة ورفضها غيرهم من قبيل زوجة عوض زوج وسكرانة بدل سكرى وجمع حاجة على حوائج ... فظاهرة الغلوّ في الفصاحة متجذرة في التراث إلى حدّ تخطئة المتمكنين من العربية المحيطين بها ؛ قال أبو حاتم السجستاني مثلا : «كان أبو زيد يتسع في اللغات... وكلّ ما اتّسع في اللغات فهو شرّ».

إن هذا الموقف من اللغة يبدو على طرفي نقيض مع مجموعة من الملاحظات والتعليقات الواردة في التراث النحوي والدّالة على إدراك رواد النحو العربي لتأثير الاستعمال في تغيير اللغة، فقد قال سيبويه مثلا متحدثا عن العرب : «وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييرا»، وهو القائل أيضا: «وأعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا في كلامهم البتّة» ؛ ومن المعلوم أن الاستعمال

اعتمد أحيانا لتفسير بنية بعض الكلمات من قبل طائفة من النحاة كما هو شأن السين التي اعتبرها بعضهم اختصارا لسوف ولن التي اعتبرت متولّدة عن لا وأن... وذلك من جرّاء كثرة الاستعمال.

ولم يرفض بعض النحاة ما قد يكون طرأ على نصب المثنى من تطور، فقد أجاز أبو الحسن الأخفش حسب عبارة ابن جني «أن يكون كانت العرب قديما تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعا إلا إن الياء كانت أقيس للفرق فكثر استعمالها».

ولم يخف عن النحاة ما يطرأ على معنى الكلمات من تغيير يتمثل من ناحية في تضييقه بصفة وقتية حسب السياق ومن ناحية أخرى (وهذا هو الذي يهمنا هنا) في تعويض المعنى المجازي للمعنى الحقيقي؛ ففي التغيير الأول يقول ابن جني؛ «اعلم أن كثرة اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة» وفي الثاني يقول «... إن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة»؛ ويذهب صاحب «الخصائص» إلى أبعد من ذلك في رصده لمعاني الألفاظ وتطوراتها المختلفة عندما يعتبر أن المعنى المجازي قد يطغى على اللفظة، فإذا مَا استعملت في معناها الأصلي أو الحقيقي بدا هذا مجازا، يقول معلقا على معنى إحدى الألفاظ: «فلما كثر استعمالهم إياه وهو مجاز استعمال الحقيقة واستمرّوا واتلأبّ تجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة فاستعاروا معناه لأصله».

ولم يخف عنهم كذلك أن اللغة لا تخرج عن مسار الزمان وأنها تنمو عبره وتستجيب لحاجيات متكلميها، فقد ألقى ابن جني هذا السؤال عن وضع اللغة العربية قال : «أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط»؟ ألقى هذا السؤال بعد أن تساءل عن أصلها واستعرض مختلف النظريات المتعلقة بالموضوع من توقيف واصطلاح ومحاكاة للأصوات، فأجاب بقوله : «وكيف تصرفت الحال وعلى أيّ الأمرين كان ابتداؤها فإنه لا بدّ أن يكون وقع في أول الأمر بعضها ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه فزيد فيها شيئا فشيئا...»؛ وقد درس النحاة واللغويون عددا من الوسائل التي تنمو اللغة عن طريقها

والتي تمثل في نظرنا اليوم مظاهر تطور وهي الاشتقاق والدخيل وما يسميه ابن جني بتركّب اللغات...

وتنسب إلى بعض أئمة اللغة والنحاة أقوال من قبيل : «فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه»، أو مثل : «أنحى الناس من لم يلحّن أحدا»، أو أخيرا هذا القول المنسوب إلى الخليل بن أحمد: «لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم».

وإذا كان الأمر على هذا النحو فلماذا أوقفوا الاحتجاج على قبائل معينة وزمان محدود؟ ولماذا اعتبر ما طرأ على لغة قبائل أخرى ولغة أهل الحضر وكل من عاشوا بعد القرن الثاني فسادا؟ لم يعتبر نمو اللغة وتكوّن عناصرها شيئا فشيئا والتغيير الطارئ على بعض عناصرها، لم يعتبر كل ذلك تغييرا حقيقيا وتبديلا في ملامحها لأن كل ذلك جرى حسب تعبير ابن جنيّ «على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتأليفه وإعرابه المبين عن معانيه لا يخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني كذلك متصلا متتابعا، وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول إنه يحكي كلام أبيه وسلفه يتوارثونه آخر عن أول وتابع عن متّبع» ؛ فاللغة موروثة عن الآباء والأجداد وهذا أمر طبيعي، لكن هؤلاء لا يتجاوزون أجيالا محددة ينتمون إلى قبائل معروفة وإلى زمن محدد ؛ أما الورثاء فليس لهم دور في صنعها بل عليهم أن يكتفوا بترديدها كما ورثوها ؛ ولهذا يذهب أبو الحسن إلى «أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أن لا بد من كثرة استعمالها إياه فابتدؤوا بتغييره علما بأن لا بد من كثرته الداعية إلى تغييره».

يمثل هذا الرأي محاولة للخروج من التناقض بين ما أقره اللغويون والنحاة من التغيير الطارئ على بعض العناصر اللغوية العربية لتفسير عدد من الظواهر من ناحية واعتبارهم أن اللغة العربية هي هي منذ وضعها الأول لا يمكن أن تتغيّر، لأن كل تغيير يفضي إلى الفساد من ناحية ثانية. إن هذا الموقف من العربية ينبغي تقييمه بالنظر إلى اعتبارين اثنين: أولهما أن مفهوم التطور مفهوم حديث فليس غريبا ألا نجد له أثرا

في الفكر اللغوي العربي ؛ أما الاعتبار الثاني فيتمثل في العامل الأساسي الذي دعا إلى جمع اللغة ووصفها وتقعيدها أعني حماية القرآن، حمايته من المنكرين لبلاغته بإقامة الدليل على أنه بلسان عربي مبين وعلى أنه جاء على سنن الكلام العربي، وحمايته من اللحن بإقامة صرح من القواعد تحول دون تسرّبه إليه، وهذا يقتضي اعتماد مدونة قارّة لا تتغيّر ولا تتطوّر، لذا لا يليق بنا مؤاخذة واضعي النحو وعلم اللغة على مقاييسهم ولومهم على البحث عن أفصح الاستعمالات الكفيلة وحدها بالمساعدة على وصف لغة القرآن وتبرير استعمالاته.

لكن المشكل هو أن الأجيال المتعاقبة من علماء العربية والساهرين على تعليمها لم يأخذوا بعين الاعتبار استعمال العربية طيلة العصور الموالية لعصر الاحتجاج، ولا تساءلوا عمّا يمكن أن يكون قد طرأ عليه من تغيير أو تعديل بالقياس إلى القواعد الموضوعة منذ أكثر من اثني عشر قرنا ؛ لا شك أن العربية حافظت على سماتها الأساسية المتمثلة في مظاهر الاشتقاق والتصويت والمبادئ الأساسية المعتمدة في تركيب الجمل والاعراب، لكن لا شك أيضا في أن تتبع استعمالات اللغة من قبل كبار الكتاب والشعراء وعند الفلاسفة وعلماء التاريخ والجغرافيا وعلماء الطب والفيزيا في العصور القديمة وعند الكتاب والشعراء في عصرنا وكذلك الصحفيين والمترجمين وفي مجال البحث العلمي، لا شك أن تتبع كل ذلك يمكن من رصد ما طرأ من تطور على اللغة العربية وما تمّ توطينة فيها من أبنية وتراكيب تستجيب لحاجيات متكلميها وتسهل عليهم التعبير بواسطتها ؛ لا أنكر أن الاستعمال يحمل الغثّ والسمين وأنه قد يوجد فيه ما يفضي إلى مسخ العربية مسخا وقطع حاضرها عن ماضيها ؛ لكن نعتقد أيضا أن من مظاهر التطور ما لا يدخل الضيم على نظام العربية ولا يتنافى مع روحها وخصائصها الأساسية : أفليس من الغرابة بمكان أن يعرض النحاة عن لغة أئمّة النثر العربي من أمثال الجاحظ والاصفهاني وأبي حيان التوحيدي فلا يستشهدون بكلامهم ولا يبحثون فيه عن ركوبهم جوازات تحظرها أشدّ القواعد صرامة؟ وهل يليق بنا اليوم أن نستخفّ بلغة الصحافة فلا نرى فيها إلا لغة خاطئة واستعمالات دخيلة ودليلا على الجهل بالعربية؟ أفليس في ذلك تجاهل أو رفض لأهم المجالات

التي تتجلى فيها العربية لغة حيّة تسعى إلى مواكبة تطور الحياة وتشعبها وتمثل مرصدا ثمينا يمكّن من النظر في كيفية تأقلمها وحلّ مشاكل التركيب والتعبير التي تعترضها ؟

وينبغي ألاّ يفهم عنّي أنني أدعو إلى قبول كل صيغة وكل تركيب وبصفة عامة كل استعمال للعربية ؛ بل إنني أعتبر أن العربية لا تبقى لغة حية واحدة وأداة اتصال يسير بين كل الشعوب العربية إلا إذا حافظت على مقوماتها الأساسية ؛ ومن وسائل المحافظة على هذه المقوّمات، رصد استعمالاتها وتسجيل ما يبدو استحداثا فيها واقرار ما يشيع منه على الألسن استجابة لحاجيات المتكلمين مما لا يتنافر مع نظامها . هذا شرط من شروط بقائها لغة موحدّة.

يتحتّم اليوم التوفيق بين مقتضيين اثنين: الأول مقتضى المحافظة على المقومات الأساسية لنظام اللغة العربية حتى لا تقطع الصلة بالتراث العربي الإسلامي لا صلة المختصين بها بل صلة كل المنتمين إلى الحضارة العربية، وقد حافظت العربية على تلك المقومات إلى حدّ الآن رغم ما شهدته من تطور لأنها قد تطورت فعلا وإن لم ترصد مظاهر تطوّرها، اتّسع رصيد مفرداتها وأخضعت تراكيبها لمقتضيات التفكير الفلسفي والعلمي ولترجمة نصوص ليس لها سالف عهد بمحتواها ؛ ولئن التزم اللغويون والنحاة بتسجيل لغة عصر الاحتجاج ووصفها وتقعيدها فإن بعضهم لم يكتف بنقل ما أثر عن ذلك العصر بل سجل مفردات محدثة وإن لم يعتبرها مولّدة ؛ ولا يبدو لي أن ما سجّله ابن عصفور مثلا في كتابة «الممتع في التصريف» من مئات صيغ الأسماء تمثل كلها في الأصل صيغا عربية، ولا أستبعد أن يكون بعضها صيغ أسماء دخيلة تعربت ؛ ولئن وضعت للكلمات الدخيلة تصانيف خاصة بها فذلك قد يبدو تعبيرا عن الاحتراز منها ؛ ولكنه يدلّ أيضا - وفي نظري خآصة - على حرص مؤلفي هذه المصنفات على المحافظة عليها باعتبارها جزءا من الرصيد اللغوي العربي لم يحظ بعناية أصحاب سائر المعاجم، وعلى كل فلغة عصر الاحتجاج التي استعملت أداة للحكم على مدى فصاحة المتكلمين لم تمنع الكتّاب والشعراء والمؤلفين من أن يوسعوا مجالات استعمال العربية

وأن يولدوا منها تسميات وتراكيب وتعابير ليس لها بها سالف عهد؛ قد لا يبرز ذلك في لغة الأدب بقدر ما يبرز في لغة الفلسفة والعلوم بمختلف مجالاتها بما في ذلك علم النحو لا في ميدان المصطلحات فحسب بل أحيانا في مجال بعض التراكيب التي لو قدرت بميزان صرامة القواعد لبدت مختلّة؛ كل هذا لم يفض باللغة العربية إلى فقدان مميزاتها الأساسية.

أما المقتضى الثاني فهو ضرورة مواكبة العربية لحاجيات العصر والتعبير عن الانفجار الحاصل في كل مجالات المعرفة الانسانية منها والعلمية المحض والتقنية والطبية وضرورة مواكبة كل ذلك بنسق لا تنفكّ سرعته تتضاعف وبوسائل تتجاوز بكثير ما واجهت به إنشاء العلوم أو نقلها في القرون الوسطى، فقد وجد العرب آنذاك تراثا كانت الأمم التي أنتجته في حالة ضعف توقف من جرائه انتاجها الفكري والثقافي وانعدم فيها الابتكار والخلق، فكان ما أخذوه من هذه الأمم رصيدا مستقرّا لا تتسع أفاقه باستمرار فيقتضي اللحاق به بلا انقطاع، فأخذوه، وانطلقوا منه وأثروه وتقدموا به خطوات هامّة كانت عاملا أساسيا من عوامل النهضة الغربية.

أما اليوم فالمعرفة تتنوع مجالاتها يوميا وتتعدد اكتشافاتها بسرعة مذهلة وتتسع آفاقها بلا انقطاع، ترد علينا جاهزة علما وتقنية وآلات في تطوّر مستمر، فتقتضي منّا من علمائنا ومهندسينا تمثل النظريات المعتمدة فيها والتحكم في كيفية استخدام تطبيقاتها؛ ترد علينا بلغة عارضيها، لغة تبدو وحدها قادرة على التعبير عنها لأن مكتشفيها وواضعيها وصانعيها هم أول من أدّوها بواسطة اللغة، بواسطة لغتهم طبعا، فبدا التعبير عنها بتلك اللغة أمرا طبيعيّا وبدا التعبير عنها بلغة أو لغات أخرى من مصطنع الأمور.

إن حمل العربية على التعبير عن كل ما يجدّ في المجالات الفكرية والعلمية والطبية والتكنولوجية ممّا لا مناص منه وإن بدا صعبا، لا مناص منه لتبقى العربية لغة حيّة تتأقلم مع حاجيات العصر ومع التقدم العلمي والرقي الاجتماعي؛ ولا نظن أن ذلك ممكن عن طريق مؤسسات رسمية

تسبق الاستعمال وتشرّع له، فلا مفرّ من تعدّد التجارب وتنوع المحاولات واختلافها، لا مفرّ من ذلك لا فحسب لضخامة المجهود الذي يقتضيه اللحاق بالركب ثم مواكبته، لكن أيضا لأن اللغة العربية لغة شعوب متعددة تشترك فيها وفي تراثها بدون شك، لكن يختلف بعضها عن بعض بملابسات تاريخها وبخصائصها الثقافية الناجمة عن تركيب مجتمعاتها ووضعها الجغرافي وعلاقتها بأجوارها وما انجرّ عن ذلك من أطوار في حياتها السياسية؛ إن اختلاف التجارب الرامية إلى حمل العربية على مواكبة العصر يبدو إيجابيا سلبيا في آن واحد، هو إيجابي لأنه يضاعف من القائمين بالمجهود الذي يقتضيه ذلك؛ لكنه قد يبدو سلبيا لما قد ينجرّ عنه من تباعد الشقة بين مختلف التجارب وظهور فروق بين مختلف الاستعمالات تتفاقم شيئا فشيئا إلى درجة إضعاف وحدة اللغة وتشتتها لغات محلية على غرار اللهجات؛ إننا نشاهد اليوم بوادر ذلك في مجال المصطلحات والتسميات عامّة، لا في المجال العلمي والتقني فحسب بل كذلك في ميادين يبدو فيها توليد التسميات والمصطلحات للمفاهيم أيسر من غيرها مثل القانون والاقتصاد واللغويات والنقد؛ وهذه ميادين تتعدد فيها التسميات للمفهوم الواحد أكثر من غيرها لأنّه كثيرا ما تحتاج الصحافة إلى ارتجال التعبير عنها تحت ضغط الحاجة، فمفاهيمها تنتقل من المختصين الذين وضعوها أو اكتشفوها إلى مجال الصحافة بنسق أسرع مما تنتقل إليها المفاهيم العلمية والتكنولوجية، وإذا كان أمر تعدد التسميات والمصطلحات لا يشكّل خطرا على وحدة اللغة إن أعدّ لها أهلها العدّة لاجتناب ما ينجرّ عنه من التباس في المفاهيم وخلط في التفكير، وذلك بوضع معاجم مختصّة تحدّد مدلولات مفرداتها وتبرز ما كان منها مترادفا، فإن وحدة اللغة تتعرض للخطر إذا ما تفاقمت الفروق بين تراكيبها من جرّاء اختلاف التجارب وتباينها؛ فتراكيب اللغة تتطور بلا شك وإن ببطء شديد يعسر معه رصد مظاهرها من سنة إلى أخرى؛ وأهم عامل من عوامل التطور هو احتكاك اللغات؛ ومتكلمو العربية اليوم تحتك عربيتهم أساسا بلغتين اثنتين الانكليزية في المشرق خاصة والفرنسية في المغرب، فالمشارقة يتأثرون بتراكيب الأنكليزية والمغاربة بتراكيب الفرنسية ولا يستبعد أن

تظهر آثار ذلك في ما يرتجلون ويكتبون. لذا يبدو لمن لا يحسنون اللغة الانكليزية منا أن بعض الكتابات المشرقية غامضة بل قد نشك في سلامتها النحوية، وهم يعاملوننا بالمثل لجهلهم بالفرنسية بل قد يقسون علينا أكثر ممّا نقسو عليهم لأن بعضهم قرر نهائيا نتيجة لدعاية سياسية تفاقمت في عهد عبد الناصر وما زالت أثارها موجودة أننا فرنكوفنيون وأننا على طرفي نقيض مع العربية.

وعلى كل فاللغة العربية - وإن لم تستعمل في البيت والشارع - تتداول في الميادين التي ينمو فيها الفكر ويتكوّن الرأي وتتلاقح فيها الثقافة وتقتضي - ولو بمقدار محدود- نقل المعارف والاكتشافات العلمية والتكنولوجية، تتداول في المدرسة والصحافة وبعض المجلات المختصّة وتتداول في الكثير من الندوات العلمية، هي لغة يرتجلها المدرّس ويكتبها الصحفي وإن كانت كتابته أقرب إلى الارتجال لأنه يكتب تحت ضغط الأحداث ويضطرّ إلى الاسراع حتى يتمكّن من اللحاق بها بل مواكبتها يوميا وأحيانا ساعة بعد ساعة. لكل هذا يمكن أن نقول إنها تحيا حياة صاخبة مثمرة لما فيها من ابتكار ولما تفضي إليه من ترويض لها وتوليد ومن حملها على أن تؤدي كل ما يحتاج المتكلم إلى أدائه وتبليغه ؛ لكن هذه الحياة الصاخبة ليست في مأمن من خطرين: خطر الردع وخطر الفوضى ؛ خطر ردع كل توليد وكل ابتكار واعتباره خطأ أو لحنا أو على الأقلّ مطالبة المستعملين بتطبيق أشدّ القواعد صرامة ومحاولة تعويض صياغات حديثة لا تخلّ جوهريا بالمقومات الأساسية للغة بصيغ تبدو لهم أفصح. ألاحظ هنا أنه يمكن أن ألام على قولي "المقومات الأساسية للغة عوض مقوّمات اللغة الأساسية، لكنني لا أرتدع اجتنابا لما يحدث من التباس في تعيين المنعوت مع اعتبار أن التركيب الذي استعملته لا يخلّ بقواعد العربية.

أمّا الخطر الثاني فهو خطر الفوضى، هي فوضى لا تخلو منها كلّ حياة، لكن ليس من المستحيل اجتناب تبعاتها إذا ما انكب أهل العربية على لغتهم بالبحث والدرس، ينظرون في كل ما يجدّ من استعمالاتها ويرصدونها ويقرون ما شاع منها مما لا يناقض جوهريا خصائصها

الأساسية ؛ معنى هذا أن العربية في حاجة اليوم أن نتعهدها دوريا بوصفها أو بإعادة وصفها حتى لا يفلت زمامها من أيدينا وحتى لا تتشتت استعمالات محلية أو جهوية ؛ مثل هذا العمل ليس بالأمر المستحيل بالنسبة إلى التسميات والمصطلحات على الأقلّ ؛ فلنا في ما يقوم به أهل لغات أخرى قدوة، إذ هم بالمرصاد إلى ما يوضع فيها من مفردات مستحدثة وما يشيع من استعمالات لها وما يطرأ على المفردات الموجودة من تنوع في معانيها أو تلوين لها ... وعلى ضوء ذلك تصدر معاجم تلك اللغات سنويا في طبعات جديدة تسجل الجديد من المفردات والاستعمالات بجانب ما بقي مستقرا، وليس للقائمين على هذا العمل - وهي عادة مؤسسات - مهمة تشريعية وأقصى ما تبتّ فيه وقتيا هو تقدير درجة استعمال المفردة وشيوعها لتأخذها بعين الاعتبار. ومن الغريب ألا شيء من هذا القبيل يوجد لفائدة العربية رغم تعدد المجامع أو الأكاديميات - أو لعلّه من أجل تعددها - ورغم وجود مؤسسات من مهامها خدمة اللغة العربية وتأهيلها لتبقى أو تكون في مستوى اللغات الحية الكبرى، أفلا يجدر اليوم أن توجد مؤسسة تنشئ رصيدا للغة العربية يجمع كلّ مفرداتها قديمها وحديثها، ما سجلته المعاجم التراثية وكتب الدخيل، وما لم يجد مكانه في هذه ولا في تلك ممّا استعمله الكتاب والعلماء والفلاسفة، وما يبرز إلى الوجود يوميا فيشيعه الاستعمال، مؤسسة تسجل كل ذلك وتبقى بالمرصاد لما يحدث بلا انقطاع ؛ فإذا أمكن للقدماء وضع المعاجم الضخمة عن طريق التأليف الفردي فهل يستحيل ذلك اليوم وقد أصبح من الممكن القيام بالعمل الجماعي الذي تتظافر فيه الجهود ؛ وقد توفر كذلك من وسائل التسجيل والتخزين ما لا يخطر على البال ؟

فالحاجة متأكدة إلى معاجم عربية تتعهد بصفة دورية لتسجيل كل ما طرأ على مفردات اللغة من تطور وما شاع من مفردات جديدة ؛ وتزداد الحاجة إلى مثل هذه المعاجم بقدر ما يتسع استعمال العربية وتتنوع مجالات تداولها وكذلك بقدر ما تكتسب العواصم الثقافية والعلمية من السلطة الفكرية التي تؤهلها للتصرف في اللغة بتطوير استعمالات مفرداتها ووضع تسميات لما تساهم به في تطوير الفكر

وإثراء المعرفة ؛ فتحيين المعاجم العربية دوريا شرط من شروط بقاء العربية لغة موحّدة مفهومة من كل المنتمين إلى الحضارة العربية الإسلامية، يثريها كلهم وينمون إمكانياتها، فلا يدخل تنوعهم الضيم على وحدتها رغم ما قد يوجد بينهم من اختلافات.

ولنختم هذه الخواطر بمثال نبيّن به مدى الحاجة إلى معاجم متجددة لا لتسجيل المصطلحات الجديدة فحسب بل كذلك لتسجيل مفردات تبدو بسيطة شاعت اليوم على ألسنتنا وكتاباتنا في استعمالات ليست هي التي تسمح به المعاجم التراثية أو حتى بعض المعاجم التي تعتبر حديثة ؛ بل إن استعمالها اليوم قد يبدو من قبيل اللحن أو من قبيل الخطإ الشائع إذا قيس بالقواعد النحوية الصارمة، هذه المفردات هي تلك المصادر التي أكسبها الاستعمال اليوم حكم الأسماء المحضة فسمح بتصريفها حسب مقولات الاسم من تثنية وجمع وتأنيث وبتركيبها على أساس أنّها أسماء في غنى عن الإضافة اللفظية ؛ نذكر منها على سبيل المثال ما نقرأه يوميا في الصحافة ونتكلم به مثل اختيارات وإنجازات وتظاهرات واستعمالات وابتكارات واختراعات وإصلاحات وإيضاحات ... تمثّل المصادر منبعا لا ينضب تعبّر به اللغة طبعا عن الحدث ولكنّها تستمد منه تسميات لمفاهيم لم تكن موجودة فتكسبها حكم الأسماء المحضة ؛ فإذا رجعت إلى المعاجم التراثية وأمثالها فإنك لا تجد لاستعمالها هذا أثرا، بل إنك لن تجد لها أثرا كصيغ ممكنة إذا كانت من المزيد نظرا إلى صيغتها القياسية فهل يجوز أن نغض الطرف عن استعمالها باعتبارها تعبّر عن مفاهيم حديثة بدون أن نفسح لها المجال في المعاجم لأنها لا تستجيب لما وضع من قواعد ؟ أفلا يجوز لنا اليوم أن نضيف قاعدة تنصّ على أنّ الاستعمال يفضي بالمصادر إلى أسماء محضة فتستقيم تسميات تكتفي بذاتها وتكتسب خصائص الأسماء الحقيقية؟

نقد التراث النحوي(*)

لكل لغة من لغات الحضارات الكبرى تراثها النحوي دعت إلى وضعه وتفصيله وتعميقه وشرحه وأحيانا تطويره عوامل مختلفة باختلاف هذه الحضارات، ولكنها ترجع -على ما يبدو لنا- إلى عامل ديني وعامل فلسفي، هذا ما يمكن أن يستنتج مما يعرف عن الحضارات الهندية واليونانية والعربية. فقداسة اللغة السنسكريتية في نظر أهلها هي الداعي الأساسي إلى وضع نحوها. ومعلوم أن النحو اليوناني نشأ في صلب الفلسفة وساهم في تكوين مواده عدد من أهم أعلام الفلسفة اليونانية. ومعلوم كذلك ما للنظر في القرآن وتعليل استعمالاته والتدليل على أنه بلسان عربي مبين من دور حاسم في وضع نحو العربية. على أنه ينبغي ألا يحجب العامل القرآني عاملا آخر كان له - على ما يبدو لنا - دور لا يستهان به في وصف العربية وهو إعجاب العرب بلغتهم. إعجاب يتجلى في دور الكلام في حضارتهم ومكانة الشعر في مجتمعاتهم وقد تفاقم بنزول القرآن بلغتهم. كما يتجلى في الجهود التي بذلت في العصور الأولى لرواية كلامهم وتدوين شتاته. وقد أفضى كل ذلك إلى تراث لغوي ضخم صانته المعاجم وألف فيه المعجميون جيلا بعد جيل ؛ كما أفضى إلى تراث نحوي تضمّن وصفا شاملا لاستعمالات العربية اعتبرها اللغويون والنحاة حجة في الفصاحة. واستوعب أبسط جزئياتها وحرص فيه على تعليلها لبيان وجاهة القواعد الضابطة لها ؛ هو تراث وضع فيه مئات المؤلفين من ذوي الأجيال المتعاقبة من التصانيف ما لا يكاد يحصى ؛ ولئن كنا لا نعرف عن جانب كبير منها شيئا - إما لأنها ضاعت وإما لأنه ليس فيها ما يلفت الانتباه فلم تحفظ أو لم يكترث بنشرها - فإن ما بقي منها وخاصة الأمهات يدلّ على ما حظي به هذا

(*) محاضرة ألقيت في معهد العلوم الاجتماعية.

التراث من عناية وما اتسم به المؤلفون فيه من تفان في خدمة علم قد لا يسمن ولا يغني من جوع بالمعنى الأول لهذا التعبير ؛ لا شك أن الأجيال الأولى من النحاة كانوا مقربين من أولى الأمر يجالسونهم ويقوم بعضهم على تأديب أبنائهم وينال عطاياهم إلى حدّ أن سيبويه -على ما يقال - مات غمّا لفوز الكسائي مؤدب أبناء الرشيد عليه في مناظرة لا يبدو أنها خلت من المناورات، لما رأى الكسائي في حلول سيبويه ببغداد تهديدا لمكانته لدى الخليفة ولدى البرامكة ؛ لكن لا نظن أن المصنفين في العصور المتأخرة كان لهم من الحظوة ما يجعلهم في غنى عن الارتزاق، ومع ذلك فقد كرّسوا حياتهم لعلمهم تدريسا وتصنيفا ؛ ومما يدعو إلى الإعجاب - بل إلى الاستغراب - أن الحافز على وضع المجلدات الضخمة في النحو لم يكن ما قد يكون طرأ على اللغة العربية من تغيير أو وصف استعمالات لم يأخذها الرواد بعين الاعتبار ؛ فالقواعد التي تضمنتها كتب المتأخرين لا تختلف في شيء عما جاء في تأليف السلف من قواعد وشواهد، والمدوّنة التي حددت زمنيا بالقرن الثاني الهجري ومكانيا بالمناطق التي كانت تقيم بها قبائل محددة في نجد والحجاز وتهامة هي نفسها التي كان قد استشهد بها سيبويه، فالالتزام بهذه المدوّنة يشهد عليه أيضا ما دار عند المتأخرين من نقاش حول الاستشهاد بالحديث النبوي، فالاحتجاج به يكاد يكون معدوما في مصنفات العصور الأولى بدون أن يحاول أصحابها تعليل امتناعهم من ذلك، لكن أعلاما من المتأخرين مثل أبي الحسن بن الصائغ (ت 1281/680) وأبي حيان الأندلسي (ت 1344/745) صرّحوا برفضهم الاحتجاج به وعللوا ذلك بأن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي وإنما رويت بالمعنى، وانتقدوا من يتسامح في ذلك انتقادا قاسيا مثل ما قاله أبو حيّان النحوي في ابن مالك صاحب الألفية: «إن علماء العربية الذين استنّوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرجل متأخرا في أواخر قرن سبعمائة فزعم أنّه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبّه الناس على ما أهملوه، ولله درّ القائل : لن يأتي آخر هذه الأمّة بأفضل مما أتى به أوّلها» ؛ فإذا كان الحديث أي كلام النبي - وهو في ضمير المسلمين أفصح العرب - يحترز منه

ويستخف بمن يدّعي أنه يجد فيه متمما لما أغفله اللغويون والنحاة فما بالك بكلام غيره ممن لم يعتمد في وضع القواعد؛ ولئن صدق عندهم قولهم: «لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل ممّا أتى به أولها» على علم ما فإنّ النحو هو في نظرهم أبرز ما ينطبق عليه لا لقصور المتأخرين وإنّما لما كان يمكن أن يصفوه من استعمالات غير التي اعتمدها الأولون.

هذا التراث هو الذي نتحدث عنه وهو الذي ننظر في نقده أي في موقفنا بل في مواقفنا منه، ونروم البحث في نماذج من الأحكام التي ألقاها الناس له أو عليه منطلقين من اعتبارات مختلفة مستجيبين لدواع متباينة.

يمكن تصنيف دواعي نقد التراث النحوي ثلاثة أصناف: أوّلها حجم المادة وتفاصيلها وإيغالها في التعليل؛ ثانيها بعض الآراء التي بدت مغمورة واعتبرت ممثلة لاتجاه طريف في تناول الأمور؛ ثالثها نشاط البحث اللغوي في العصر الحديث سواء في ما يتعلق بالتراث ذاته أو بعلوم اللسان عامّة.

إن انتقاد النحو والنحاة قديم قدم هذا العلم. ومن شأن النحو أن يضيق الناس به ذرعا، والنحاة معرّضون بمقتضى اهتماماتهم للّوم بل للهجاء لأنهم قد يعتبرون أوصياء على كلام الناس، قوّامين على ألسنتهم، أي على سلوك طبيعيّ ليس في حاجة إلى موجّه أو مسيّر.

فليس غريبا أن يستغرب بعضهم كلام النحاة فيقول: «إنهم يتكلّمون في كلامنا بكلام ليس من كلامنا». وقد هجا الفرزدق عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي لأنه ردّ عليه شيئا من إعراب شعره» فقال:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

ويقال إن الحجاج نفى إلى خراسان يحيى بن يعمر أحد النحاة الأوائل لأنّه لحّنه في تلاوة آية من القرآن، فأبعده حتى لا يستمع له لحنا أبدا حسب العبارة المنسوبة إليه.

يدلّ مثل هذه الأخبار بل يرمز إلى ردود فعل طبيعية، فهي لا تعبّر عن أحكام في المادّة النحوية بقدر ما تدلّ على ضيق بالنحاة وعدم حاجة المتكلمين إليهم لتبليغ مقاصدهم ؛ لكنّ أخبارا أخرى قديمة ترمز إلى ما رآه الناس في لغة النحاة ومصطلحاتهم وتخريجاتهم من تعقيد وتشقيق، هكذا يخاطب داماذ أبو غسان صاحب أبي عبيدة أبا عثمان المازني شعرا فيعبّر عما أصابه من إرهاق وهو ينظر في النحو وبعض مسائله المعقدة.

فكّرت في النحو حتّى مللت	وأتعبت نفسي له والبدن
وأتعبت بكرا وأصحابه	بطول المسائل في كل فنّ
فكنت بظاهره عالما	وكنت بباطنه ذا فطّن
خلا أن بابا عليه العفا	ءُ للفاء يا ليته لم يكن
وللواو باب إلى جانبه	من المقت أحسبه قد لعن
أجيبوا لما قيل هذا كذا	على النصب قالوا لإضمار أن
فقد كدت يا بكر من طول ما	أفكّر في بابه أن أجن

ينبغي بدون شكّ ألا نعطي مثل هذه الأحكام النثرية والشعرية من الأهمية أكثر مما تستحق، فهي قد لا تدلّ على أكثر من كون أصحابها غير مختصين في فنّ النحو ؛ وهي على كلّ أحكام غير معلّلة ولا قائمة على تصور ما لفنّ النحو من فائدة ؛ على أننا نجد في العصور الموالية بعض الأحكام التي تدلّ على موقف محدد من النحو ومادته وأهمها موقف ابن مضاء القرطبي (513-592) وموقف ابن خلدون، وكلاهما يصدر عن موقف من النحو يتمثل في اعتباره قد تضمّن المفيد وغير المفيد. المفيد الذي يحتاج إليه لحفظ كلام العرب من اللحن وتعلم لغتهم، وغير المفيد الذي لا يساعد على ذلك ؛ فلئن اعتبر ابن مضاء أن النحويين قد حققوا بعلمهم المطلوب وبلغوا الغاية فإنهم - على حدّ تعبيره - «التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها» ؛

لذا ندب نفسه ليسدي إلى النحاة نصيحة هي بمثابة نهيهم عن المنكر، فالنحو لا يرقى إلى مرتبة العلوم الدينية «الهادية إلى الجنّة»؛ والذي يقتصر «على المعارف التي لا تدعو إلى الجنة ولا تزجر عن نار كاللغات والاشعار ودقائق علل النحو ومسليات الأخبار فقد أساء الاختيار واستحبّ العمى على الإبصار...»؛ لذا وضع ابن مضاء كتابه «الردّ على النحاة» مبررا وضعه بقوله : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطإ فيه»؛ ومما ينبغي في نظره حذفه مفهوم العامل، فالألفاظ لا يحدث بعضها بعضا»، والقول بذلك «باطل عقلا وشرعا»، عقلا لأن العامل لا يمكن أن يعمل عمله إلا إذا كان موجودا في حين أن الإعراب يحدث بعد أن يتم التلفظ بما اعتبره النحاة عاملا أي بعد أن ينعدم، وهو باطل عقلا أيضا لأن «الفاعل عند القائمين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار...»، وليست العوامل المدّعية من هذا الصنف ولا من ذلك؛ وهو على كل باطل شرعا لأنه «لا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ، وفعل الانسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى»، ومما يدعو ابن مضاء أيضا إلى تخليص النحو منه التقدير والتعليل وبصفة أدقّ ما سماه بالعلل الثواني والثوالث.

إن كتاب ابن مضاء يلفت الانتباه لأنه فريد من نوعه في التراث النحوي باعتباره انتقادا صريحا للنحاة ومنهجهم، وهو يفضي في نهاية الأمر إلى تقويض صرح هذا الفنّ والقضاء على المبادئ العامّة وطريقة اعتمادها لوصف بنية الجملة حسب تصور متناسق العناصر؛ وإذا كانت أراؤه قد تبدو صالحة لمن يروم تيسير النحو فإنها صادرة عن اعتبارات مذهبية ومشاغل عقدية يحظر بمقتضاها إعمال الرأي في اللغة للتعمق في أبنيتها؛ فلئن كان انتقاده مثلا لما يتوهم من التأثير الحقيقي للعوامل في التلفظ قد يبدو وجيها فإن رفضه قول ابن الجنيّ بأن «العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء» غيره «ليس مقبولا عقلا، فهو يرفضه لأنّه حسب عبارته «قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»؛ وهنا تظهر بوضوح

الحيثيات التي ينطلق منها ويعود إليها بدعوى تبسيط الأمور، على أن إقناع المتعلم بأنه عندما يتكلم فيبني الجمل ويعرب الكلمات فإنه لا يفعل شيئا وإنّما كل ذلك من فعل الله ليس مما يسهّل الأمور أو يزيل أمامه عقبات التعلّم؛ هكذا نقد ابن مضاء التراث النحوي مدفوعا بمشاغل تعليمية واعتبارات مذهبية؛ وبالإضافة إلى كتاب الردّ على النحاة هذا وضع ابن مضاء كتابين في النحو أحدهما بعنوان «المشرق في النحو» ويحيل عليه أبو حيان تسع مرات في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، والثاني بعنوان «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» ويبدو أن هذا الكتاب أثار نقاشا فردّ عليه ابن خروف بكتاب سماه «تنزيه أئمّة النحو ممّا نسب إليهم من الخطإ والسهو»؛ وعلى كل فإذا استثنينا ما أشار إليه أبو حيّان من آراء ابن مضاء في بعض المسائل الجزئية فإننا لا نعرف شيئا من محتوى هذين الكتابين ولا عن كيفية عرضه للنحو مجرّدا من تفسير الإعراب بالعوامل وخاليا من التأويل والتقدير؛ أما ما ذكره أبو حيان من آرائه فلم ينفرد بها ابن مضاء بل هي في كلّ مرّة تتعلق بمسائل خلافية يتبنّى فيها رأي فريق من النحاة، وبعض هذه المسائل يتعلّق بموجب الإعراب، وليس في السياق الذي يرد فيه اسم ابن مضاء ما يدلّ على أنه يفسر الإعراب باجتناب مفهوم العمل. هكذا يقول أبو حيان في شأن نصب المفعول في المثال التالي: «هذا معطي زيد درهما... وذهب السيرافي والأعلم... و أبو جعفر بن مضاء إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه...»؛ ويقول في شأن هذا المثال الذي يدلّ فيه اسم الفاعل على الماضي: «هذا ضارب زيدا أمس... وذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر ابن مضاء إلى أنه يعمل ماضيا...» فالعمل منسوب هنا إلى اسم الفاعل.

وإذا ما اعتبرنا هذه الأمثلة ممثلة لجانب من نحو ابن مضاء فإن الحملة التي حملها على النحاة والانتقاد اللاذع الذي وجهه إليهم لم يسفر عن نحو جديد يختلف جوهريا عما وضعه سلفه.

أما ابن خلدون فهو لم ينتقد النحو من وجهة نظر مذهبية وإنما من اعتبارات تعليمية تربوية صرف بالاعتماد على تصنيفه للعلوم إلى

علوم مقاصد وعلوم آلات ومدى فائدة التوسّع في كلا الصنفين ؛ فالعلوم المقاصد لا حرج - حسب تعبيره - في توسعة الكلام فيها وتفريع المسائل واكتشاف الأدلّة والأنظار. فإن ذلك يزيد طالبها تمكنا في ملكته، وإيضاحا لمعانيها المقصودة. وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط". ولا يتردد ابن خلدون في اعتبار الانشغال بهذه العلوم الآلة «تضييعا للعمر وشغلا بما لا يعني».

يستخلص من هذا أن ما ينتقده ابن خلدون هو تجاوز المقدار الأدنى من القواعد اللازمة لتعليم اللغة واستعمالها الصحيح، وتوسيع تدريس النحو لإثقال كاهل المتعلمين بمسائل جزئية وتعليلات متنوعة وأقوال متباينة وجدل لا تبدو فائدته للمتعلم ؛ ولا شك في أن موقف صاحب المقدمة ناتج عما لاحظه في تدريس النحو كأنه فنّ ليست غايته تعليم اللغة وتمكين المتعلمين من استعمالها الصحيح. وإنما هو غاية في حدّ ذاته في حين - على حدّ تعبيره - أن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية وليس نفس كيفية». ولذا فإن العمل الذي يمكّن منه هو استعمال اللغة. والنحو ليس «هو نفس العمل» ؛ تظهر بوضوح مشاغل ابن خلدون التعليمية عند حديثه عن النحو وتعلمه ؛ وقد يستغرب الباحث موقف ابن خلدون وهو المنظر لعلم التاريخ ولأحوال الاجتماع البشري ؛ فكيف ينكر على النحاة تأصيل فنّهم وتجاوز الهدف العملي منه للسعي إلى النفاذ إلى خفايا نظام العربية؟ الواقع أن ما يرفضه صاحب المقدمة هو التوغل في هذا مع المتعلمين ولكنه يتسامح مع من يروم ذلك لنفسه فيقول : «فمن نزعت به همّته بعد ذلك إلى شيء من التوغل فليرق له ما شاء من المراقي صعبا أو سهلا وكلّ ميسّر لما خلق».

إنّ الاعتبارات التعليمية هي التي نجدها أيضا وراء الصنف الثاني من دواعي نقد التراث النحوي، وهو كما قلنا الوقوف على بعض الآراء التي بدت مغمورة، فكان اكتشافها أو البحث فيها فرصة لنقد التراث النحوي، وبدت مؤهلة للإعانة على تجديد النحو أو تيسيره ؛ وهنا نذكر مثالين لاستغلال هذه الآراء: موقف بعض الباحثين من آراء ابن مضاء من ناحية وموقفهم من آراء الكوفيين من ناحية أخرى.

عندما نشر كتاب ابن مضاء «الردّ على النحاة»، اعتبر حدثا هامّا في تاريخ التراث النحوي، لأنه بدا خروجا عمّا يتّسم به هذا التراث من إجماع يشمل المبادئ العامّة والمنطلقات المنهجية. بل بدا كأنّه دعوة إلى الثورة على السائد وإلى الإعراض عما أقرّه السلف؛ وقد عبّر عن مثل هذا محقق الكتاب شوقي ضيف في المقدمة الطويلة التي كتبها له. فقد نوّه بسداد تفكير مؤلفه في دعوته إلى إلغاء «نظرية العامل وما ينطوي فيها من أقيسة وعلل...» وإلى تخليص النحو «من عنت هذه النظريات التي لم يكسب منها المتعلم إلا فنونا من العسر والمشقّة»؛ واعتبر أن ابن مضاء «تناول قبسا من آراء الظاهرية في الفقه... وقد أضاء له هذا القبس الطريق إلى تيسير النحو وتخليصه مما فيه من غمّ وضيق». فاهتدى إلى «المفتاح الذي يفكّ به ما يراه الناس في كتب النحو من استغلاق»؛ ويمضي شوقي ضيف في بيان جدوى دعوة ابن مضاء إلى إلغاء عدد من المفاهيم النحوية وآليات التناول فيه، فيعدّد ما يراه في ذلك من إيجابيات، فالانصراف عن نظرية العامل تجنّب التأويل والافتراضات، وتفضي إلى تنظيم أبواب النحو تنظيما جديدا «يقوم على المجانسة بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة»، ويمكّن من إلغاء الكثير «من أبواب النحو وفصوله» مثل أبواب نواسخ المبتدإ والخبر أي باب كان وأخواتها وأفعال القلوب، إذ يكفي أن يعتبر اسم كان فاعلا وخبرها حالا فلا تختلف جملتها في شيء عن الجملة الفعلية؛ ويفضي إلغاء نظرية العوامل إلى التخلص من الإعراب المحليّ وما يجرّ إليه من تأويلات معقدة.

الواقع أن ما جاء في كتاب ابن مضاء من انتقاد للنحو والنحاة ومن اعتقاد بأنه يمكن أن يخلّص النحو من أسباب التشعّب والتعقيد لممّا يغري الذي ينظر سطحيا إلى الأمور، ويعتبر «أن واجب النحوي على حدّ عبارة شوقي ضيف - أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات...»، ولا يهتمّ إلا بمدّ المتعلم بمقدار أدنى من القواعد تعينه على استعمال اللغة، وينكر أن يكون علم النحو موضوعا للبحث الأساسي سعيا إلى تأصيله بتجاوز ظاهر الأمور ومظاهر الاستعمال بحثا عن نظام متكامل متناسق، نظريا على الأقلّ، رغم ما يبدو من اختلاف المعطيات

وتنوّع المكوّنات، ومحاولة لوضع شتاته ضمن تصوّر شامل ؛ وكان كتاب ابن مضاء قد أغراني عندما وقفت عليه قبل أربعين سنة فظننته فتحا عظيما في علم النحو. وكتبت عنه مقالا بعنوان «نحوي مجدّد». ولم يكن لديّ إذ ذاك من الزاد النحوي إلاّ ذكريات الدراسة الثانوية أو بعض ما نظرت فيه أثناء إعدادي لما كان يسمى إذ ذاك شهادة فقه اللغة ؛ فلم أنظر إلى علم النحو إلا من وجهة نظر تعليمية للمستويين الابتدائي والثانوي، ولم يخطر ببالي أنه من طبيعة العلم كل علم أن يكون له مع الجانب التعليمي العملي أو التطبيقي جانب تأصيلي يبدو لغير المختصّ معقّدا تشقّ فيه الشعرة شقّا، ولا يجني منه الإنسان فائدة تذكر ؛ والواقع أنّه لو لا العمل التأصيلي للعلم لبدا في مستواه البسيط مجرّد قائمة من الأمارات على الدارس أن يتقبّلها كما هي بلا نقاش. وإذا كان هذا مما لا يثير مشكلا في مستوى تعليمي معيّن فإن المدرّس لا غنى له عن الجوانب التأصيلية.

ممّا لا شكّ فيه أن جلّ الانتقادات الموجّهة إلى التراث النحوي قائمة على عدم التمييز بين الجانب التأصيليّ والجانب العمليّ التعليميّ ؛ ولعلّ ذلك راجع إلى ما وجده المنتقدون من صعوبات في دراسة النحو وتدريسه حسب طرق معينة ومصنفات تعرض من المعلومات ما يتجاوز مستوى المتعلم وقدرته على الفهم، ولا تميّز بين الأهم والمهمّ وما ينبغي أن يسكت عنه فضلا عن الشواذ ووجوه الاختلاف ؛ ذلك أن طرق التعليم المعتمدة طيلة قرون والتي خضعت لها الأجيال المتعاقبة قامت على اعتبار النحو كلا لا يتجزّأ، تلقّن مادته بأصولها وفروعها وقواعدها وعللها ومتواتر الاستعمالات وشواذها وما كان موضوع إجماع من الأحكام وما هو موضوع اختلاف وجدل. فكأن الانتقادات الموجّهة إلى النحو ضرب من الثأر من مادّة شاقّة الدراسة والتدريس ؛ لكن يبدو لنا أن هذا لا يبرر الاندفاع وراء آراء ابن مضاء واعتبار دعوته إلى تجريد النحو من المفاهيم والمسائل المذكورة كفيلة بتجديد هذا العلم وبنائه ضمن تصوّر سديد ؛ ذلك أن إلغاء مفاهيم العامل والإعراب المحلي والتقدير من أسس النحو العربي، والتّخلّص منها ينحلّ له بناؤه، فالدعوة إلى ذلك تقتضي الإعراض تماما عن التراث النحوي وبناء نحو جديد على أسس

خاصّة به ومنطلقات لا تمتّ بصلة إلى كتب السلف، فلا يمكن أن تعالج مشاكل تعليم النحو بترميم الموروث؛ فالدعوة إلى «طرد العامل» حسب عبارة شوقي ضيف تقتضي أن يعوّض بتفسير شامل للإعراب، فإذا كان يمكن أن يعلّل إعراب الفاعل بالفاعلية والمفعول بالمفعولية فكيف يفسر إعراب المجرور بالحرف إن لم يعتبر الحرف عاملا؟ وكيف يمكن أن تفسر أنواع إعراب الفعل جميعها؟ وإذا ما تخلّينا عن الإعراب المحلي فمعنى ذلك أننا نتخلّى عن طريقة واحدة لتحليل مكونات الجملة ما ظهر فيها الاعراب وما لم يظهر، وبذلك نعامل معاملتين مختلفتين عناصر متماثلة في الدور والوظيفة رغم اختلافها شكليا.

لكلّ هذا ينبغي الاحتراز من الاندفاع عما يبدو نظرة جديدة إلى الأمور والتثبت من مدى قابليتها للتطبيق بدون أن يختلّ البناء الذي يرام اصلاحه على أساسها؛ والواقع أنه من السهل التنديد بنظرية العوامل والحضّ على التخلص منها، لكن الانتقال من الشعار إلى التطبيق أصعب بل مستحيل لمن لا يترك النحو العربي جانبا، ويضع علما جديدا محضا؛ قد أشرنا منذ حين إلى أن السياقات التي أحال فيها أبو حيان النحوي على بعض آراء ابن مضاء لا تدل على أنه أعرض في التطبيق عن تفسير الإعراب بالعامل؛ وها هو شوقي ضيف رغم اندفاعه مع صاحب كتاب الردّ على النحاة يضع في بداية الثمانينات - أي حوالي ثلاثين سنة من نشره لكتاب ابن مضاء، كتابا بعنوان «تجديد النحو» - يستعمل مفهوم العامل لتعليل عدد من الظواهر مثل المفعول به عندما يقول في تعريفه له: «هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه العامل إيجابا وسلبا...» وفي حديثه عن عدد المفاعيل التي يتعدّى إليها الفعل يقول: «يتعدّى العامل الفاعل غالبا إلى مفعول به واحد...»، وفي تعريف المفعول المطلق يقول: «هو اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضربا من التبيين»؛ ويحمل عدد من أبواب الكتاب أو فقراته مصطلح العمل كما هو الشأن في العناوين التالية: عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل عمل اسم الفاعل، عمل أسماء المبالغة، عمل اسم المفعول عمل الصفة المشبهة عمل اسم التفضيل...

في الواقع يعسر أن نجد في هذا الكتاب صدى ما توهم به مقدمة شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء من إمكانيات تجديد النحو جوهريا وتغيير ملامحه بفضل ما دعا إليه هذا الفقيه الظاهري من التخلي عنه من المفاهيم والافتراضات والتعليلات والأبواب باستثناء ما ذكره في مقدمته من الاستغناء عن بابي كان وأخواتها وأفعال القلوب، فاعتبر خبر الأولى حالا وحشر الثانية ضمن الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وليس في ذلك ما يعتبر ثورة إذا ما قصد منه تيسيرا لمستوى بسيط من التعليم لا يعتمد فيه إلا على أمثلة يحمل الخبر فيها معنى الحالية؛ لكن من ناحية تأصيل الأبنية فإن إلغاء البابين المذكورين لا يقوم على تصور شامل لمكونات الجمل المعنية. فبغضّ النظر عن الخصائص المعنوية للحال وخلو بعض أخبار كان منها فإن هذه الأخبار لها من القرائن اللفظية ما يجعلها صنفا خاصّا يعسر الجمع بينها وبين الحال؛ وكذلك بنية فعل ظن وأخواتها فلمفعوليها من الخصائص الشكلية ما يميّزها تمييزا أساسيا عن المفعولين العاديين. فإذا ما التزم الباحث بأن اختلاف العلامات ينجرّ عنه اختلاف معنوي فلا مناص له من اعتبار النواسخ الفعلية وأفعال القلوب صنفين لهما تأثير خاصّ في بنية الجملة؛ معنى هذا أنه ينبغي للذي ينقد التراث لتخليصه من بعض ما يعتبر أسبابا للتعقيد أن يتساءل قبل كل شيء عن دواعي ما ذهب إليه النحاة، وينظر في ذلك نظرة المؤصّل الذي يستمدّ مقومات نظام اللغة من استعمالاتها، فيجمع بين المتشابه ويميّز بين المختلف ويعمل في نطاق تصور متماسك العناصر.

أما المثال الثاني من الآراء التي اعتبرت مغمورة ورأى فيها بعضهم سبيلا لإصلاح النحو وتيسيره فهو ما عرف من آراء الكوفيين واعتبر ممثلا لمنهج نحوي قويم؛ من ذلك ما آخذ به مهدي المخزومي في بحثه الخاص بمدرسة الكوفة الذين قاموا بمحاولات لتجديد النحو. فقد كان في نظره «حريا بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره»؛ ويعتبر المخزومي أن هذه المحاولات «ستظل... تعاني نقصا كبيرا ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري»، ويرى لهذا النحو من الخصائص ما يؤهله لتقويم نحو العربية وتخليصه مما يعتبره

افتراضات لا علاقة لها باللغة. من هذه الخصائص اعتداد الكوفيين بالمثال الواحد وهو في نظره على «جانب من الحق، لأن المثال الواحد "يمثل لهجة بعينها»، ومنها تذوقهم للغة العربية وفهمهم لها «فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات أو استهداء بقوانين العقل».

واضح هنا أن ما ينتقده المخزومي من التراث النحوي أو ما يعتبره تراثا بصريا هو ما فيه من سعي إلى التأصيل والتنظير، فإذا كان الداعي إلى الانتقاد هو عدم تخليص التعليم المدرسي من عناصر التأصيل فالانتقاد وجيه، ولكن إذا كان يفضي إلى إنكار كلّ تأصيل وتنظير في النحو فتلك قضية أخرى تدلّ على تصوّر غريب للعلم والمعرفة.

بالإضافة إلى هذا فنقد التراث النحوي على أساس ما نعرفه من آراء جزئية منسوبة إلى الكوفيين نقد ينقصه التحرّي ؛ فهل كان للكوفيين منهج خاصّ بهم؟ قيل إنهم يغلّبون السماع على القياس ويحفلون بالمثال الواحد والاستعمال الشاذ ويبنون عليه ؛ لكن ألم يستنبط النحو كلّه من السماع؟ أو أقام البصريون نحوهم حسب تصور مجرّد للغة بنوه كما يبني عالم الرياضيات افتراضاته وتصوّراته؟ ثم ماذا يمكن أن يستنتجه النحو من المثال الواحد من قواعد؟ أليس العلم إلا ما كان عاما كما يقال؟ والمثال الواحد لا يمكن أن يستنتج منه الناظر إلا أحد أمرين : إمّا أنّه شاذّ لا يقاس عليه، ولا يمكن أن يمثل شائع الاستعمال فيحفظ ويستعمل كما هو بمفرده، وإمّا أنه يعتبره ممثلا لطور قديم من أطوار حياة اللغة فيكون شاهدا عليه يحتاج إلى تأييده ببقايا أخرى تحتاج إلى أن يبحث عنها بحثا اثريا إن جاز التعبير، ولكن ليست هي مما يبنى عليه نحو يروم القائمون به وصف اللغة في فترة ما من حياتها، وعلى كل فلم تكن تلك غاية البصريين ولا الكوفيين ؛ إن بعض الآراء المنسوبة إلى الكوفيين تغري الباحث وذلك من قبيل اعتبارهم اسم الفاعل فعلا دائما، وذهابهم إلى أن اختلاف إعراب المضارع يدل على اختلاف ما يفيده من معنى ؛ هي آراء وجيهة صائبة لغويا، ففي اسم الفاعل من الخصائص ما يقربه من الفعل بل يسوّي بينه و بين الفعل في بعض الاستعمالات، لكن لا يبدو لنا أنه كان لهذه النظرة تأثير في تصنيف الكوفيين للجمل وتحليلها ؛ واعتبار إعراب المضارع قرينة معنوية يستجيب لما تقوم عليه كل لغة من

تطابق بين اختلاف المعنى واختلاف العلامات، لكن لا نعرف أن الكوفيين استنتجوا من ذلك نتائج عملية فصنفوا معاني المضارع المختلفة على أساس اختلافات الأحكام الإعرابية، وخصّوا كل حكم بمعنى أو مجموعة من المعاني ؛ في الواقع إنني لا أعتبر أن النحو الذي يسمى كوفيا يختلف اختلافا جوهريا عن النحو الذي يسمّى بصريا ويمكن أن يستمدّ منه منهج طريف لوصف اللغة وتقعيدها ؛ وتدلّ بعض الإشارات الواردة في ترجمة النحاة أن الشعور بالانتماء إلى البصريين أو الكوفيين لم يظهر إلا في القرن الثالث لأسباب لم تكن كلها لغويّة بحت، وتبقى المسائل التي تجادلوا فيها رغم تعددها مسائل جزئية لا يترتب عنها في نظرنا وجود منهجين مختلفين أساسا ؛ وعلى كل فاللذان يعتبران رأسي ما يسمّى بالمدرستين أي سيبويه والكسائي تتلمذا على نفس الأستاذ أي الخليل فهو كبيرهم الذي علّمهم السحر.

لننظر الآن إلى الصنف الثالث من الأسباب التي دعت إلى نقد التراث النحوي سلبا أو إيجابا وهي نتائج البحوث اللغوية واللسانية، أي ما كان موضوعه مصادر النحو العربي أو ترويج النظريات اللسانية الحديثة ؛ فمن النوع الأول نذكر ما شاع من آراء في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تؤكّد تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية أو بالأحرى بمنطق أرسطو ؛ فمنذ أن أصدر ماركس (Merx) أحد المستشرقين بحثه حول علاقة النحو العربي بهذا المنطق (سنة 1891)، وذهب فيه إلى أن رواد النحاة استمدوا مقولاتهم من فلسفة أرسطو كالتقسيم الثلاثي للكلام، والتمييز بين المذكر والمؤنث وبين أقسام الزمان الثلاثة وحتى الأحكام الإعرابية. منذ ذلك التاريخ تبنّى الكثير من الباحثين آراءه وظنّوا أنهم وجدوا في تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي سبب تعقّد هذا الفنّ وثقله ؛ من هؤلاء الباحثين نذكر إبراهيم مدكور وأمين الخولي وعبد الرحمان محمد أيّوب وإبراهيم أنيس، وغيرهم كثيرون ؛ فقد خصّص إبراهيم مدكور بحثا لتأثير الارغانون لأرسطو في الثقافة العربية الاسلامية مشيرا مثلا إلى أن هذا التأثير «لم يقف... عند الفقه والكلام والفلسفة بل امتدّ إلى دراسات أخرى من بينها النحو وقد أثر فيه المنطق الأرسطي ...» ويقول أمين الخولي : «إن

الناظر في ماضي هذا النحو العربي يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثّر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ فيها...» ويعتبر أمين الخولي أن أثر هذا المنطق قد أفسد «نحو العربية الغريبة عن اليونانية» واعتبره «عملا منطقيا محضا»، وندّد عباس حسن صاحب النحو الوافي بما ساد النحو من جدل، واعتبر أنه قد «جلبه وأذكى شعلته الأجانب ولا سيما الفرس وغيرهم ممن اعتنقوا الاسلام، وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر في مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال وإقامة البراهين وصنوف الجدل...» ؛ لا يتسع المجال لنناقش قضية علاقة النحو العربي بالمنطق اليوناني وخاصّة القول بأن مقولات ذلك نسخة من مقولات هذا، لكننا نكتفي بملاحظتين اثنتين : أولاهما أن بعض الأقوال المتعلقة بهذا الموضوع تستند ضمنيا إلى اعتبار أن النحاة من غير العرب أفسدوا النحو بثقافتهم إلى حدّ أنّه لم يتردّد شخص يقال له محمد الكسار أن يقول في كتاب نشره بعنوان «المفتاح لتعريب النحو» إنه يريد تنقية هذا العلم «من شوائب العجمة التي داخلته منذ خلف رائده الأول أبا الأسود الدولي على رعاية شؤونه واستكمال أبوابه وبحوثه... أناس ينتمون في غالبيتهم الساحقة إلى الفرس... وكانت ثقافتهم مزيجا من الهندية والفارسية واليونانية...» ولذا وجب تعريب النحو بالرجوع إلى العادات العربية وحياتهم في البادية واقتباس مقوّمات النحو من نظام عيشهم، فالجملة العربية تذكر بالخيمة لها هيكل شبيه بهيكلها، وعلى ضوء حركية حياة البدوي ينبغي أن ينظر إلى سرّ الحركات في اللغة العربية ودورها في أداء المعاني» ؛ إلى هذا النوع من المتاهات أدّى الظنّ بأن قضايا النحو العربي متأتّية من تأثير الثقافة الأجنبية والتسليم بحقيقة التأثير العميق في جوهر النحو العربي ؛ لكن لم يخطر على بال الباحثين - وهذه هي ملاحظتنا الثانية - أن يكون ما استفاد منه النحاة من تلاقح الثقافات يمكن أن يكون آليات العقلنة والتجريد ووسائل تأصيل العلم وتنظيره ؛ ولئن كنا نعتبر أن مقولات النحو العربي مستمدة من خصائص العربية ذاتها خلافا لما ذهب إليه ماركس فإننا لا نرى مضرّة في الاستفادة من المنطق لتناول اللغة بالبحث على مستوى التأصيل.

ولقد كان من نتائج البحوث اللسانية الحديثة غير المباشرة اعتبار النحو العربي رهين عصر معيّن، فدواعي وضعه وطريقة تناوله اللغة قد تجاوزها الزمن وينبغي أن ننظر إليه على ضوء مقتضيات عصره فهو - على حد تعبير أمين الخولي - «يحمل آثار زمنه من تداخل أقسام الدراسة اللغوية واختلاطها وغيبيتها»، فدرجة رقيّه هي ما يمكن أن يرقى إليه في عصره، وهي بدون شكّ دون ما يمكن أن يحقّق اليوم في الدراسة اللغوية، وقد عرف الإنسان على حدّ تعبير الخولي مرّة أخرى «أمر اللغات وحياتها وقراباتها ومقارنتها وما إلى ذلك شيئا كثيرا» ؛ ويضيف قائلا : «ويقتضينا هذا كلّه نحن أصحاب العربية أن نكمّل دراستنا بالجديد من علم اللغة العام ومن فروعه الخاصّة...؛ والذي ينتظره الباحث من مثل هذه الأقوال الدعوة إلى إعادة وصف العربية حسب المناهج الحديثة لا وصفا تاريخيا فحسب وإنما وصفا آنيا لرصد ما يمكن أن يكون قد طرأ عليها من تطوّر صرفيا ونحويا، أي ما يمكن أن يكون قد ظهر فيها أو شاع من طرق غير مألوفة لصوغ الكلمات ووضع المصطلحات ولبناء الجمل، وكذلك رصد مدى التزام الاستعمالات الحديثة بالقواعد التي ضبطها النحاة قديما ؛ لا نجد شيئا من هذا القبيل في جل ما كتب عن العربية وتجديد نحوها بالبحث عن مشروعية لذلك في ما يشيرون إليه من نهضة البحوث اللسانية، ولا يشعر المرء بأن أصحاب هذه المواقف مدركون لما ينجرّ عن ذلك من نتائج، من أهمّها إعادة وصف العربية بالاعتماد على مدوّنة حديثة.

وإذا كان الاستشهاد بالنظريات اللسانية الحديثة يعتمد عند بعضهم لدعم الانتقادات الموجّهة إلى النحوي العربي فإن آخرين يجدون في هذه النظريات ما يرفع من قيمة هذا التراث باعتبار ما يجدون فيه من طرق للوصف والتحليل تقترب مما يوجد في البحوث الحديثة ؛ ونذكر لذلك محاولتين اثنتين أولاهما لنهاد الموسى وقد نشرت سنة 1980 في كتاب بعنوان نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، وثانيهما لمحمد حماسة عبد اللطيف نشرت سنة 1990 بعنوان من الأنماط التحويلية في النحو العربي ؛ فقد تناول نهاد الموسى عددا من المفاهيم والطرق الحديثة وحاول أن يجد لها نظيرا أو شبه نظير في

التراث النحوي ؛ من ذلك طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة القائم على اعتبار أن بنية الجملة لا تتجلى في تسلسلها الخطّي وإنما حسب نسق من العلاقات يجلوها التحليل إلى المكونات المباشرة ؛ ويقول نهاد الموسى «إن معطيات هذا المنهج في التحليل هو بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب وصدروا عنه»، معنى ذلك أن إعراب الجملة ببيان دور كل مكوّن من مكوناتها وبيان ما يتعلق به هو ضرب من التحليل إلى عناصرها المباشرة. ومنها طريقة التوزيع وتتمثل في تحديد القسم الذي تنتمي إليه الكلمة باستبدالها بوحدة أو وحدات أخرى، وتمكّن من جمع الكلمات المؤهلة لنفس الاستبدال في نفس القسم ؛ ويعتبر المؤلف أن العرب قد وقفوا على هذا المبدإ في حقيقته» في وجوه كثيرة. مثل ذلك تحديد كلّ قسم من أقسام الكلام بما يقترن به من الوحدات. فالاسم مثلا هو ما تدخل عليه أداة التعريف أو حرف النداء أو حروف الجرّ. ويتحدد الفعل مثلا بدخول قد عليه والسين وسوف... ؛ ويرى نهاد الموسى في هذا «إرهاصا بمبدإ التوزيع».

ومن المفاهيم المعتمدة في البحث الحديث التمييز بين الوحدات اللغوية على أساس «المٌعلم وغير المٌعلم» أي الوحدات الخالية من العلامة والوحدات المقترنة بها. «وهذا - حسب تعبير نهاد الموسى - هو أحد الأصول التي تنظمها البنيوية». ويضيف قائلا : «وغنيّ عن الإفاضة في القول إن النحويين العرب قد لاحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم» ويعتبر التذكير والتأنيث مثالا لذلك ويستشهد بابن هشام في قوله : «لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة ...» كما يرى أن تصنيف العوامل إلى لفظية ومعنوية يرجع إلى هذه الطريقة فالأولى «علامات ظاهرة» والثانية لا علامة لها.

ووجد نهاد الموسى في التراث النحوي أصولا شبيهة بأصول نظرية التحويل. من ذلك ما ذهب إليه تشومسكي من اعتبار أن التحليل اعتمادا على ظاهر اللفظ لا يفي بحقيقة بنية كل الجمل. فقد يكون التركيب الخارجي واحدا رغم اختلاف المعنى. عندما يقول : «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد.

واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين». ومن المعطيات التي يعتبرها نهاد الموسى مشتركة بين التراث النحوي والنحو التحويلي التمييز بين الجمل البسيطة والجمل المركّبة، وما في النحو التحويلي من أحكام يمكن بتطبيقها تحويل الجمل البسيطة إلى جمل مركّبة، ويرى شبيها بذلك ما يجده في التراث من حديث عن الجملة الفعلية والجملة الاسمية وعن التغييرات التي تجري عليهما وتضيف إليهما عناصر إضافية و وظائف أخرى ؛ من ذلك قول سيبويه في باب المسند والمسند إليه : «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر... وهو قولك عبد الله أخوك... ومثل ذلك: «يذهب عبد الله... ومما كان بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقا... واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء وإنما يدخل عليه الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدإ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدإ...»، يرى نهاد الموسى في مثل هذا الكلام نظيرا لما جاء في النحو التحويلي من توليد الجمل بعضها من بعض بعمليات تحويلية محدّدة، ويدعم ما ذهب إليه بما قاله ابن هشام في بنية الجملة وأنواعها، كما يدعمه باعتبار جمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها وإن وأخواتها وأفعال القلوب فروعا متحوّلة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية المتكوّنة من مبتدإ وخبر ؛ ومن القضايا التي يلتقي فيها التراث بمنهج النحو التحويلي حسب نهاد الموسى تعدد المعنى للمبنى الواحد وما ينتج عن ذلك من اللبس ؛ فالجملة تكون واحدة سطحا ولها أكثر من بنية عميقة، واعتماد مفهوم البنية العميقة عنصر أساسي - كما هو معلوم - في النحو التحويلي أو التوليدي، ويقول نهاد الموسى في هذا الصدد : «وإنه لمعجب حقا أن يكون هذا الموضع على التعيين قد عالجه النحاة العرب في إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسّوا بافتراق المعاني وما قد يؤدّي إليه من اللبس، فضمّنوا قواعدهم تقريرا ينفي اللبس ويومئ إلى وجود البنية العميقة وذلك بالتمييز بين المضاف إلى الفاعل والمضاف إلى المفعول وضرورة اعتبار المعنى المقصود لرفع اللبس».

ووجد نهاد الموسى في التراث النحوي عناصر تقترب بما يوجد في نظريات لسانية أخرى أو فروع من علم اللسان كالتيارات الوظيفية وعلم الاجتماع اللغوي وما يتّسم به هذا والبعض من تلك من توسيع

التحليل اللغوي إلى ما وراء المجال اللغوي البحت لتستعين بعناصر غير لغوية وملابسات خارجية تحكم «وجوها عريضة» من دوران اللغة على الألسن، ومنها المتكلم والمخاطب والسياق الخارجي، ويعتبر نهاد الموسى أن نحاة العرب «بنوا علم النحو على مبدإ التخفيف والفرق» وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون حسب تعبيره، ومفاده أن المتكلم همّه أن يبلّغ أقصى ما يمكن من الفوائد بأدنى مجهود ممكن، وهذا في رأيه أصل التعليلات النحوية وهو ما يقصده البلاغيون في قولهم «ما قلّ لفظه وكثر معناه»، وقد أخذت ظروف الكلام وسياقه الخارجي بعين الاعتبار في التحليل النحوي التراثي، ووجد المؤلف عند سيبويه نماذج كثيرة من ذلك يعتمد فيها إمام النحاة المقام والسياق، ليردّ ما يعرض في بناء المادّة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطّراد المحكم» ؛ من ذلك تفسيره لقولهم : «أتميميّا مرّة وقيسيّا مرّة أخرى»، فهذا يفهم على أنه لوم إذا قيل عندما ترى «رجلا في حال تلوّن وتنقل حسب تعبير سيبويه فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له»، ففهم المعنى المقصود من هذا الكلام يقتضي تظافر التركيب ومقتضى الحال الذي هو عنصر غير لغوي ؛ ومن حجج نهاد الموسى على حضور العناصر غير اللغوية في التراث لتحليل التراكيب والتمييز بين معانيها قول ابن جنيّ : «فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئا عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا : ربّ إشارة أبلغ من عبارة».

هكذا وجد نهاد الموسى في التراث نماذج من المبادئ والمفاهيم وطرق التحليل ما له نظير في جلّ النظريات اللسانية الحديثة ؛ لا شكّ أن الباحث في التراث الذي له ثقافة لسانية يستفيد من هذه الثقافة لتقدير التحليلات التراثية حق قدرها ولربّما للتفطّن لطرافة بعضها ؛ لكن يبدو لنا أنه ينبغي دائما إرجاع الأمور إلى نصابها أي الاّ نغفل أن كلّ نظرية من النظريات اللسانية الحديثة بناء متماسك يمكن مناقشة حيثياته أو رفضها، ولكنها في نظر أصحابها كلّ لا يتجزّأ، في حين أن ما قد يبدو لنا في التراث شبيها لبعض مقوماتها لا يمكن اعتباره مندرجا ضمن نظرية عامة أو مترجما عن منهج متماسك ؛ وأقوى دليل على ذلك أن

يكون التراث قد تضمّن الأمثلة المذكورة وأنّ ما اعتبر موازيا لها من آراء لسانية مستمدّة من مدارس لسانية متباينة مختلفة المناهج والمبادئ كان بعضها بمثابة ردّ فعل على أخرى، فرفضت منطلقاتها وطرق تحليلها لاعتبارها غير ناجعة، واختارت لنفسها منطلقات مغايرة ومنهجا خاصا بها.

وإذا كان نهاد الموسى قد وجد في التراث ما يذكّر بمختلف النظريات اللسانيّة فإن محمد حماسة عبد اللطيف قد اقتصر على نظرية واحدة فألقى «الضوء» - حسب تعبيره - على تراكيب عربية حللت حسب نظرية النحاة «التي يقوم على افتراض أصل مقدّر وتركيب ظاهر... يحاكَم إلى ذلك الأصل المقدّر من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة»، ورأى في هذه «المعالجة النحوية» ما «يفرض على الدارسين أن يقارنوا بينه وبين نظرية تشومسكي في النحو التحويلي التوليدي...»؛ واعتبر أن مصطلح التحويل الممثل لأحد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية «قد ظهر في الدرس النحوي العربي قبل ظهوره في النظرية التحويلية التوليدية بمئات السنين»، وتعامل النحاة بمفهومه لتفسير عديد التراكيب وإن «لم تصرح به مصطلحا إلا في تراكيب محدودة»؛ ويذهب حماسة عبد اللطيف إلى أن مفهوم البنية العميقة كان موجودا في معالجة النحاة للغة، وقد عبّروا عنها بعبارات من قبيل «أصله كذا» و«هو على تقدير كذا» أو «على نية كذا»؛ وقد اعتمدوا هذا المفهوم لتجاوز اللبس من التراكيب التي لا يزيله ظاهر لفظها، وهو مسلك «التفريق بين عناصر في الجملة قد تبدو متشابهة في سطحها» كالحال والمفعول الثاني أو البدل وعطف البيان أو الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية؛ ويعتبر أن ما يقوله النحاة في تمييز الجملة يقدّم «مثالا واضحا على التحويل في اعتبارهم مثلا أن جملة واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس «حول الاسناد» عن الفاعل إلى غيره؛ ويرى مفهوم التحويل بيّنا في تحليل جمل استفهامية من نوع «من قام؟» فهي اسمية في الظاهر فعلية في الحقيقة فأصلها : أقام زيد أم عمرو أم خالد...؟ وقد أدّى الحرص على الاختصار إلى أن عوّض اسم الاستفهام «من تلك الذوات المفصّلة»؛ ويرى صاحبنا مفهوم التحويل أداة

تحليل وتعليل في كلّ باب من أبواب النحو تقريبا. فتصنيف المقولات النحوية إلى أصل وفرع يرجع إليه نظام الاشتقاق على أساس اعتبار المصدر أصلا للمشتقات، كل ذلك يعتمد فيه على مفهوم التحويل، وعليه أيضا «قامت نظرية الإعلال والإبدال والقلب المكاني».

وبصفة أعم يؤكّد بأن هناك تحويلا «على مستوى الكلمة، وهناك تحويل على مستوى المركبات الإفرادية، وهناك تحويل على مستوى الجملة»؛ فالنحو العربي حسب قوله حرفيا «قام على اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحية ومعظم خلافات النحويين كان حول تقدير البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية...»

هكذا نجد في هذا الخطاب الاصطلاحي نوعا من الانزلاق في العبارة، فالانطلاق فيه ضرب من التحرّي يتمثّل في القول بأن «الذي يعنينا هنا بالطبع أن مفهوم البنية العميقة لا المصطلح الخاص بها كان موجودا في معالجتهم»؛ وإذا بنا أمام خطاب يوهم بأن المصطلح والمفهوم كليهما حاضر في التراث النحوي بالمعنى المقصود في النحو التحويلي التوليدي، كما يوهم بأنّه توجد قواعد تحويلية صريحة مقننة كما هو الشأن في هذا النحو الحديث.

ولا بدّ لتكتمل الصورة التي بدت لنا لما ذهب إليه عبد اللطيف هذا وربّما الدواعي التي تحركه أن نقرأ فقرة جاءت في مقدّمة كتابه قال: «ومهما تكن أسباب هذا التشابه أو التقارب في أسس المعالجة فإنّه ينبغي ألا نعدّ ذلك من جانبنا شهادة للنحو العربي بل قد أبالغ فأقول وبغير تواضع كاذب أو إدّعاء خادع إن العكس هو الصحيح أي أن هذا التقارب أو التشابه قد يعدّ شهادة لنظرية تشومسكي...».

هذه نماذج من ضروب نقد التراث سلبا وإيجابا اعتمدناه على سبيل التمثيل مع العلم بأن غير الذين استشهدنا ببعض أقوالهم نقدوا التراث وانتقدوه، وبعضهم ذهب إلى بيان كيفية معالجة ما اعتبروه خللا فيه، وقد درس عز الدين مجدوب آراء أهمهم دراسة أعمق مما قلته هنا، وسعى إلى بيان المآخذ العلمية التي تواخذ عليها المحاولات المعنية؛ وقد

حاولنا بالاعتماد على الآراء المعبّر عنها حول التراث أن نبين تنوع دواعيها ؛ فممّا بعث في العصر الحديث على النظر في التراث النحوي مقتضيات التعليم وتكييف المادة لتكون في متناول المتعلمين، ومنها ما ذهب إليه بعض الباحثين في تاريخ التراث من تأثير المنطق في عمل النحاة، ومنها ظن بعضهم أيضا أن التراث ما كان ليكون على ما هو عليه لو لم تغمر بعض الاتجاهات أو الأصوات، ومنها أخيرا ما وجد في التراث من لمحات اعتبرت من قبيل ما أسسته بعض النظريات اللسانية الحديثة ؛ كل هذه الدواعي مشروعة قد تعين على قراءة التراث والتعمق فيه والوقوف على جوانب قد لا يقدر المرء حقّ قدرها إذا اعتمد على ثقافة تراثية بحت، لكن من ناحية أخرى فالرأي عندنا أن التراث ينبغي أن ينقد من الداخل إن جاز التعبير، أي ألا ننقده على أساس ما ليس فيه مما حققه العلم في العصر الحديث، أو على أساس منهج بدا لنا ضاربا في الحداثة والموضوعية ؛ النقد الوجيه للتراث هو الذي - في نظرنا - يبحث عن مقوماته الأساسية ويقيّم مدى تناسقها وتماسكها ومدى نجاعتها في الوصف والتفسير. لأن للتراث النحوي في نظرنا منطقه الخاص يقوم عليه تكامله وتناسقه وفي ذلك تظهر قيمته والأسس الفكرية التي يقوم عليها ولا تظهر في البحث فيه عما يذكّر بجزئية من جزئيات النظريات اللسانية. ولا يترتب عن ذلك الا الإيهام بأنه أشبه شيء من فسيفساء صيغت من مكونات متباينة وعناصر متنافرة.

مكانة ابن جنيّ في التراث النحوي (*)

يمكن تبسيطا للأمور تصنيف تاريخ النحو العربي وضعا وتأليفا حسب ثلاث مراحل كبرى نسميها على التوالي: مرحلة الريادة ومرحلة التعميق والتعليل ومرحلة الجمع والصيانة :

مرحلة الريادة ونحددها بنهاية القرن الثاني الهجري (الثامن ميلادي)، ومن المفارقات أن أمرها مجهول معروف : مجهول لأن الأعلام الذين تذكرهم من رجالها كتب التراجم لا نعرف من مساهمتهم في وضع النحو واستنباط مبادئه وقواعده شيئا يساعد على رسم الخطوط الكبرى - على الأقل - لتاريخ تكوّن المادّة النحوية، لكنّ هذه المرحلة تنتهي بكتاب سيبويه، بكتاب يدلّ على أنّ النّحو بلغ من التّبلور والنضج إلى مرتبة «قرآن النحو» على حدّ عبارة بعضهم، أيّ المرجع الذي لا غنى عنه، والحكم الذي لديه القول الفصل. فمعرفتنا لهذه المرحلة مرجعها كتاب سيبويه، فهو دليل قاطع على أنها كانت مرحلة مخاض ثريّة تراكمت فيها عناصر المعرفة النحوية وانصهرت شيئا فشيئا إلى أن وجدت العالم الفذّ الذي جمع المواد المتناثرة ورتّبها وهذّبها مستفيدا أيّما استفادة من تعليم استاذه الخليل، فأخرج للناس تصنيفا لا نبالغ إن قلنا إنّه وجّه النحو العربي توجيها نهائيّا لم تحد عنه الأجيال المتعاقبة من الخلف رغم ما برز فيها من أعلام أفذاذ وما دار من نقاش وجدال أوهم بوجود تيارات متنافسة وآراء متباينة.

هذا ما يلاحظ في المرحلة الثانية التي يمكن تحديدها تقريبا بالقرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر الميلاديين)، ففيها تقابل

(*) محاضرة ألقيت بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2000، وبكلية الآداب بصفاقس.

الفريقان البصري والكوفي واشتدّ الخلاف بينهما واستفحل التنافس، لكنّه خلاف لم يتجاوز في نظرنا الجزئيات، ولم يسفر عن نظريتين نحويتين لكلتيهما ملامحها الخاصّة واتّجاهها المغاير الواضح رغم ما يقال من جنوح البصريين إلى القياس والكوفيين إلى السماع، الاختلاف هو في درجة اعتماد هذا أو ذاك من قبل كليهما لا في توجيه النظرية النحوية وجهة طريفة تخرج عما سطره الإمام، إمام النحاة سيبويه، وعلى كل فإن وجد اختلاف حقيقي فإنه على الأقل لم يكن متكافئا إذ لم يسفر عن تراث نحوي كوفي يمثله رجال من طراز المبرّد والزّجاجيّ وابن السّراج والسيرافي والرماني وأبي علي الفارسي وابن جنيّ، ولا أنتج - حسب ما نعلم - من التصانيف ما يضاهي تلك التي وضعها هؤلاء الأعلام ولو كانت مجرّد شروح، وكلّ هؤلاء يعتبرون من البصريين.

ولم تخل المرحلة الثالثة التي وسمناها بمرحلة الجمع والصيانة من أعلام لا شكّ في قيمتهم مثل عبد القاهر الجرجاني وابن يعيش وابن الحاجب والاستربادي وأبي حيان النحوي وابن هشام الأنصاري ؛ إن ما يتّسم به التصنيف في هذه المرحلة التي تنطلق من القرن الخامس وتمتدّ إلى القرن العاشر هو غلبة الشروح والموسوعات على غرار ما تمّ في مجالات معرفية أخرى مثل اللغة والأدب ... لذا اعتبرناها مرحلة جمع وصيانة، استغلّ رجالها ما تراكم من المعارف طيلة القرون الأربعة الأولى فجمعوها، وبذلك صانوا التراث النحوي من التلاشي من جرّاء الملابسات السياسية والاجتماعية التي كثيرا ما كانت تفضي إلى إتلاف المكتبات بإحراق مخطوطاتها أو إغراقها في الأنهار ؛ ولئن بقي لنا عدد لا بأس به من مصنفات القرون الأربعة الأولى أو قل من القرنين الثالث والرابع فإن بعض الجزئيات تبقى غامضة لو لم توضحها أحيانا مصنفات أمثال ابن يعيش والاستربادي وأبي حيان.

لقد خلف لنا نحاة هذه المراحل الثلاث مصنفات متنوعة شكلا وحجما وصياغة أحيانا يمكن تصنيفها على التوالي إلى :

- أمّهات أسميها بكتب مرتجلة لم يعتمد أصحابها على مختصرات، وهذه هي منطلق التأليف في النحو، فمنها كتاب سيبويه ومقتضب المبرد

وأصول ابن السرّاج ومصنفات الفارسي (وإن كان أغلبها من الإملاءات) ومصنفات أبي حيان النحويّ.

- مختصرات، ومما بقي لنا منها تصريف المازني وجمل الزجاجي ولمع ابن جنيّ ومفصل الزمخشري وكافية ابن الحاجب وشافيته وألفية ابن مالك.

- شروح تعتمد هذه المختصرات متونا فتوضح وتوسّع وتنقل وتجمع ؛ ولم يقتصر عمل الشرح على مراحل الجمع والصيانة بل يرجع عهده إلى القرن الرابع على الأقل مع شروح كتاب سيبويه من قبل السيرافي والرماني وتواصل مع ابن يعيش وابن الحاجب والاستربادي وابن عقيل وابن هشام الأنصاري.

- مصنفات ذات غاية منهجية لا تتناول عرض القواعد وتوضيحها وتفصيلها وإنما تعرض المبادئ المعتمدة لوضعها وتعليلها أو بيان الفروق بين الآراء ؛ إلى هذا الصنف ينتمي كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو وخصائص ابن جني ومصنفات الأنباري مثل لمع الأدلّة في أصول النحو والانصاف في مسائل الخلاف وكذلك مصنفات أبي البقاء العكبري مثل مسائل خلافية والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

تبيّن هذه النظرة السريعة أنّ التراث النحوي من حيث مراحله وأعلامه وأنواع تصانيفه تراث زاخر بالرجال والمؤلفات لم ينقطع التأليف فيه إلى يومنا هذا، لكنّه تراث لا تبدو مراحله المتعاقبة دالة على تطور في النظرية النحوية العربية سواء من حيث المنهج ومنطلقاته، أو من حيث المدونة المعتمدة واللغة الموصوفة المقننة، وليس ذلك بالأمر الغريب إذا ما اعتبرنا أنّ الدافع الأساسي إلى وضع النحو العربي هو وصف لغة القرآن وتقعيدها لصيانة النصّ المقدّس وشرحه وفهمه، فهذا النصّ يمثل الجانب الأهمّ في المدونة المعتمدة مع الاستعمالات التي تمثّل سنن لغة العرب والحجّة على أن القرآن نزل بلسان عربي مبيّن ؛ وهذا الحرص على ضمان صلة النحو العربي بلغة القرآن لم ينقطع منذ العصور الأولى

إلى يومنا هذا ؛ ولعلنا لا نعدو الصواب إذا ما قلنا إن مكانة النصّ المقدّس وخلوده نتج عنهما - إن لم يكن ضرب من التقديس للتراث النحوي كما حدّد ملامحه سيبويه - اعتقاد بأنه يعسر وصف العربية من منطلقات مبدئية غير منطلقاته أو بمراعاة ما قد يكون طرأ على أبنيتها من تطور، فأخذ ذلك بعين الاعتبار معناه إفساح المجال للحن والفساد.

إذا كان الأمر كذلك فهل يمكن الحديث عن طرافة علم من أعلام النحو مهما ذاع صيته وارتفع شأنه ونوّه به السّلف والخلف؟ وهل يمكن أن نعتبر أن لبعضهم مثل ابن جنيّ مكانة خاصّة في التراث النحوي؟ أي هل يمكن أن يكون لنحوي ما موقف أو زاوية نظر تميّزه عن غيره لا في ما يتعلّق بجزئيات محدودة أو مسائل متفرّقة وإنّما في موقفه العام من اللغة؟ على كل إنّ ما نلاحظه في أكثر الدراسات التي تناول فيها أصحابها علما من أعلام النحو هو العناية بما قاله في جزئية من الجزئيات أو ما تبنّاه من الأقوال المختلفة ممّا لا يدلّ قطعا على طرافة تذكر.

فهل يمكن لنا بعد هذا أن نبرّر ما حظي به ابن جنيّ من تنويه في بعض كتب التراجم قديما وبعض الدراسات الحديثة؟ نكتفي هنا بذكر نماذج مما قيل في هذا الشأن. من ذلك قول السيوطي : «من أحذق أهل العلم وأعلمهم بالنحو والتصريف... وليس لأحد من أئمّة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له سيما في علم الإعراب. فقد وقع منه على ثمرة الغراب». لكن ما يلاحظ في هذا التنويه أنّه لا يدلّ على أنّ له نظرية خاصة في النحو وإنّما يدلّ على شدّة ذكائه وقدرته على التخريج والتعليل بدون الخروج عن السّنة المشتركة، وهذا ما يؤيّده قول السيوطي نفسه في المزهر وهو يتحدّث عن ابتداع ابن جنيّ للاشتقاق الأكبر: «وإنّما جعله أبو الفتح بيانا لقوّة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك»؛ وتجدر الملاحظة هنا أن اسم ابن جنيّ اقترن بمفهوم الاشتقاق الأكبر حتى أن صاحب مقال «ابن جنيّ» بدائرة المعارف الاسلامية يعتبره مؤسس علم التأثيل بأتم معنى الكلمة عندما يقول : «Il fonda la science de l'étymologie» ؛ ويذهب آدم ميتز إلى أن صاحب الخصائص وضع مبحثا جديدا في «علم اللغة» «لا يزال - على حدّ

ترجمة أبو ريدة - يؤتي ثمره إلى اليوم»، من الغريب أننا نجد في أحكام القدماء - وهم يتحدثون عن صاحب الاشتقاق الأكبر - من الاحتراز ما يخلو منه أحكام بعض المعاصرين، لكن لا يخفى أن مثل آدم ميتزليس من المختصين في علوم اللغة وأن مقال دائرة المعارف الاسلامية ليس إلا إعادة لمقال الطبعة الأولى.

على كل فابن جنيّ لم يخرج عن السنّة النحوية التراثية، ولم ينظر إلى العربية نظرة مغايرة لنظرة سيبويه، بل إن صاحب الكتاب هو مرجعه الأول والأخير، يوضّح آراءه ويدلّل عليها ويفنّد ما خالفها من أقوال غيره، «فقد حطب (أي جمع) بكتابه - على حدّ تعبيره - علما مبتكرا ووضعا متجاوزا لما يسمع ويرى»؛ واستمع إليه يشيد به مرّة أخرى وينوّه بمكانه في لغة تبدو عليها الصنعة لكنّها صنعة المعجب بمن يتحدّث عنه، الباحث عن الصيغ الجديرة به، الموفية بحقه؛ يقول ابن جنيّ في صاحب الكتاب : «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين وبألفاظهم متحلّين ولمعانيهم وقصودهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ووسم أغفاله وخلع أشطانه (جذب أحباله أي غار إلى أعماقه) وبعج أحضانه (شقّ جوانبه) وزم (شدّ) شوارده وأفاء (أرجع) فوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا وأن يعتقد في هذا الموضوع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله لا سيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متثاقل... فاعرف أن سيبويه لاحق بهم وغير بعيد فيه عنهم...».

فصاحب الكتاب حسب هذا الكلام يتجاوز الواصف المقنّن للغة، يرصد معطياتها ويستقرئ استعمالاتها بصفة موضوعية ليصبح فاعلا فيها، أي ليكون واحدا من مستعمليها، له من النفوذ ما لهم ومن حق التصرّف فيها ما عندهم.

ومما قد يستغرب أن ابن جني مع إعجابه بسيبويه لم يشرح كتابه على غرار معاصريه السيرافي والرماني، فشرح الكتاب كان - حسب ما يبدو لنا - مناسبة لإقامة الدليل على علم الشارح وتبحّره في النحو وقدرته على النفاذ إلى أسرار دقائق تصنيف الإمام؛ وقد شرح ابن جنيّ

عددا من المختصرات كتصريف المازني وإيضاح الفارسي وفصيح ثعلب ومصنفات ابن السكيت (المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث والقلب والإبدال). لقد مارس ابن جنيّ الشرح خاصّة في مجال الصرف كما شرح عددا من الدواوين وخاصة شعر المتنبي، وديوان الحماسة. لكنّه لئن لم يشرح الكتاب فقد استغله في أهم مصنفاته وخاصّة في كتاب الخصائص ؛ وفي غياب شرحه لهذا التصنيف يحقّ لنا أن ننتظر منه كتابا مفصّلا في النحو، لكننا لا نظفر بشيء من هذا القبيل ضمن كتبه التي تجاوز عددها الخمسين، فليس له من كتب القواعد سوى مختصرات في النحو أو الصرف مثل اللمع في العربية ومختصر التصريف الملوكي... وليس فيها ما يجلب الانتباه ولا ما يبوّئه مكانة مرموقة بين النحاة. ولعلنا نجد لذلك تفسيرا في تقديمه لكتاب الخصائص عند ما يقول : «ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجرّ والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه».

إنّ اعتماده الكلي على آراء سيبويه وإحجامه عن وضع تصنيف شامل في النحو واكتفاءه بما وضعه غيره فيه، كل ذلك يقوم دليلا على أنه لا يعتبر أن له منهجا نحويّا خاصّا به، أو أنّه وسّع المدوّنة النحوية إلى استعمالات لغوية لم يأخذها سلفه بعين الاعتبار. فما الذي يبرّر موقف ابن خلدون عندما يقول متحدّثا عن ابن هشام الأنصاري : «وكأنّه ينحو في طريقته نحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنيّ واتبعوا مصطلح تعليمه»؟ وفيم تبدو طرافته الناتجة عن أصله الرومي الذي اكسب فنّه - على حدّ تعبير أحمد أمين - طابعا خاصّا «لم يكن مألوفا في العقلية العربية والفارسية»؟ ولماذا يقول محققو الجزء الأول من كتاب سرّ الصّناعة : «إننا لا نكاد نعرف بين علماء العربية في القرن الرابع أو بعده نظيرا لأبي الفتح عثمان ابن جنيّ الذي ترك ثروة تأليفية ضخمة يميزها الابتكار والطرافة واتّساع الأفق»؟

نعم لقد ترك ابن جنيّ مؤلفات كثيرة تجاوز عددها الخمسين - كما قلنا - لكن كثرة التأليف لا تدلّ على الطرافة بل قد لا تفسّر الا بالنقل والرواية وإعادة ما قاله السلف ؛ وهي تأليف في مجالات

متنوّعة، لكن لم ينفرد ابن جنيّ بتنوّع اهتماماته وسعة اطلاعه وثقافته. فما الذي يمكن أن يعتبر في آثاره عنوان طرافة أو ابتكار ؟

يبدو لنا أن ذلك ينبغي البحث عنه في جوانب لا تبرز لمن يبحث عنه في السنة اللغوية والقواعد التراثية، وأولها في نوع بعض تآليفه وأساسا كتاب الخصائص وكتاب سرّ صناعة الإعراب.

لا نبالغ إن قلنا إن كتاب الخصائص له مكانة مرموقة ضمن ما وضع من تصانيف في علوم اللسان العربية، ويمكن اعتباره فريدا من نوعه ضمن هذه التصانيف، وقد كان ابن جنيّ واعيا بمكانته إذ ينفي عنه الاهتمام بوجوه الإعراب وأحكامه ويقول فيه إنه «مبنى على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ»؛ كما أنه يعتبره - إن جاز التعبير - ملتقى ما نسميه اليوم باختصاصات متنوعة فهو - على حدّ تعبيره - «ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه».

يتجاوز ابن جنيّ القواعد في هذا الكتاب لينظر في بنية اللغة العربية أصواتا وصيغا وتراكيب نظرة عامّة ويبحث عن المبادئ والأصول التي تنتظم بمقتضاها قوانينها في بناء متناسق رغم ما قد يبدو عليها من تباين بل أحيانا من تناقض، ولعلّ هذا ما قصده بعضهم عندما نوّه بقدرة ابن جنيّ على ردّ المختلفات إلى قدر مشترك.

فالبحث عن المبادئ العامّة التي قد تعين على فهم ما نسميه اليوم نظام اللغة بارز في عناوين الكثير من فصول كتاب الخصائص، من ذلك على سبيل المثال: باب في تركّب اللغات، باب في آن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟ باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب في حمل الأصول على الفروع، باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية... هذه العناوين وغيرها تسم فصولا من الكتاب يفسّر فيها

ابن جنيّ جوانب من الاستعمال ويعللها تعليلا يرجعها رغم صبغتها الجزئية إلى المبدإ العام الذي يحيل إليه العنوان المعني. بالإضافة إلى هذا فكلّما وجد عند سيبويه مبدأ عامّا ذكره واعتمده مبدأ تفسيريا شاملا لعدد من المعطيات من ذلك مثلا : «وليس شيء مما يضطرون إليه الا وهم يحاولون به وجها» ؛ أو «واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتّة».

ولئن اتّسم كتاب الخصائص بالحرص على البحث عما في العربية من «خصائص الحكمة» و«علائق الاتقان والصنعة» فإنه كتاب نظر ورأي وروية تتشابك فيه عناصر كثيفة متنوعة. منها ما هو بمثابة المنطلقات التفسيرية، ومنها ما هو من قبيل العناصر المنهجية المنظّمة لما ينبغي أن تتسم به النصوص المعتمدة وطريقة استنباط القوانين منها ؛ يعتبره ابن جنيّ كتاب أصول لا بالمعنى الذي يدلّ عليه هذا المصطلح في كتاب ابن السّراج - أي القواعد - وإنما بما يستفاد منه عندما نقول أصول الكلام والفقه ؛ فقد تضمّن فصولا عديدة في السّماع والقياس والعلل وكيفية استغلالها في تفسير الاستعمال والدفاع عما يذهب إليه النحوي من تخريجات له ؛ إن مصطلح الأصول في كتاب الخصائص أعمّ - في نظرنا - من قصره على تقنين السماع والقياس وما إليهما من تعليل ؛ وعلى كل فإن ابن جنيّ هو واضع هذا الفنّ ولا يبدو أن الذين كتبوا فيه من الخلف كالأنباري والسيوطي قد أضافوا شيئا يذكر إلى ما استنبطه ابن جنيّ أو بلوره من المعطيات اللهم ما يتسم به عمل الأنباري في كتابه لمع الأدلّة من المحاكاة التامّة لأصول الفقه وأصول الحديث من حيث الاصطلاح وتصنيف المادّة بحيث تبدو أصول النحو نقلا أمينا لأصول الفقه لا يخلو من التكلف في تطبيقها على مجال قد يستعصي عليها ؛ ولا نبالغ إن قلنا إن مفهوم أصول النحو قد تقلّص إلى حدّ بعيد عند هذين العلمين.

لكلّ هذا يمكن اعتبار كتاب الخصائص مما يميّز ابن جنيّ عن سائر علماء اللسان كتصنيف لم يضعه على غرار منوال سبق إليه او احتذى حذوه الخلف. وسنرى بعد حين أنه تناول في بعض أبوابه مواضيع

ووقف عند مفاهيم تناولا ووقوفا يحملان طابعه الشخصي المتمثل هنا في التساؤل عما يكتفي غيره بترديده أو يعتبره من تحصيل الحاصل وفي السعي إلى تحديده وتوضيحه.

ونعتبر كتاب سرّ صناعة الإعراب أيضا من التصانيف المميّزة لابن جنيّ لمجرّد تخصيصه تصنيفا للأصوات. فالأصوات - كما هو معلوم - لم تتناول عند سيبيويه ولا عند غيره من النحاة فنّا قائم الذات بجانب النحو والصرف، وإنما تتناول على هامش البحث في التغييرات الصرفية أو باعتبارها مدخلا للنظر فيها ؛ وقد أطلق ابن جنيّ على محتوى كتابه مصطلح «علم الأصوات والحروف» مما يدلّ على اعتباره ركنا قائم الذات من أركان دراسة اللسان ؛ والذي يسترعي الانتباه في هذا الكتاب المنهج المتوخي عامّة. فقد خصّص المؤلف قسما لما يمكن أن نسمّيه صوتيات عامّة حدد فيه الصوت، واستعرض مخارج الحروف وصفاتها وفروعها والحركات ومكانها في تسلسل الأصوات، استعرض في بقية الكتاب الحروف حرفا حرفا من حيث المخرج والصفات وما يطرأ عليها من تغييرات من جراء تعاملها مع سائر الأصوات ؛ وحاول ابن جنيّ في الصفحات الأخيرة من الكتاب أن ينظر في كيفية ائتلاف الحروف بعضها مع بعض في الكلمة ؛ لا شكّ أن ابن جنيّ استغلّ ما ورد عند سلفه من معلومات وخاصّة عند الخليل وسيبويه، فليس في المادة المعروضة ما يمكن اعتباره فتحا جديدا باستثناء طريقة ترتيبها وطريقة توزيعها على مختلف الأقسام، وذلك يمثل في حدّ ذاته إضافة لا تنكر ؛ لكن لا بدّ من الوقوف عند موضوعين نعتبر ابن جنيّ رائدا فيهما ؛ أولهما تساؤله عن محلّ الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها؟ هذه قضية تبدو بديهية ولا يبدو على ما نعلم أنها أثيرت قبل ابن جني باستثناء ما أشار إليه سيبويه عرضا عندما اعتبر أن الحركة بعد الحرف ؛ ورغم بداهة هذا الموضوع فلا يبدو أن الأمر كان محسوما عند كل أفراد خلف سيبويه، وعلى كل فليس غريبا أن يبدو ذلك موضوعا مشكلا لأسباب منها : السكوت عن الحركات ابتداء من كتاب سيبويه في الأبواب أو الفقرات المخصصة لتصنيف الأصوات حسب مخارجها وصفاتها، فرغم صلتها بحروف اللين واعتراف بعضهم بذلك فإنها لا تصنّف على أنها أصوات

قائمة الذات تأتلف مع الحرف كما يأتلف الحرف مع الحرف ؛ لذا قد يغمض أمر مرتبتها منه، ومن أسباب الإشكال أن وجودها مرتهن بوجود الحرف فهي صوت لا يمكن التلفظ به في العربية إلا بفضل الحرف؛ أما السبب الثالث فهو طريقة رسمها إذ لا ترسم ضمن تسلسل الحروف تسلسلا خطيّا وإنما توضع فوقه أو تحته. وهذا قد يوهم بأنها تنطق معه. وعلى كلّ فقد بدا لابن جنّي أن موضوع مرتبة الحركة من الحرف جديرة بالتحديد والتوضيح. فقد اعتبره أستاذه أبو علي الفارسي موضوع خلاف وقال إن «سبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال». ولم يكن الفارسي - وهو ما هو في نظر ابن جنيّ - يستبعد أن تحدث الحركة مع الحرف بل كان يقويّ بالحجة قول من قال بذلك؛ لكل هذا فصّل ابن جنيّ القول في هذا الموضوع، وألحّ عليه في كتاب الخصائص وكتاب سرّ الصناعة. واستعمل حججا متنوّعة لتفنيد قول من قال بأنها قبل الحرف أو معه وللإقرار بأنها لا يمكن أن تكون إلا بعده؛ فمنها الصوتية الراجعة إلى طبيعة الحركة فهي عنده أبعاض حروف المدّ مما جعل بعضهم يسمي الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمّة الواو الصغيرة أو أن حروف المدّ كلّ لها أو هي حركات مشبعة؛ فكما أنه لا ينازع أحد في مرتبة حروف المدّ وتسلسلها في النطق على غرار سائر الحروف فإن أبعاضها لا يمكن أن ترد في التلفظ إلا بعد الحرف؛ واعتمد ابن جني حجة صوتية أخرى استمدها من تعامل الأصوات وبالتدقيق من ظاهرة الإدغام. فإدغام المثلين لا يتمّ لقيام الحركة حاجزا بينهما، فهي تقوم هنا بنفس الدور الذي يقوم به حرف المد بين الحرفين المتماثلين. ولا أحد ينكر ورود حرف المدّ بعد الحرف المعني به؛ بجانب هذه الحجج الصوتية لا يتردد ابن جنيّ في استعمال حجج ذات صبغة منطقية فيردّ على الذين يقولون بحدوث الحركة مع الحرف معتبرينها صفة له كالجهر والهمس بأن كلا من الحركة والحرف عرض وأنه «قد قامت الدلالة من طريق صحّة النظر - على حدّ تعبيره - على أن الأعراض لا تحلّ الاعراض».

إنّ إضافة ابن جنيّ هنا - كما هو الشأن في ما سنراه من مواضيع أخرى - تمثلت في حسم قضية لم تكن - رغم بداهتها حسب

ما نتصوره اليوم - موضوع إجماع. أما الموضوع الثاني الذي يسترعي الانتباه في كتاب سرّ الصناعة فهو البحث في تأليف الحروف كلمات أو ما يعبّر عنه «مزج الحروف بعضها ببعض وما يجوز من ذلك وما يمتنع وما يحسن وما يصحّ». يصنّف ابن جنيّ الحروف حسب خفّتها وثقلها ودرجة كلتيهما، ويستنتج من ذلك بعض المبادئ العامّة مثل : «وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس الآيأتلفا». أو مثل «وأقل الحروف تألفا بلا فصل حروف الحلق»، وإذا ما حدث التأليف بينها فلا بدّ أن نبدأ بأقواها ؛ وكل هذا يرجع إلى أن التلفظ بحرفين متقاربين يكلّف المتكلم من الجهد أو «الكلفة» ما لا يقتضيه منه النطق بحرفين متباعدين ؛ ويلخّص ما يراه في هذا الشأن قائلا : «إن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب» أحدهما تأليف المتباعدة وهو الأحسن. والآخر تضعيف الحرف نفسه وهو يلي القسم الأول في الحسن، والآخر تاليف المتجاورة وهو دون الاثنين الأولين فإمّا «رفض البتّة وإمّا قلّ استعماله».

تندرج هذه الاعتبارات ضمن سعي ابن جنيّ البحث عن علل كلّ الظواهر اللغويّة، وهنا خاصة كيفية تكوين الكلمات وسبب اختيار مكوناتها أي الأصوات التي تأتلف منها دون غيرها علّه يجد في طبيعتها ما يكسب اللغة صبغة السداد، وينفي عنها التعسف في اختيار وحداتها وأبنيتها ؛ وقد أداه ذلك إلى تقديم أحكام لا تخلو من الطرافة.

وينبغي هنا الربط بين نظرته هذه إلى تأليف الكلمات وما يرجع إليه في مواطن عديدة من مفهومي الاستثقال والاستخفاف وخاصّة في تعليل تعامل الأصوات من إدغام وقلب وإبدال وحذف... كل هذه أمور شائعة في التراث النحوي انطلاقا من كتاب سيبويه، لكن ما يبدو مميّزا لابن جنيّ هو مدى اعتماده هذين المفهومين لتعليل ظواهر لغويّة عدّة، فهو يفسر بهما مثلا «إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة» حسب تعبيره أي إهمال عدد من الأصول الممكنة لتكوين الكلمات، «فأكثره - حسب ما يقول - متروك للاستثقال»، ويفسّر بهما غلبة الثلاثي على سائر الأصول لأنّه «أعدلها تركيبا» فذوات

الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي» وذوات الخمس مستكرهة «لإفراط طولها». وبهذا يفسّر تعدد صيغ الكلمات الثلاثية نتيجة تنويع حركات الحرفين الأول والثاني؛ لقد قدم ابن جنيّ مفهومي الاستثقال والاستخفاف في شكل مبدإ عام أو منهج شامل لتفسير جلّ الظواهر الصرفية خاصّة؛ وهذا ما دفعه إلى أن يقول إذا ما تعذر تفسير الظاهرة «جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ومأما تتورده».

إن كتاب الخصائص يمكن اعتباره - من بعض جوانبه - كتابا حاول فيه صاحبه استخراج مقومات منهج للبحث النحوي والصرفي؛ أما كتاب سرّ الصناعة فهو يرتقي بدراسة الأصوات إلى مستوى الفنّ والعلم.

وإذا ما نظرنا الآن في جوانب أخرى مما نجده في هذين الكتابين وأحيانا في آثاره الأخرى وجدنا من الأحكام والمبادئ والملاحظات ما ليس مألوفا عند سلفه من النحاة. من ذلك حرص ابن جنيّ على تدقيق المفاهيم التي يتناولها بالدرس والسعي أحيانا إلى تقريبها إلى الأذهان؛ نذكر في هذا الصدد حدّه للصوت وللحرف في قوله: «اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متّصلا حتّى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها...». من المعلوم أن كلّ النحاة الذين استعرضوا مخارج الحروف لم يحدّوا الصوت - حسب ما نعلم - تحديدا عاما. وإنّما اكتفوا باستعراض الحروف وتوزيعها على حيّزات جهاز التصويت؛ ولم يكتف ابن جنيّ بالربط بين مخارج الحروف والصوت عامّة. بل وصف جهاز التصويت والتلفظ بالحروف فشبّهه بالآلات الموسيقية كالناي والعود وما يحدثه كل واحد منهما من أنغام عند الاستعمال. وهذا ما قاله في ذلك نورده رغم طوله لطرافته ولما فيه من دقّة الوصف والمصطلح؛ «ومن أجل ما قلنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها... ما شبّه بعضهم الحلق والفم بالناي. فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة. فإذا وضع الزامر

أنامله على خروق الناي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه... ونظير ذلك أيضا وتر العود فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتا آخر، فإن أدناه قليلا سمعت غير الأثنين، ثم كذلك كلّما أدنى إصبعه من أول الوتر تشكّلت له أصداء مختلفة... ويختلف ذلك بقدر قوّة الوتر وصلابته وضعفه ورخاوته، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة...»، لا أظنّ أننا في حاجة إلى مزيد التعليق في هذا الصدد، ونلاحظ هذا الحرص على التدقيق وتقريب الأمور في عرضه لكيفية معرفة ما سماه «بصدى الحرف» وذلك باجتناب تحريكه «لأن الحركة - على حدّ تعبيره - تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه وتجتذ به إلى جهة الحرف التي هي بعضه...».

ويتجلى هذا الحرص أيضا في ما نجده في الأبواب الأولى من كتاب الخصائص من تحديد للغة والنحو والإعراب، والكلام، والقول، ولم يكن من الشائع أن تبدأ المصنفات النحوية بتحديد مثل هذه المفاهيم؛ ففي الفصل الأول من كتاب الخصائص تناول ابن جنيّ بالنظر مصطلحي الكلام والقول اشتقاقا ومعنى اصطلاحيا، وحاول في ما يهمنا هنا أن يبيّن الفرق بين الاثنين معتمدا استعمال كليهما مستنتجا منه أن القول «اوسع من الكلام تصرفا وأنه يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي» في حين أن الكلام هو «عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»، ولعلنا لا نجانب الصواب إن قلنا إن ما دار من جدل حول هذين المصطلحين عند الخلف يستمد مادته من هذا الفصل الأول من كتاب الخصائص، ومن ناحية أخرى فقد ردّد الخلف من اللغويين تعريفه للغة ولم يبحثوا لها عن حدّ آخر. ومن أطرف ما نجده على لسانه في شأن اللغة قوله : «إن واضع الخط أجراه... على اللفظ لأنه أصل للخط والخط فرع على اللفظ» هذا أمر بديهيّ لكن التصريح به لم يكن شائعا في التراث.

أما حدّه للاعراب بأنه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ». فقد سبق إليه من قبل الزجاجي خاصّة، لكن ما يبدو لنا مميّزا لابن جنيّ هو تقديمه للاعراب على أنه قرينة من بين مجموعة من القرائن الأخرى المعتمدة للفصل بين المعاني النحوية وهي المطابقة ومعنى الكلمات ومقام القول، كل هذه القرائن تمكن من التصرّف في ترتيب عناصر الجملة على غرار الإعراب، فإذا انعدمت جميع هذه القرائن تحتم الالتزام بالترتيب الأصلي الذي يمثل قرينة أخرى ؛ بالإضافة إلى هذا يعتبر ابن جنيّ أن الإعراب يمكّن من الإيجاز، لكنه يدرك أنّه يمكن الاستغناء عنه عن طريق إضافة كلمة أو كلمتين «إلى الخطاب وفي ذلك يقول : ألا ترى أن من لا يعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك» قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ولا يتجشّم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى فإنّ تخلل الإعراب (أي تتابعه) من ضرب إلى ضرب يجري مجرى مناقلة الفرس (أي سرعة نقل قوائمه) ولا يقوى على ذلك من الخيل إلاّ الناهض الرجيل (أي القويّ) دون الكودن الثقيل» (أي الهجين غير الأصيل).

أما فيما يتعلّق باعتبار الإعراب نتيجة للعامل واختلاف العوامل فإن ابن جنيّ هنا أيضا يوضّح أمورا قد تلتبس على الناظر في التراث النحوي، المكتفي بما يدلّ عليه ظاهر اللفظ. فالقول بأن الإعراب تحدثه العوامل قد يوهم بأنّ الألفاظ يؤثر بعضها في بعض وتحدث حقّا علامات الإعراب، لذا يوضّح ابن جنيّ المسألة من وجهين : الوجه الأول يتمثل في أن العمل أمر معنوي وأن تصنيف العوامل إلى لفظية ومعنوية لا يدلّ على فرق جوهري بينهما بل إن «العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية». والتلّفظ بأي عامل لفظي ليس إلا نطقا بالأصوات المكوّنة له «والصوت - كما يقول ابن جنيّ - مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل» ويضيف قائلا : «وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنويّ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به...» لكنّ هذا لا يكفي لبيان محدث علامات الإعراب إذ يمكن أن يعتبر المعنى فاعل الاعراب، لذا يقول ابن جنيّ : «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء

غيره، وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ».

قد يبدو هذا الأمر بديهيا أيضا، لكنّ وقوف ابن جنيّ عنده دليل على أنه ليس كذلك عند الجميع ؛ وعلى كلّ فلئن لم يكن لدينا ما يدلّ على أن الأمر كان ملتبسا على بعض معاصري ابن جنيّ أو سلفه فإن ابن مضاء القرطبي قد أوهم - بعد قرنين من وفاة ابن جني - بوجوده عندما قال : «وأما القول بأن الالفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه الا بعد عدم العامل...» ونشير هنا - عرضا - إلى أن ابن مضاء يذهب إلى غير ما ذهب إليه ابن جنيّ، فالقول بهذا هو قول المعتزلة حسب ابن مضاء. «وأما مذهب أهل الحق - كما يقول - فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية».

إنّ هذا الحرص على توضيح الأمور ووضعها في نصابها اجتنابا لما قد يفهم خطأ من خطاب النحاة الاصطلاحي نلاحظه في مواطن أخرى عدّة.

من ذلك مثلا ما قاله ردّا على الذين يعتبرون أن الحركة قبل الحرف بدعوى إجماع النحاة في تعليلهم حذف الواو في يعد وأمثالها من مضارع الفعل المثال على أن الواو جاءت بين ياء وكسرة فلو لم تكن الحركة قبل الحرف لقالوا إنها وقعت بين فتحة وعين (في يعد) ؛ يجيب ابن جنيّ بأن هذا لا يدلّ على أن المقصود من خطاب النحاة ما يفهم من ظاهره إذ يشترك في هذا الخطاب كل النحاة حتى الذين يقولون بأن الحركة بعد الحرف. والواقع أن غرضهم «إنما هو - حسب تعبيره - أن قبلها (أي الواو) ياء وبعدها كسرة وهما مستثقلتان. فأما أن تماسا الواو وتباشراها على ما فرضته وادعيته فلا، وهذا كثير في الكلام والاستعمال» ؛ ويغتنم ابن جنيّ فرصة الردّ هذه ليعبّر بصفة واضحة عن احترازه مما يبدو إجماعا فيقول : «ذلك ان هذا الموضع إنما يُتحاكم فيه

إلى النفس والحس ولا يُرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنّة ولا قديم ملّة؛ ألا ترى أن إجماع النحاة في هذا ونحوه لا يكون حجّة لأن كل واحد منهم إنما يردّك ويرجع بك فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التبعية والشرع».

ونفس الحرص على التدقيق والتوضيح اتّقاء لما قد يؤدّي إليه ظاهر خطاب النحاة من تأويلات خاطئة يتجلّى في وقوف ابن جنيّ في كتاب الخصائص وكتاب المنصف في شرح تصريف المازني عند خطاب النحاة حول التغييرات الصرفية وتقدير اصول لها غير المستعملة حقا في قولهم مثلا : إن قام أصلها قوم وطال طول وشدّ شدد واستقام استقوم...؛ إن «هذا الموضوع - على حدّ تعبيره - كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرّة يقال...» لذا يتصدّى ابن جنيّ لهذا الوهم في حكم قاطع، يقول : «ليس الأمر كذلك بل ضدّه، وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ إلا على ما تراه وتسمعه»، ويوضح القصد من افتراض أصول للكلمات المعنية فيقول : «وإنما معنى قولنا : إنّه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر».

وهذا ما يلخصه في عنوان فصل الخصائص المتعلّق بهذا الموضوع بقوله : «باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا».

إن الأصول التي تعتمد لتحديد التغييرات المفضية إلى الكلمات المستعملة أصول نظرية بحت لا وجود لها في الواقع، لكن ابن جنيّ بقدر ما يرفض وجودها الفعلي يعتبر أنها غير مختلقة ولا يشك في وجاهة اعتمادها لأن بعضها قد ينطق به، ويقول في ذلك : «واعلم مع هذا أن بعض ما ندّعي أصليته من هذا الفنّ قد ينطق به على ما ندّعيه من حاله وهو أقوى الأدلة على صحّة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأوّل»؛ ويذكر على سبيل المثال تصريف أمر المضاعف بالإدغام في لغة تميم وبالفك في لغة الحجاز، ولا يخطر بباله أن تكون إحدى اللغتين

نتيجة تطور للأخرى؛ ذلك أن اللغة العربية قد نشأت - في رأيه - حسب نظرة شاملة وحددت مبادئها تحديدا نهائيا من أول الوضع. فواضع اللغة - على حدّ تعبيره - «لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفاصيلها»؛ فلو لم يكن الأمر كذلك لما كانت اللغة مستمرّة على وتيرة واحدة ومنهج واحد لا تحيد عنه.

لكن هذا لم يمنع ابن جنيّ من الذهاب إلى أن اللغة لم توضع في وقت واحد بل حسب تعبيره «تلاحق تابع منها بفارط»؛ وليس هذا بالرأي الطريف. فهو ما ذهب إليه استاذه الفارسي وكذلك معاصره ابن فارس إذ يقول «ولعل ظانا يظنّ أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد وليس الأمر كذلك»؛ لكن الفرق بين الرجلين في هذا الموضوع أن ابن فارس يرى ان توسيع اللغة أمر مقصور على الأنبياء بما أنها توقيف، وأن الله علّم الأنبياء نبيا نبيا ما شاء أن يعلّمه حتى آل الأمر إلى محمد فقرّ قرار اللغة العربية. ولم تحدث لغة من بعده ولم «يبلغنا - حسب تعبيره - أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه».

لكنّ ابن جنيّ لم يقصر الأمر على الأنبياء أو على صنف من المتكلمين عند ما يقول: «... لا بدّ أن يكون وقع في أول الأمر بعضها (أي اللغة) ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه فزيد فيها شيئا فشيئا. إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتأليفه وإعرابه المبين عن معانيه لا يخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني كذلك متصلا متتابعا...».

المهمّ حسب هذا هو احتفاظ اللغة بخصائصها التي حدّدت منذ البداية بما يضمن فصاحتها ونقاءها؛ أمّا المبادرة إلى توسيعها فلا يبدو أنها في نظره مقصورة على صنف من المتكلمين؛ ولئن كان استعماله لصيغة المبني للمجهول في قوله «احتيج» و«زيد فيها» قد يدلّ على رفض تبني موقف في شأن المضطلع بالزيادة والتوسيع فإنه يبدو لنا يميل إلى اعتبار

اللغة ظاهرة بشرية ويرى أنه في وسع كلّ متكلّميها أن يزيدوا فيها ما يحتاجون إليه «على قياس ما سبق» ؛ وهذا ما يفهم من قوله : «وعلى ما نشاهده الآن من اختراع الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء كالنجار والصائغ والحائك والبناء وكذلك الملاح...»، فليس في هذا القول ما يدلّ على احترازه من هذه الأسماء الموضوعة أو اعتباره لها خارجة عن اللغة الفصيحة.

وفي هذا الإطار من الاعتبارات يوضّح مسألة أخرى من المسائل الشائعة نعني ما يسمّيه ابن جنّي مراتب الأسماء والأفعال والحروف. فمن المعلوم أن الشائع في التراث النحوي أن الاسماء قبل الأفعال والحروف متقدّمة عليها ؛ ولا يخفى أن مثل هذا التعبير يوهم بأن الاسم سابق في الوجود للقسمين الآخرين متقدم عليهما في الزمان ؛ وهنا أيضا يرجع ابن جنيّ الأمور إلى نصابها معتمدا على ما قاله استاذه أبو علي الفارسي، فقد «كان يذهب إلى أن هذه اللغة إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدّم على الفعل الاسم ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل»، فمفهوم التقدم أو السبق مفهوم نفسي مجرّد فقولهم «إن الاسم أسبق من الفعل أنّه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان». والأمر حسب ابن جنيّ رهين الحاجة. فالحاجة هي التي توجه إلى وضع هذا أو ذلك وهذا ما يفهم من قوله : «وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصائر أمورهم فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنه لا بدّ من الأسماء والأفعال والحروف. فلا عليهم بأيّها بدأوا أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بها جُمَع. إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهنّ».

وبهذا تبدو قضية أسبقية قسم من الأقسام في الزمن قضية زائفة. فالأمر راجع إلى مجرّد تصوّر للأشياء ؛ وتجدر الملاحظة عند النظر إلى هذا الشاهد من كلام ابن جنيّ أنّه يتحدّث عن اللغة حديث الذي يعتبرها اصطلاحا بشريا. فأهل اللغة هم الذين وزنوا أحوالهم وهم الذين أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بجميع الأقسام. ولئن اعترف ابن جنيّ في حديثه عن أصل اللغة بتردّده إزاء مختلف الاحتمالات من توقيف ومحاكاة

للأصوات واصطلاح، وأكد أنه «دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع» فإن خطابه عن العربية في مختلف مؤلفاته يوحي في أغلب الأحيان بأنها من وضع أهلها واصطلاحهم كما رأينا في الشاهد السابق وكما يستنتج من عبارات مثل «أنهم جعلوا» أو «أنهم توهموا» ؛ والواقع أن اعتبار أصل اللغة اصطلاحا منسجم مع نظر ابن جنيّ إلى الأمور ومعتقده الديني ؛ فلا شكّ في أن ابن جنيّ متأثر بآراء المعتزلة إن لم يكن هو نفسه معتزليا في عصر صار فيه الانتساب صراحة إلى الاعتزال غير مرغوب فيه بعد مقاومة الاشعري لهذا المذهب وانتشار آرائه ؛ وعلى كل فلا نشكّ في أن صاحب الخصائص قد آمن بدور العقل على غرار المتكلمين، وحذق ما روّضوه واعتمدوه من أساليب الجدل وطرق الاحتجاج. وفي مؤلفاته ما يدلّ على تتلمذه على بعض المتكلمين، فهو يقول مثلا في باب قوّة اللفظ لقوة المعنى وتعليقه على الآية : «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» «وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسرّ به...» بل كأنه ينتسب إلى المتكلمين عندما يقول في كتاب المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : «وقال لي مرّة بعض أصحابنا من المتكلمين...».

والذي يحملنا على ترجيح انتسابه إلى المعتزلة أو على الأقلّ تبنّيه بعض آرائهم إن لم يكن كلّها ما ذهب إليه في تناوله لمفهومي الحقيقة والمجاز. فلا شكّ أن رأيه في ذلك صادر عن معتقده الديني ؛ فهو يذهب إلى أن «أكثر اللغة مع تأمّله مجازلا حقيقة». فالفعل مثلا «يفاد منه معنى الجنسية... والجنس يطبّق جميع الماضي والحاضر والآتي من كلّ من وجد منه»، وهذا ما لا يقصد إليه المتكلم عندما يسند الفعل إلى فاعل، فاستعماله يقتضي التضييق من معناه وهذا ضرب من المجاز. فالانتقال من اللغة إلى الكلام يقتضي تكييف كلماتها للملاءمة بينها وبين المقصود في سياق معيّن. فالكلمة تكون خالية قبل الاستعمال من كلّ تقييد مما يؤهلها لتستعمل في ما لا يحصى من السياقات، ولكن بمجرّد أن يوظفها المتكلّم في خطاب ما توسم بما يضبطها ويقيّدها بالنظر إلى مقتضيات خطابه لتصير صالحة له ملائمة لمقصده. ولا يكون ذلك إلا لأن المتكلم «يعدل» عن الحقيقة إلى المجاز حسب عبارة ابن جنيّ، ويبدو لنا أن نظرته هذه إلى دور المجاز في اللغة نتيجة معتقده المذهبي والقول بأن الانسان خالق

لأفعاله حرّ في اختيار أعماله. فالذهاب إلى أن عامّة الأفعال جارية على المجاز طريق إلى تأويل ما جاء منها في القرآن مسندة إلى الخالق تأويلا ينزهه عن خلق أفعال العباد وهذا صريح في قوله : «وكذلك أفعال القديم سبحانه نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله، ألا ترى أنه - عزّ اسمه - لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عزّ وعلا»، وهذا يتنافى بدون شكّ مع ما يتّصف به الخالق من عدل.

ولا شكّ في أنه يتبنّى رأي المعتزلة عندما ينظر في قضية المجاز في القرآن في فصل عنوانه صريح وهو : باب في ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية»، فيقرّ بوجود المجاز في القرآن ويؤكد ذلك ويندد بمنكريه ويعوذ بالله من ضعف من فسّر بعض الآيات من قبيل «لما خلقت بيدي» و «فأينما تولّوا فثمّ وجه اللهّ» على أساس المعنى الحقيقي لليد والوجه باعتبارهما أعضاء للخالق. فهذه وغيرها من الأسماء استعملت في نظره مجازا لإفادة القوة أو الإتجاه جريا على ما يألفه الذين خاطبهم الله ؛ ويشير ابن جنيّ في لهجة محتدّة ساخرة في آن واحد إلى من طغى به جهله وغلبت عليه شقوته «حتّى قال في قوله تعالى «يوم يكشف عن ساق» ... «إنه أراد بها عضو القديم وأنها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن وأنها ذات شعر وكذا وكذا مما تتايعوا (تهافتوا) في شناعته وركسوا (أي ارتدّوا) في غوايته».

بالإضافة إلى هذا فإنّه يبدو لنا أن ما ذهب إليه ابن جنيّ من آراء حول عدد من المسائل الأخرى يمكن أن ننظر إليه إما من جهة ثقافته الكلامية وإما من وجهة مذهبه الدينيّ.

فحديثه عن العلل يدلّ على أنّه متكلّم أو على الأقلّ قد أحكم لغة المتكلمين وتمكّن من مصطلحاتهم ؛ فهو يقارن بين علل النحويين وعلل المتكلّمين ويعتبر أن الأولى قريبة من الثانية لأنّه يمكن إدراكها، إذ هي تحيل على «الحس» وثقل الحال أو خفتها على النفس كما تحيل علل المتكلمين على العقل. فكلا النوعين يدركه الانسان ويمكن أن يقتنع به. لكن علل النحاة لا تبلغ كلها مستوى علل المتكلمين. فمنها ما لا بد منه لأن الظاهرة المعنية

لا يمكن أن يوجد غيرها، ومنها ما يمكن تصور غيره لأن الظاهرة كان يمكن أن يوجد غيرها، وهذا شأن علل الاستثقال والاستخفاف، والنوع الأول هو المضاهي لعلل المتكلمين مثل استحالة أن يكون الجسم متحرّكا ساكنا في حال واحدة وامتناع اجتماع السواد والبياض في محلّ واحد ؛ ولئن أقرّ ابن جنيّ بتأخّر علل النحويين عن علل المتكلمين فإنه يعتبرها مما يمكن الوقوف عليه وضبطه «إذا حكّمنا - حسب تعبيره - بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ» خلافا لبعض علل الفقه في ما يخص» مثلا «ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق»، فكل هذا إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله حسب تعبيره، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا غير بادية الصفحة لنا ؛ هكذا يعتبر ابن جنيّ أنه يمكن بالعقل النفاذ إلى أسرار اللغة العربية وخصائصها وإدراك ما «فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقّة»، وقد كرّس كتاب الخصائص للبحث عن تلك الحكمة منطلقا مما قاله سيبويه «وليس شيئا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»، معتقدا جازم الاعتقاد «أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها خلافا لما كان يراه الخليل بن أحمد في ذلك».

أما ما نظنّ أنّه لا يستبعد أن يكون له صلة بمعتقده الديني فنظره في علاقة اللفظ بالمعنى بما في ذلك قضية الاشتقاق الأكبر التي اعتبرها بعضهم أهمّ ما يميّز ابن جنيّ ويقوم شاهدا على تضلّعه في اللغة وبراعته في التخريج والتأويل ؛ من المفيد هنا الإشارة إلى أن علاقة اللفظ بالمعنى كانت موضوع جدال عند المتكلمين. فقد نسب إلى أحد أعلام المعتزلة وهو عباد بن سليمان الصيمري أنه يعتبر «أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أي يضع» ؛ فاعتبار هذه المناسبة الطبيعية هي التي تعلّل اختيار أصوات دون أخرى للتسمية باعتبارها أبلغ للتعبير عن المسمّى المعنيّ توحي به وتهدي إليه ؛ وحجة عباد بن سليمان - حسب ما يقوله السيوطي - أنه لو لم يكن الأمر كذلك «لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحا من غير مرجّح»، معنى هذا أن انعدام «مرجّح» التسمية يجعل منها - حسب المصطلح الحديث - تسمية اعتباطية وهذا ما لا يؤيّده وجوب مراعاة الأصلح.

وقد حاول ابن جنيّ البحث عن «المرجح» وهو ينظر في مكونات اللغة ألفاظا وكلمات وأبنية، ويمكن أن نرى في تعليله لأبنية الكلمات سعيا إلى البحث عن مرجحات اختيار حروفها نوعا وعددا...؛ وما البحث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى سوى وجه آخر لهذا التعليل. وقد سلك لذلك سبلا متنوعة يمكن اجمالها في :

- الاشتقاق الأكبر وهو حسب تحديده له «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه معنى واحدا تجتمع التراكيب الستّة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه...» فاشتراك الحروف الثلاثة في معنى عامّ واحد مهما تنوع ترتيبها يمكن أن يؤوّل بوجود ضرب من المناسبة بين طبيعتها الصوتية والمعنى العام المشترك؛ لكن ابن جنيّ يعترف بأنّ هذا غير «مستمر في جميع اللغة» وإن كان يعتبره على جانب هام من الشيوع؛ ولعله لهذا بحث عن أشكال أخرى من التطابق بين اللفظ والمعنى؛ ومنها اشتمال الكلمات على أصوات تحكي الاصوات المعبّر عنها أو صياغتها صياغة تحتذي صورة المعنى المعبّر عنه كالحركة والاضطراب فتوحي الصيغة بذلك، ومنها قوّة اللفظ لقوّة المعنى فقوّة المعنى هي ما تفيده الكلمة من شدّة أو تفخيم أو تكثير أو تكرار أو مبالغة ويقابلها في اللفظ حروف مزيدة وخاصّة مكرّرة . ولا يتردّد ابن جنيّ في تقديم الأمر في قاعدة عامّة. يقول : «وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة زيادة المعنى به»، ومنها ما يسميه «بمقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث» ويقول أيضا : «إن الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت». ويستشهد لذلك بأزواج من الكلمات يفيد كل زوج منها معنيين متقاربين يفرق بينهما حرف له من الصفات ما يحذو -على حدّ تعبيره- «مسموع الأصوات على محسوس الأحداث». مثل الخضم والقضم والنضح والنضخ... ومنها ترتيب مكونات الكلمة ذات المعنى المركب ترتيبا يجعل أجزاءها اللفظية تتعاقب حسب تعاقب أجزاء معناها كما هو الشأن حسب ما يذهب إليه في استفعل التي يفيد جزؤها الأول الطلب وجزؤها الثاني الحدث المطلوب...».

وبصفة أعمّ يستغلّ ابن جنيّ كل المناسبات ليقيم الدليل على ملاءمة اللفظ للمعنى وتنوّع السبل التي تحقّق ذلك، وكل هذا يصدر عن رغبة لا حدّ لها لبيان علل العربية بيانا يسعى إلى أن يكون مقنعا للتدليل على ما تقوم عليه هذه اللغة من حكمة وإتقان.

بعد كلّ هذا نتساءل مرّة أخرى عمّا يميّز ابن جنيّ عن غيره من علماء اللسان ويكسبه مكانة جديرة بما نجده من تنويه به قديما وحديثا. لا شكّ عندنا أنه لم يضع نحوا مغايرا للسنة التي أقرّها سيبويه، ولم يحد عن السبيل التي سلكها سلفه لا من حيث النصوص المعتمدة لوصف اللغة وتقنينها، ولا من حيث أدوات الوصف ومبادئ التقعيد؛ لكن رغم ذلك يبقى ابن جنيّ علما لافتا للانتباه بين زمرة النحاة من ذوي الأجيال المتعاقبة لأسباب عدّة:

- منها وضعه لبعض المؤلفات على منوال مغاير لمنوال ما سبقه من مؤلفات سلفه.

- ومنها أنه في واحد منها - أي كتاب الخصائص - يبدو رجل نظر، إن لم نقل رجل تنظير، يتناول بالبحث قضايا عامّة ليست مما يبحث فيه النحاة عادة أو يتعرضون له وإنما مما نجد صداه عند الفلاسفة وبعض المتكلمين والأصوليين؛ هو رجل تنظير إلى حدّ ما، يسعى انطلاقا من جزئيات لا تبدو ذات بال إلى صياغة قوانين عامة وأحكام شاملة.

- ومنها أنه واضع علم أصول النحو، وجد السلف في كتاباته مادّة ثريّة استصفوا منها ما بدا لهم ممثلا للأصول على غرار الفقه فضيّقوا مفهوم الأصول أيما تضييق.

- ومنها أنّه وضع أسئلة وجيهة حول مظاهر ومفاهيم ومصطلحات قد تكون مصدر التباس ووهم فأجاب موضحا واضعا الأمور في نصابها.

- ومنها أخيرا أنّه يمثّل من الناحية المذهبية الاتجاه المخالف تماما لما يمثله معاصره ابن فارس؛ فلئن كان الرجلان معجبين بالعربية إلى حدّ

التقديس فإن تمشّى ابن جنيّ ذو صبغة عقلانية واضحة. فبالنظر يعتبر أنّه يمكن الاهتداء إلى الأسبـاب أو العلل التي تفسّر جلّ الظواهر، وتمكّن من فهم وجاهة خصائصها، وإنّا نذهب إلى أن جانبا هامّا مما قاله في كتاب الخصائص يتّضح أمره إذا ما قرئ على ضوء معتقده.

ليس شيء ممّا يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها[*][1]

هذا ما قاله سيبويه واعتمده ابن جنيّ وهو ينظر في العربية ويسعى إلى تعليل قواعدها وإلى البحث عن أسباب استعمالاتها، وقد استشهد به في نطاق حديثه عن علل النّحاة ومقارنتها بعلل الفقهاء من ناحية وعلل المتكلّمين من ناحية أخرى، وأورد هذا القول مرّة أخرى ليعلّل بعض جموع التّكسير من الأسماء الواوية أو اليائية العين. ويرى في هذا القول أصلا «يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه».

ويمكن اعتبار قول سيبويه هذا أصلا التزم به منذ بدايات علم النّحو، وبه يمكن تفسير ما تضمّنه كتاب سيبويه من تعليل لعدد كبير من الظواهر والاستعمالات بجانب العمل الوصفي التقعيدي؛ فالتعليل نشأ مع نشأة النّحو واتّسع نطاقه بالحاجة إليه لتبرير الخلافات ودعم وجهات النّظر المختلفة، وبلغ أقصى درجاته في القرن الرّابع مع أبي علي الفارسي وابن جنيّ حتّى قيل في أبي علي إنّه «قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[2].

ويبدو لنا كتاب الخصائص لابن جنيّ مترجما إلى أقصى حدّ عن الحرص على تعليل كلّ الظواهر والذّهاب في العمل التعليلي إلى أبعد غاية ممكنة، وكأنّ ابن جنيّ وجد في قول سيبويه المذكور وسلوك استاذه ضربا من التّحريض على السّعي إلى تبرير كلّ شيء وعقلنة كلّ شيء في نظام اللغة واستعمالاتها؛ ويبدو لنا أنه ينبغي البحث عمّا دعاه إلى

(*) حوليات الجامعة التونسية، عدد 46، 2002.

(1) الخصائص ج - 1 - ص 53 ج 2 - ص 295، انظر كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون ج 1 - ص 32.

(2) الخصائص ج 1 ص 208.

هذا في موقفه من العربية وفي ثقافته من ناحية، ومعتقده من ناحية أخرى ؛ فالعربية لغة النبيّ خصّها الله بكتابه[3] وقد اودعت في نظره خصائص الحكمة واتّسمت بالاتقان والصّنعة[4]. وهي لغة شريفة كريمة فاقت كل اللغات إلى درجة أنّه، لو أحسّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرّقة، لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضلا عن التقديم لها والتنويه منها ؛ وهي لغة قوم اتّسموا «بلطف الحسّ وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه»، وهم لم يؤتوها إلاّ و«نفوسهم قابلة لها محسّة لقوّة الصّنعة فيها»[5] وكتاب الخصائص يهدف أساسا إلى جمع الأدلّة على ذلك والاقناع به، ولذا فليس هو بكتاب نقل ورواية بل هو كتاب عقل ودراية لأنه يتّجه مؤلّفه فيه إلى «ذوي النّظر من المتكلّمين والفقهاء والمتفلسفين والنّحاة والكتّاب والمتأدّبين، ويدعوهم إلى، «التأمل» في محتواه «والبحث عن مستودعه»، فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به»[6]. وذلك هو النّظر، ولا نظر إلاّ بالعقل. لكن هل توفّر لابن جنيّ من الأدوات ما يؤهّله لإعمال العقل في اللغة ومخاطبة أهل النّظر مخاطبة الندّ للندّ ؟

لقد بدا لبعضهم مؤهّلا لذلك بالفطرة لانتمائه إلى أصل رومي، فقد رأى أحمد أمين أن هذا الأصل قد طبع فنّه وعلمه بطابع غير مألوف عند العرب والفرس[7] ؛ ويقارن محمد علي النجار محقّق كتاب الخصائص ابن جنيّ بابن الروميّ فيقول : وعلى مباحث ابن جنيّ طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل والتّعمق في التحليل واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات، وهو في هذا يشبه ابن الرّوميّ في الشعر وكأنما للجنس الرومي الذي ينتميان إليه أثر في هذا[8]. يوهم مثل هذه الأحكام بأنّ مجرّد الانتماء إلى جنس من الأجناس يكسب المرء استعدادا

(3) نفسه ص 1.

(4) المحتسب ج 1 ص 31.

(5) الخصائص، ج 1 من ص 239 إلى ص 243.

(6) نفسه ص 67.

(7) ظهر الإسلام، القاهرة 1962، ج 2 ص 67.

(8) مقدّمة الخصائص ص 26.

فطريا أو ملكة غريزيّة تتجلّى في أعماله أو سلوكه مهما كان الوسط الذي ينشأ فيه والثّقافة التي تحصل له ؛ فقد يكون في هذا نصيب من الوجاهة لو ثبت أن ابن جنيّ كان يعرف اللغة اليونانيّة أو السريانية أو نشأ في بيت علم وأسرة عرفت بثقافتها الرّوميّة ؛ ليس لدينا ما يثبت ذلك أو يسمح بافتراضه ؛ بل يمكن الجزم بأنّ ابن جنيّ لم يكن يعرف من اللغات سوى العربيّة. فعندما ينوّه بالعربيّة ويؤكّد فضلها على غيرها يستنجد ببعض علماء العربيّة ممّن أصله غير عربي. قد استعرب بعد أن «تدرّب بلغته»، ليقيم الدليل على أنه لا يسوّي بين اللّغتين[9]. وعندما ذكر أمثلة لكلمات غير عربيّة مستعملة في مجتمعات المدن التي أقام بها وخاصّة في شيراز فليست هذه الكلمات يونانيّة وإنّما هي فارسيّة عرفها بالسّماع[10].

من ناحية أخرى فإنّا لا نجد بين الذين تتلمذ عليهم أعلاما عرفوا باهتمامهم بالفلسفة والمنطق وإنّما هم نحاة ولغويّون وقرّاء وأدباء، لكنّ مدينة بغداد كانت في القرن الرّابع توفّر للطلاب فرصا للاجتماع بذوي اختصاصات متنوّعة وخاصّة بالمناطقة والفلاسفة. ولا يستبعد بل لا يعقل ألاّ يكون ابن جنيّ قد حضر حلقاتهم واستفاد من علمهم. وفي ما استعمله أحيانا من مصطلحاتهم وأحال إليه من مبادئهم ما يدلّ على أنّه كان له اطّلاع على فنّهم[11]، وقدرة على توظيفه في علله وبراهينه ؛ يقول مثلا في تعليل ما لم يستعمل من الكلمات : «واعلم أنّ استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العربية مجرى الضدين على المحلّ الواحد في حكم النظر. وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدّين يتناوبان المحلّ الواحد. فكما لا يجوز اجتماعهما عليه فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان وأن يكتفي بأحدهما عن صاحبه. كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسله ؛ ونظير ذلك في إقامة غير المحل مقام المحلّ ما يعتقدونه في

(9) الخصائص ج 1 ص 243.

(10) نفسه، ص 90 - 91.

(11) نفسه ص 88 - 173 - 206.

مضادّة الفناء للأجسام، فتضادّهما إنّما هو على الوجود لا على المحلّ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحلّ الجوهر بل يتضمّنه في حال التضآد الوجود لا المحلّ. فاللغة في هذه القضيّة كالوجود واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه كالجوهر وفنائه، فهما يتعاقبان على الوجود.لا على المحلّ...»[12].

في هذا النّص - الذي حرصنا على نقله رغم طوله - من المصطلحات والتّراكيب والتّجريد ما هو جدير بحديث المناطقة ولغتهم وتناولهم للأمور. وإذا ما أُنكر أن يكون ابن جنيّ قد تتلمذ على الفلاسفة أو المناطقة فإنّه قد ألف شيئا من فنّهم بأخذه عن المتكلّمين أو على الأقلّ بمعاشرة هؤلاء. فممّا لا شكّ فيه أنه درس الكلام، فمن دواعي تأليف «الخصائص» رغبته في «عمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه[13]؛ وتدلّ إشارات واردة في كتبه أنّ بعض مشائخه كانوا من المتكلّمين[14]. وأنّه كان يجادل أحد من يسمّيهم «أصحابنا من المتكلّمين[15]؛ ومن المفارقات أنّ ابن جني وهو الذي لا يتردّد في استعمال حجج المتكلمين ومصطلحاتهم ليدعم حججه اللّغوية - يؤاخذ هذا المتكلم على تطبيق مذهبه على اللغة ويقول: «وإنّما ذكرنا هذا الموضع ليرى أن لكلّ علم وقوم طريقا ومذهبا متى خرج عنهما أو شيبا بغيرهما حام بمريدهما على ما ليس وقعا لهما ولا مثله مما يقتاد به مثلهما. وليس لكلّ أمر مبرم إلاّ لزوم محجّته... وترك إيحاش بعضه من بعض بمجاورته بما ليس منه في إبرام ولا نقض».

ولا شكّ في أن ابن جني ألمّ بمبادئ المعتزلة وحججهم ممّا يبعث على الظنّ بأنّه كان معتزليا وإن لم يعلن صراحة عن انتمائه إلى المعتزلة. وواضح ممّا جاء في كتاب الخصائص أنّه تبنّى أهمّ مبادئهم واتّخذها معتقدا له، وأثّر بعضها في موقفه من إحدى قضايا اللغة. فقد عقد فصلا

(12) نفسه ص 396 - 397.

(13) نفسه، ص 2.

(14) نفسه ج 3، ص 266.

(15) المنهج في تفسير أسماء شعراء، ديوان الحماسة، ص 35.

في كتاب الخصائص لما «يؤمنه علم العربيّة من الاعتقادات الدينية[16]، ندّد فيه بمن وقف عند المعنى الظّاهر لبعض الآيات القرآنية فلم يشكّ في أن الخالق له وجه ويد وساق وعين وجنب، فكأنّ له «جسما معضّى» ؛ واعتبر أن هذا من قبيل الضلال الذي تاه فيه بعض «أهل الشريعة» ؛ فالآيات المعنية ينبغي في نظره أن تفسّر على المجاز حتّى يتسنّى تنزيه الخالق عن التّشبيه وإثبات التوحيد على أسس عقلية، ولا يخفى ما كان لمفهوم التوحيد من مكانة أساسية في الفكر المعتزلي ولدى المتكلمين عامّة[17] ؛ ويذهب ابن جنيّ إلى «أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة[18]، وحجته على ذلك مبدأ من مبادئ المعتزلة وهو نفيهم أن يكون الله قد خلق أفعال العباد بما فيها الكفر والعدوان لأنه لو كان الأمر كذلك لانتفت مسؤولية الإنسان وزال مبرّر العقاب والثّواب ، ويخطئ ابن جنيّ مقولة الكسب الأشعريّة إذ يقول : «... وقد قال بعض النّاس: إنّ الفعل للّه وإنّ العبد مكتسبه وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول قوم»[19]، بالإضافة إلى هذا فهو على مذهب المعتزلة في قولهم بإنّ الصفات هي الذّات نفسها فلا فصل بينهما، ويقول في ذلك : «لسنا نثبت له سبحانه علما لأنّه عالم بنفسه[20] ؛ وهو كذلك على رأيهم عندما يقول : «ومعلوم أنّه سبحانه لا يفعل شيئا إلاّ ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه وإن خفيت عنّا أغراضه[21]، والواقع أن الانتماء إلى المعتزلة أو القول بأهمّ آرائهم أو بعضها كان شائعا بين أعلام النّحو في القرن الرّابع، وتشير المصادر إلى أن أبا علي الفارسي كان متّهما بالاعتزال، وكان الرمّاني متكلّما من المعتزلة وتنسب إليه مصنّفات لها صلة بهذه الفرقة[22] ؛

---

(16) ج 3. ص 235 وما بعدها.

(17) محمد النويري، علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب، ص 211 وما بعدها.

(18) الخصائص ج 11. ص 447.

(19) نفسه ص 213.

(20) نفسه ص 449.

(21) نفسه ص 449.

(22) معجم الأدباء، ج 3، ص 244، وفيات الأعيان، ج 1، ص 360، القاضي عبد الجبّار ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص 333.

كما أشارت بعض المصادر أن أبا سعيد السيرافي كان من المعتزلة[23].

ومهما كانت صلة أعلام النّحو من رجال القرن الرابع الهجري بالاعتزال وحقيقة انتمائهم إلى هذه الفرقة فلا شكّ أن مكانة العقل في تناولهم لأمّهات القضايا لمّا يغري هؤلاء الأعلام ويدعم قدرتهم على التعليل والجدل، والمهمّ هنا ليس انتماءهم إلى المعتزلة ونضالهم في سبيل مبادئها بقدر ما هو مدى الاقتداء بهم في اعتمادهم العقل وإعمالهم الرأي في النّصوص ودعم تأويلهم لها بالحجج المنطقية لا بالنّقل والرواية ؛ ونرى أنّ ابن جنيّ وجد في تراث المعتزلة ما يتماشى مع حرصه على عقلنة اللغة وإقامة الحجّة على ما يسمّيه بحكمتها.

ولعلّه وجد عند أحد اعلام المعتزلة البصريين عبّاد بن سليمان الصيمري (ت 864/250) ما حمله على البحث عن سرّ علاقة اللّفظ بمعناه والاعتقاد بأن للأصوات دورا في ذلك، فقد ذهب عبّاد إلى أنه توجد مناسبة بين اللفظ ومدلوله، وهذه المناسبة هي التي تحمل «الواضع على أن يضع» ويبرّر اختياره لمعنى من المعاني لفظا دون غيره[24]، وحجّة عبّاد أنّه - حسب تعبير فخر الدين الرّازي - «لو لم تحصل مناسبات مخصوصة بين الألفاظ المعيّنة والمعاني المعيّنة... لزم أن يكون تخصيص كلّ واحد منها بمسمّاه ترجيحا للممكن من غير مرجّح[25]، كما يعتبر عبّاد أن المناسبة بين اللّفظ ومعناه «ذاتيّة موجبة» أي أنها حتميّة لا مناص منها تتوفر في كل الكلمات ؛ ولعلّه ليس من قبيل الّصدف أن تناول السيوطي بعد عرضه لرأي عبّاد ما قاله ابن جنيّ في

---

(23) معجم الأدباء، ج 3، ص 244، وفيات الأعيان، ج 1، ص 360، وقد أحال عبد المنعم فائز في كتابه السيرافي النّحوي على كتاب طبقات المعتزلة، ومن الجدير بالملاحظة أنّ اسم أبي سعيد السيرافي لم يرد في كتاب القاضي عبد الجبّار الذي حقّقه سامي النشار وعصام الدين محمد علي ونشره سنة 1972 بعنوان فرق وطبقات المعتزلة، وإنّما ورد فيه اسم علمين يحملان لقب السيرافي وهما أبو القاسم السيرافي وأبو عمران السيرافي، ص 114.

(24) المزهر، ج 1، ص 47.

(25) مفاتيح الغيب، ج 1، ص 22 - 23.

كتاب الخصائص عن علاقة الألفاظ بالمعاني وبحثه عن مختلف المظاهر التي تبرز فيها المناسبة بينهما.

وقد نظر ابن جنيّ في الفصول الأولى من كتاب الخصائص في «أسباب التسمية» أي علّة اختيار لفظ وإهمال غيره، فأورد حسب تعبيره العلّة التي لها «استعمل بعض الأصول... دون بعض»، وقد اعتمد علّتين اثنتين، أولاهما الحرص على اختيار أخفّ الألفاظ واجتناب ما «قبح تأليفه» وثقل التّلفّظ به على المتكلم إمّا لتنافر الحروف وإمّا لأنه ممّا طال وأملّ بكثرة حروفه»[26] ؛ أمّا العلّة الثانية فتتعلّق بالإحجام عن التّصرّف في أصول الثلاثي واستغلال كلّ إمكانياته في التسمية، فاجتناب ذلك راجع إلى أن التصرّف في الأصل الواحد ضرب من الإعلال، ومن المستحسن اجتناب الإعلال ما أمكن، والاقتصار على بعض صور الأصل الواحد دون بعض يسمح بالحدّ من الإعلال ويبرّر إهمال ما أهمل من الأصول الثلاثية ؛ ويبقى ما لا يمكن تعليله بهاتين العلّتين، فمن الأصول المهملة أو التي أهملت بعض تقاليبها ما لا علّة ظاهرة لتركه ؛ فلو أخذ الواضع ما ترك مكان أخذ ما أخذ لأغنى عن صاحبه ولأدى في الحاجة إليه تأديته»[27] ؛ ويوسّع ابن جنيّ هنا مجال التعليل ويفتح اتّجاهات ثلاثة ؛ أوّلها عدم الحاجة إلى إهمال ما أهمل رغم سلامته مما يدعو إلى تركه، ولتوضيح ذلك يشبه ابن جنيّ أصول الكلمات بالمال الملقى «بين يدي صاحبه» الذي ليس في حاجة إلى إنفاقه كله فينفق بعضه دون بعض، وذلك شأن «الأصول ومواد الكلم» فهي معروضة على الواضع الذي لا يستوعب جميعها وإنما[28] يأخذ البعض دون البعض لمجرد ما تقتضيه الحاجة ؛ لكن هذا التفسير يفضي إلى اختيار اعتباطي وهو ما يسعى ابن جني إلى اجتنابه أو على الأقلّ التضييق من مجاله إلى أقصى حدّ ؛ ولذا يبحث عن إمكانية أخرى للتعليل، ومنها الإقرار بأنه «يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفي علينا لبعدها في الزمان عنا»، أفلم يقل سيبويه :

---

(26) الخصائص ج 1، ص 64.

(27) نفسه ص 65.

(28) نفسه ص 66.

«لعلّ الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر» ؛ مثل هذا التعليل هو من قبيل الحلول السّهلة بل يبدو على طرفي نقيض مع ما يسعى إليه ابن جنيّ من الإقناع بأن لكل شيء في اللغة وجها معقولا، لكن إعجابه بالعرب أصحاب هذه اللغة وبحكمتهم يحمله على الاقتناع بأنّه لا بدّ أن تكون لهم أغراض معقولة عدلوا إليها عندما أهملوا أصولا وفضّلوا عليها غيرها.

لذا لا يكتفي بالإقرار بقصور الآخرين عن الفوز بما أراده الأوّلون فيسعى إلى البحث عمّا للاختيار من مبرّرات أخرى هي في متناول النّاظر في اللغة وألفاظها، ويتمثّل ذلك خاصّة في البحث عن علاقة طبيعية بين المادّة الصوتية وما تفيده من معنى، ويلخّص ذلك بقوله: إنّ "كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروف أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها"[29] ؛ ويمثل هذا بابا من التّعليل أغرى ابن جنيّ إلى حدّ أنه اعتبر القول بأنّ «أصل اللّغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات يمكن أن يكون وجها صالحا ومذهبا متقبّلا»[30] ؛ وقد أفرد لهذا فصولا من كتاب الخصائص بحث فيها عمّا بدا له ضربا من محاكاة الأصوات للمعنى المستفاد منها ممّا يعتبر تبريرا لاختيارها دون غيرها، ويتجلّى ذلك في صور متنوّعة تبدأ بالمحاكاة التي تبدو صريحة لتصل إلى التّدرج في تأليف الأصوات حسب تتابع الجزئيات المعنوية التي تتكوّن منها الكلمة ؛ فأبسط أشكال ذلك الكلمات المعبّرة عن الأصوات كخرير الماء ونعيق الغراب ؛ وقريب منه وقع صيغ بعض الكلمات كالمصادر التي على وزن فعلان والدّالة على الحركة أو الاضطراب مثل الغليان والنقزان، ففي هذا «قابلوا» - حسب تعبيره - بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال[31]. فالذي يوحي بالمعنى هنا ليس جرس الحروف وإنّما هو تتابع نفس الحركة ؛ ومن المصادر الموحية بمعناها من أجل وقع الأصوات المكونة لها مصادر الرباعي المضعّف التي تعبّر بتكرير حرفيها عن تكرير الحدث الذي تفيده كالقلقلة والصلصلة... وهذا هو أيضا شأن

(29) نفسه، ص 65.

(30) نفسه ص 46 - 47.

(31) نفسه ص 46 - 47.

تضعيف عين الصّيغة فتكرير نفس الحرف يعتبر «دليلا على تكرير الفعل»[32] مثل كسّر وقطّع وغلّق ؛ ومن هذا الباب أيضا وإن كان حسب تعبيره «أصنع منه» ترتيب حروف الكلمة ترتيبا يضاهي ترتيب عناصر المعنى المستفاد منها، ونموذجه صيغة استفعل الدالّة على الطّلب. فالأفعال منها مزدوجة المعنى تفيد طلب الحدث المستفاد من الأصل. وقد قدّمت فيها الحروف الدّالة على الطلب وأخّرت الدّالة منها على الحدث المعني. لأنّ معنى الطلب سابق لمعنى الحدث مؤدّ إليه[33].

هذه الصّور من المناسبة بين الشكل والمعنى يجمعها صاحب الخصائص بعبارة «إمساس الألفاظ أشباه المعاني» وهي تشترك في أنّ الصّيغة هي الحاملة للمعنى المقصود من الكلمة تضاهيه وتوحي به ؛ لكن هذا أبعد من أن يتوفّر في كلّ الكلمات فلا يمكن اعتماده لتبرير اختيار جانب هامّ منها ؛ لذا يبحث ابن جنيّ عن وجه آخر يسمّيه «مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث»[34]. ويتعلّق الأمر هنا غالبا بأزواج من الكلمات تنتمي إلى حقل معنوي واحد وتختلف الواحدة منهما عن الأخرى بحرف واحد يبدو له ملائما للمعنى المقصود ؛ من ذلك خضم وقضم، والنضح والنضخ والقدّ والقطّ... ؛ فقد دلّ الزّوج الأوّل على الأكل «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» ؛ واشترك الزّوج الثاني في معنى رشّ الماء وسيلانه، «فجعلوا الحاء لرقّتها للماء الضّعيف والخاء لغلظها لما هو أقوى منه» ؛ أمّا الزوج الثالث فمعناه القطع لكن القدّ للقطع طولا والقطّ للقطع عرضا لأنّ «الدّال أحصر للصّوت وأسرع قطعا له من الطّاء»[35] ؛ فالحرف الواحد في هذه الكلمات وغيرها إن لم يكن مفيدا بنفسه فهو يحمل جزئيّة معنويّة متولّدة عن بعض صفاته ؛ ولئن كان له في هذه الأمثلة دور تمييزي أساسي إذ هو الفارق الوحيد بين طرفي كلّ زوج، فإنّه أحيانا يصبح إذا ما اقترن

(32) نفسه ج 2 ص 155.

(33) نفسه ص 153 - 157.

(34) نفسه ص 157.

(35) نفسه.

بحرف معيّن كأنه حامل لمعينم تجده في مجموعة من الكلمات ليس بينها قرابة معنوية، هكذا يقوا ابن جنيّ : «من الطريف ما مرّ بي في هذه اللغة... ازدحام الدّال والتّاء والطّاء والرّاء واللاّم والنّون إذا مازجتهنّ الفاء على التقديم والتآخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضّعف ونحوهما»؛ ويستعرض صاحب الخصائص أمثلة من الأسماء يعتبر مفهوم الضّعف حاضرا فيها ضمنيّا، من ذلك «الدّالف، للشّيخ الضّعيف والطفل، و«الفرد» و«الفلتة» لأنها إلى اللين والضّعف[36] ...

وإذا كان الحرف الواحد يحمل معنى أو معينما فليس غريبا أن تقترن الحروف المتآلفة بحقل معنوي واحد مهما كان ترتيبها، ولم يتردّد ابن جنيّ في إقرار ذلك واعتباره حقيقة سعى إلى الإقناع بها؛ ذلك هو موضوع ما سمّاه بالاشتقاق الأكبر وهو حسب تحديده له «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستّة معنى واحدا تجتمع التّراتيب الستّة وما يتصرّف كلّ واحد منها عليه[37]؛ وقدّم ابن جنيّ أمثلة لمجموعات من ثلاثيات الحروف الأصول مثل (ق.و.ل.) الدّالة على «الإسراع والخفّة، و(ج.ب.ر) الدّالة على «القوّة والشّدة» و(ق.س.و.) الدالّة على «القوّة والاجتماع»... يمثّل الاشتقاق الأكبر بجانب ما استعرضناه من وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى في نظر ابن جنيّ أدلّة متنوّعة على أنّه لا تعسف ولا اعتباط في وضع اللغة وأنّ لكل لفظه مرجعها؛ لاشكّ أنّ صاحب الخصائص لا يدّعي أن الاشتقاق الأكبر «مستمر في جميع اللّغة»، لكنّه من ناحية أخرى يعتبر أنه يمكن عن طريق «لطف الصّنعة والتأليف» الاهتداء إلى المعنى المشترك، كما يدعو إلى احتفاء الرّسم الذي رسمه بالنّظر في الأمثلة التي قدّمها وقلّب حروفها وأقام الدّليل على الجامع المعنويّ بينها[38]، ويقول : «وعلى أنّك إن أنعمت النّظر ولاطفته وتركت الضّجر وتحاميته لم تكد تعدم قرب بعض من بعض وإذا تأمّلت ذلك وجدته بإذن الله»[39].

(36) نفسه ص 166 - 168.

(37) نفسه ص 134.

(38) نفسه ص 139.

(39) نفسه ج 1 ص 13.

وبصفة أعمّ ففي استعراضه لكلّ صور علاقة اللّفظ بالمعنى يؤكّد أنّ ذلك شائع في اللغة؛ ففي ما سمّاه «تصاقب الألفاظ بتصاقب المعاني» يقول «هذا غور من العربيّة لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مسهوّا عنه...»[40]؛ ويقول في وجه آخر من وجوه هذه العلاقة: «فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئبّ عند عارفيه مأموم... وذلك أكثر ممّا نقدّره وأضعاف ما نستشعره»[41]؛ وقد يكون مثل هذا في نظر بعضهم «شيئا اتّفق وأمرا وقع... من غير أن يعتقد»، لكن في الذّهاب إلى هذا المذهب «حكم بإبطال ما دلّت الدّلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول...»، وإذا استعصى على النّاظر الوقوف على وجه من وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى وكيفيّة محاذاة ذاك لهذا فإمّا أن يكون لأنّه لم ينعم النّظر أو «لأنّ لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنّا وتقصر أسبابها دوننا»، وأحرى بالإنسان أن يتّهم نظره... ولا يخفّ إلى ادّعاء النّقص فيما قد ثبّت الله أطنابه واحصف بالحكمة أسبابه»[42].

هكذا سعى ابن جنيّ إلى إقامة الدّليل على ما بين الأصوات المؤلّفة ودلالاتها من ملاءمة أو علاقة طبيعيّة مقصودة من الواضع تتجلّى بطرق مختلفة، فإن تعذّر وجودها في المحاكاة الصريحة للأصوات المسموعة فلا بدّ أن عللها كامنة في وجوه أخرى يمكن الوقوف عليها بالتّأمّل والنّظر؛ وإن استعصى ذلك فلا يجوز إنكاره وإنما ينبغي الاعتراف بقصور النّاظر عنه وجهله بنوايا الواضع لبعده في الزّمان عنه.

ويثق ابن جنيّ بصفة أعمّ بعلل العربيّة وما يذهب إليه النّحويون فيها ويعتبرها ممّا يدرك بالحسّ والعقل، وقد عقد في كتاب الخصائص فصلا يقارن فيه علل النّحاة بعلل الفقهاء وعلل المتكلّمين باعتبار هؤلاء أهل نظر بل قد يكون باعتبارهم ممارسين للمنطق، ويسعى كعادته بأسلوب جدلي أن يقنع بأنّ علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها

(40) نفسه ج 2 ص 157.

(41) نفسه، ص 157.

(42) نفسه ص 164 - 165.

إلى علل المتفقهين»(43)، وتفسير ذلك أنهم «إنّما يحيلون على الحسّ ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس»، ومن ثمّ فلا صعوبة في إدراكها والإقناع بها، وليس هذا هو شأن علل الفقه فوجوه «الحكمة فيها خفيّة عنّا غير بادية الصفحة لنا». فلا نعرف «حال الحكمة والمصلحة» مثلا في ترتيب مناسك الحجّ وفرائض الطّهور والصّلاة والطّلاق» وكذلك "في عدد الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التّسبيح والتّأويلات... «فكلّ ذلك إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله» ؛ لكن من علل الفقه ما يمكن معرفته فليس «أخفض رتبة من علل النّحو». فحقن الدّماء علّة «إقادة القاتل بمن قتله»، ورفع الشكّ في الأولاد والنّسل علّة رجم الزّاني ؛ ولا يعتبر ابن جنيّ أنّ مثل هذه العلل مستفاد «من طريق الفقه» فهو «قائم في النّفوس قبل ورود الشّريعة به»، والدّليل على ذلك أن تحصين الفروج كان مراعى في «الجاهلية الجهلاء، إذ لا يلحق الولد بأبيه إذا كان موضوع شكّ ؛ مثل هذه العلل جار في نظره مجرى علل النّحويين. لكنّه يقول في غير تردّد : «فكأنّ الشريعة إنّما وردت في ما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به حتّى إنّها لو لم ترد بإيجابه لما أخلّ ذلك بحاله لاستمرار الكافّة على فعاله»(44) ؛ إنّ علل هذا النّوع من الأحكام تدركها النّفس ويقرّها العقل، فوجه المصلحة فيها واضح لا خلاف فيه، ولذا كانت في مستوى علل النّحويين، ويقول ابن جنيّ في شبه تلخيص للموازنة بين المجالين من العلل : «ولست تجد شيئا ممّا علّل به القوم وجوه الإعراب الاّ والنفس تقبله والحسّ منطو على الاعتراف به... فجميع علل النّحو إذن مواطنة للطّباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد» ؛ وضمن علل النحويين ما هو في مستوى علل المتكلمين ولاحق بها لأنه من بديهي الأمور(45).

لكن لئن رجّح ابن جنيّ علل النحويين على علل الفقهاء فإنه أقرّ أن منها «ما يمكن تحمّله الاّ أنه على تجشّم واستكراه له»، ولم يخف عنه ما يبدو في هذا النّوع من تكلّف ؛ كما أنّه لا يدّعي بإلحاقه علل النّحو

---

(43) نفسه ج 1 ص 48 وما بعدها.

(44) نفسه ص 50 - 51.

(45) نفسه ص 145.

بعلل الكلام أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين[46]؛ ومع هذا فهو لا يشكّ في وجاهتها، ويعتبر أن «من اعتقد فساد علل النحويين» فذلك «لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة. فهو الذي لم يهتد إلى العلّة الحقيقيّة ولم يستطع تصوّرها «وذلك لأنّه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف واه ساقط غير متعال»[47]؛ ويورد لما يرونه تعليلا فاسدا مثال الاسم الذي يعلّل رفعه بأنه فاعل أو نصبه بأنه مفعول في حين أن المفعول في نظرهم يرفع في «ضُرب زيد»؛ ويرى ابن جنيّ أنّه كان على صاحب هذا القول أن يبدأ «بإحكام الأصل»؛ والأصل هنا هو «أن الفاعل عند أهل العربيّة ليس كلّ من كان فاعلا في المعنى، فهو «كلّ اسم ذكرته بعد الفعل» وأسندت ذلك الفعل إليه وأنّ المفعول «إنما ينصب إذا أسند الفعل فجاء هو فضلة[48]؛ ويعتبر صاحب الخصائص أن اعتقاد فساد علل النحويين القائم على مثل هذه الأمثلة هوس ولغو «ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة» كما يقول.

وقد وثق ابن جنيّ بعلل النّحو فأضفى عليها سمة الإطلاق، وهذا ما يستنتج من عنوان باب من أبواب الخصائص حيث يقول: «باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»[49]؛ فالعلل التي يعتمدها النّحاة في تفسيرهم لظواهر اللغة هي ذاتها ما فكّر فيه العرب وقصدوه، وهو في هذا يقف موقفا مخالفا تماما لما ذهب إليه الخليل عندما سئل عن مصدر ما يعتلّ به وأجاب جوابا يدلّ على أنها صادرة عن اجتهاد النّحوي في سعيه إلى تصوير ما يقوم عليه البناء اللغوي من تماسك، ويفهم من ذلك أنها ذات قيمة نسبية.

وقد حاول ابن جنيّ في الباب المذكور أن يبرهن على ما بين علل النحاة وما أراده العرب من اتّفاق تام، وأوّل حججه أن القول بذلك «أدلّ

(46) نفسه ص 87 - 88.

(47) نفسه ص 184.

(48) نفسه ص 185.

(49) نفسه ص 237.

على الحكمة المنسوبة إليهم، وهو متماش مع ما لهم «من لطف الحسّ وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه» فلا بدّ أن تكون نفوسهم «محسّة لقوّة الصّنعة، في لغتهم[50]؛ والحجة الثانية هي ما نقله اللغويّون من كلام تلفّظ به بعض العرب فسئل عن وجه استعماله فعلّله، فمن ذلك قول رجل من اليمن «فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها»، فلمّا سئل عن استعماله لتاء التأنيث مع الفعل برّر ذلك بأنّ الكتاب صحيفة. ويعلّق ابن جنيّ على هذا الخبر بقوله: «افتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدبّروا وقاسوا وتصرّفوا أن يسمعوا اعرابيّا جافيا غفلا يعلّل هذا الوضع بهذه العلّة ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره... فلا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمته وأمّه»[51].

أمّا الحجّة الثالثة فهو كون اللغة «على وتيرة واحدة» يراعيها العرب ويلتزمون بها «وليس يجوز - على حد تعبيره - أن يكون ذلك في كلّ لغة لهم وعند كل قوم منهم حتّى لا ينتقض... على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتّفاقا وقع حتى لا يختلف فيه اثنان ولا تنازعه فريقان إلا وهم له مريدون[52]؛ ومن المظاهر التي يعتمدها لإقامة الدّليل على ذلك «إطراد الأحكام الإعرابيّة من رفع الفاعل ونصب المفعول والجرّ بالحروف وطرق صياغة التثنية والجمع والتصغير والنّسب الخ...» ولا يخفى أن حجّته هذه لا تتجاوز ما تقوم عليه القواعد من علل وهذا ما يسمّيه الزجاجي بالعلل التعليمية[53] وابن مضاء بالعلل الأول[54]. ولا شكّ في أنّه يجوز اعتبار ذلك مما يعيه المتكلمون ويلتزمون به، لكن النحاة لا يقفون عند هذا الحدّ من التعليل فيتجاوزونه إلى أبعد حدّ، وابن جنيّ أدرى النّاس بذلك؛ وهذا هو ما يبعث عن التّساؤل عن مدى تطابق ما يذهب إليه النّحاة

---

(50) نفسه ص 239.

(51) نفسه ص 249.

(52) نفسه ص 249.

(53) الايضاح في علل النحو ص 64.

(54) كتاب الردّ على النحاة ص 130.

عند تجاوزهم المستوى الأول من التعليل وما قد يكون أراده أصحاب اللغة ومتكلموها. ولا شكّ أنّ هذا ما دعا الخليل إلى اعتبار عمله مجرد اجتهاد لتفسير الأمور. على أنّ ابن جني لا يقرّ بوجود درجات في التعليل، فالعلّة الحقيقيّة عند أهل النّظر - حسب تعبيره - لا تكون معلولة فما يسمّيه بعضهم «علّة العلّة» إنما هو شرح وتفسير وتتميم للعلّة[55] ؛ ومن هنا فكلّ ما يقال فيها هو من قبيل ما أراده العرب .

يمكن أن نقول في النّهاية إن إعجاب ابن جنيّ باللّغة العربية وإيمانه بتفوّقها على سائر اللغات وتبنيه القول بحكمة أهلها كلّ هذا حمله على الاحتجاج لذلك بإقامة الدّليل على أن كلّ شيء في لغة العرب له ما يبرّره حتّى ما قد يبدو غير وجيه أو يعسر تعليله. ولئن تزوّد من ثقافة عصره بما كان شائعا من العلوم فإنه استفاد أيّما استفادة مما كان منها ذا صبغة عقليّة ومن طرق أهل النّظر في الجدل، فجنّد ذلك في سبيل البحث عن وجه كلّ شيء في اللّغة.

(55) الخصائص ج 1 ص 173 - 174.

محل الحركات من الحروف
معها أم قبلها أم بعدها ؟[*]

هذا عنوان باب ورد في الجزء الثاني من كتاب «الخصائص»[1] ؛ يتساءل فيه ابن جنيّ عن مرتبة الحركة في النطق بالنسبة إلى الحرف، ولا يخفى أن التساؤل مقصور على ما نسميه اليوم بالحركة القصيرة، فليست حروف المدّ أي الحركة الطويلة معنية به. وقد تناول ابن جنيّ هذا الموضوع أيضا في القسم الأول من كتاب «سرّ صناعة الإعراب»[2] مما قد يكون دليلا على أهمية الإشكال المذكور.

قد يبدو التساؤل عن محلّ الحركة من الحرف أمرا غريبا لأنه يدلّ على الشكّ في البديهيات الصوتية، فالحركة صوت كالحرف. فلا بدّ أن تخضع لتسلسل الأصوات ولا تحدث مع صوت آخر في آن واحد لأن جهاز التصويت على هيئة تحول دون حدوث صوتين متزامنين ؛ وقد أدرك القدماء «أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد»[3]. واعتبر بعضهم الحركة حرفا صغيرا[4] وقد تعدّدت الصيغ التي تؤكد صلة الحركات بحروف المدّ. فهي أحيانا «أبعاض الحروف ومن جنسها»[5]، في حين أن «الحروف كلّ لها»[6]. وأحيانا يشار إلى «أن من

(*) حوليات الجامعة التونسية، عدد 45، 2001.

(1) من ص 321 إلى ص 357.

(2) ج 1 من ص 28 إلى ص 33 تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق 1985، 405.

(3) الخصائص ج 2، ص 327.

(4) نفسه ص 315.

(5) نفسه ص 316.

(6) سر الصناعة، ج 1، ص 31.

متقدمي القوم من كان يسمّى الضمّة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة»[7] وأحيانا أخرى تؤكد الصلة بين الحركة والحرف وعدم الاختلاف الجوهري بينهما بما تؤول إليه الحركة عند الإشباع. فهي «متى أشبعت ومطلت تمّت ووفت»[8] ؛ ومرّة رابعة يبرّر تسميتها حركات بأنها «تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها - ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها. فإن بلغ بها مداها تكمّلت الحركات حروفا»[9] ؛ وتتجلى هذه الصلة في بعض المصطلحات والتعابير المستعملة في الحديث عن حروف المدّ فهي «المدة المستطيلة، أو هي بعبارة أوجز «مدات»[10]. كما تتجلّى في اعتبار «هذه الأحرف (أي حروف المدّ) - توابع للحركات ومتنشئة عنها وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها»[11] ؛ وإذا كانت الفتحة ألفا صغيرة والكسرة ياء صغيرة والضمّة واوا صغيرة فهذه الحروف هي بدورها «فتحة مشبعة - وضمّة مشبعة - وكسرة مشبعة»[12] فكل واحد منها يحدث عن «تمكين الحركة» المعنية «ومطلها واستطالتها»[13].

هذه الأحكام والمصطلحات والتعابير اعتمدها ابن جنيّ في كتابيه المذكورين عند محاولته تقريب الشقة بين هاتين المجموعتين من المصوّتات وتجاوز ما نشأ عن منهج تصنيف الأصوات من فروق قد يتوهّم أنها جوهرية ؛ وقد تبنى أغلب النحاة من الأجيال الموالية هذه النظرة التي يلخّصها ابن يعيش عندما يقول : إن «الحركات والحروف أصوات وإنّما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت فسمّوا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا»[14] ؛ وقد بدت الصلة بين

(7) الخصائص ج 2، ص 315.

(8) نفسه ص 316.

(9) سر الصناعة ج 1، ص 26 - 27.

(10) نفسه، ص 32 شرح الشافية، ج 3، ص 76.

(11) نفسه ص 23.

(12) نفسه.

(13) نفسه ص 32.

(14) شرح المفصل، ج 9 ص 64.

المجموعتين واضحة عند جلّ النحاة إلى حدّ أنهم خاضوا في موضوع تناسل بعضها عن بعض؛ فحسب أبي حيان النحوي «اختلف النحاة في الحركات الثلاث أهي مأخوذة من حروف المدّ واللين أم لا ؟» فذهب أكثرهم إلى أنها مأخوذة منها «اعتمادا على أن الحروف قبل الحركات والثاني مأخوذ من الأول» بينما ذهب بعضهم إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث - اعتمادا على أن الحركات قبل الحروف وبدليل أنّ هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت»؛ على أنه يبدو أن بعضهم ممن ينفي العلاقة بينهما ذهب «إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف»[15].

كلّ هذا يدعو إلى التساؤل عن سبب وضع هذا المشكل، بل يدعو إلى اعتباره قضية زائفة. لكننا نجد في التراث النحوي ما من شأنه أن يكون قد حمل بعضهم إلى الشّك في صلة الحركات بحروف اللين بل إلى نكرانها. أوّل ذلك السكوت عن الحركات ابتداء من كتاب سيبويه في الأبواب أو الفقرات المخصصة لتصنيف الأصوات حسب مخارجها وصفاتها؛ فحروف اللين تستعرض ضمن الحروف رغم إدراك اللغويين لما بينها وبين سائر الحروف من فرق ناجم عن سعة مخارجها لغياب الحاجز أو الضغط أو الحصر في طريق النفس ولكونها يختلف بعضها عن بعض باختلاف ما يسمونه بأحوال «الفم والحلق»[16]. لكن لا ذكر للحركات في تصنيف الأصوات، فلا تندرج في ثنائية المصوتات والصوامت وإنما في ثنائية الحرف والحركة من ناحية وثنائية الحركة والسكون من ناحية ثانية. لا شكّ أن اعتبارهم «أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين» حسب تعبير ابن جني يمكن اعتباره وصفا ضمنيا لها، لكن لا يبدو الأمر لبعضهم على مثل هذه البساطة. فأبو البقاء العكبري يميّز بين الحرف والحركة فهي لا تختص بمخرج[17]، ولذا فالحركة في نظره «ليست بعض الحرف، ومن ثمّ لا يستبعد الا ينطبق عليها ما ينطبق

(15) نقلا عن الأشباه والنظائر للسيوطي ج 1 ص 176.

(16) سر الصناعة، ج 1 ص 8.

(17) نقلا عن الأشباه والنظائر، ج 1، ص 157.

على الحرف من مقتضيات التلفظ ؛ السبب الثاني الذي قد يفسّر وضع مشكلة مرتبة الحركة هو أنها لا توجد وحدها أي لا يصح النطق بها وحدها، بعبارة أدقّ هي لا تشكّل في الكلمة مقطعا كما هو الشأن في لغات أخرى، فهي رهينة الحرف ولذا يجوز اعتبارها صوتا ثانويا ؛ الواقع أن حروف المدّ لا تختلف عنها في ذلك إذ لا ينطق بها وحدها، لكنها تعتبر في الدراسة الصرفيّة منقلبة عن حروف من قبيل الصوامت فيمكن أن تكون من الحروف الأصلية - أي من حروف الجذر - أو المزيدة في الكلمة. السبب الثالث قد يكون طريقة رسمها، فهي لا تحتلّ مكانة خاصة بها ضمن تسلسل الحروف في الخطّ، بل ترسم فوق الحرف أو تحته وتبدو كأنها عنصر إضافي ليس أساسيا في ضبط ملامح الكلمة. ولا نستبعد أن تكون طريقة رسم الأوائل للمصحف قد كان لها مفعولها في النظر إلى الحركات واعتبارها لا ترقى صوتيا إلى مستوى الحروف ؛ ولعلّ طريقة رسمها هي التي حملت بعضهم على اعتبار المدّة صوتا لا يمتّ بصلة إلى الحركة عندما اعتبر أن حرف المدّ غير مجتمع مع الحركات» فقال : «... إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف»[18] ؛ لا يخفى ما في صياغة هذا الحكم من تناقض ضمني. فصاحبه لم يتفطن إلى أن اعتباره الحرف ناتجا عن إشباع الحركة وناشئا «منها» دليل على أنهما من جنس واحد وأنّ ما استنتجه لا تسمح به مقدمته ؛ لكن مثل هذه الأحكام قد لا تبدو غريبة في مجالات ينقصها التحديد الواضح للمفاهيم والمصطلحات، وتفتقر إلى التصنيف المعتمد لمقاييس محددة ؛ لا شكّ أن تصنيف الحركات قائم على المقابلة بينها وبين الحروف، والحركات من المصوتات لكن الحروف حشرت فيها المصوتات الطويلة بجانب الصوامت، وليس مقياس هذا التصنيف صوتيا كما ينبغي أن يكون وكما كان في وسع النحاة أن يحققوه كما يدل» على ذلك بعض المؤشرات من قبيل قول ابن جنيّ مثلا : «والحروف المطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة وهي الألف والياء والواو»[19] ففي هذا

(18) نفسه.

(19) الخصائص ج 3 ص 124.

القـول مـفـهـوم، «المصـوّت» ومـفـهـوم «المطل» وإذا مـا أضـفنا إلى هذين المفهـومين اعـتبـاره الحـركـات في مـواطن عـديدة ابعـاض حـروف المدّ أو اعتباره حروف المدّ إشباعا للحركات نرى أنّه توفّر لديه مقياس تصنيفيّ يميّـز بين المصـوتات والصـوامت ؛ لكن ذلك لم يسـتـغلّ لإزالة كلّ التبـاس وتجـاوز الخلط الناجم أحيانـا عن مـصطلحـات غـريبة من قـبيـل «مـدّة ساكنة»[20]، فهذا المصطلح يجمع الشيء ونقيضه أي الحركة وغياب الحركة ويحـجب وجـوه الاخـتلاف بين مـجمـوع الحـركـات قـصيـرها وطـويلهـا ومجموع الحروف.

على كلّ فقد مثلت مرتبة الحركة من الحرف قضيّة كانت مـوضوع خلاف ونقـاش ؛ لا يبدو أن الأمر كـان مشكلا عند سيبويه، فقد فهم جلّ النحـاة من كلامـه أن الحـركـة يتلفظ بهـا في نظره بـعـد الحـرف[21] ؛ لكن الحرص على تعليل كلّ الظواهر دعا إلى البحث عما يدعم هذا الحكم، فلا يستـغـرب أن يبحث السلف عمّا يمكن أن يشكك في وجـاهتـه ؛ ولم يكن الاخـتـلاف في هذه القـضيـة مـجـرّد جـدل قـصـد اسـتـعـراض مـخـتلف الإمكانيـات والوجـوه النظرية لإقـرار مـوقف يحـظى بالإجـمـاع، لأن الموضوع من قـبيل البديهيات، بل كان خلافا حقيقيا تبنّى فيه كل طرف الرتبة التي يعتبرها مكانا للحركة من الحرف ؛ ولئن كانت المعلومات محـدودة حـول أسمـاء النحـاة الذين خـاضـوا في الموضـوع فإنّ مـا ورد منهـا في المصـادر كـاف للتـدليـل على جـدّية الخلاف بين بـعض أصـحـاب المواقف المختلفة وهم أبو علي الفارسي وابن جنيّ من نحـاة القرن الرابع الهجري وأبو البقاء العكبري وأبو حيّان النحوي وابن الخبّاز من النحاة المتأخـرين. والمواقف الممكنـة - نظريا على الأقل - حـول مـرتبة الحـركـة ثلاثة ؛ قـبلهـا أو مـعـهـا أو بعـدها ؛ والمهمّ في الموضـوع طرق الاحـتـجـاج لفـائدة كلّ مـوقع من المواقع الثلاثة وتنوّع الحـجج المعـتمـدة لذلك ؛ فـمنهـا الصوتي الصرفي ومنها المنطقي.

---

(20) سرّ الصناعة، ج 2 ص 635.

(21) الخصائص، ج 2 ص 321.

اعتبر أبو علي الفارسي أن «سبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال» وأكّد ابن جنيّ ذلك رغم اختلافه مع ما قد يكون مال إليه أستاذه معتبرا أنّه لا بدّ أن يكون في غاية الدّقّة إذ الخلاف هنا» يعرض للمحسوس الذي تتحاكم إليه النفوس، والحال أنّ ما «يترافع فيه إلى الحس» يكون عادة أمره واضحا كل الوضوح[22]. لكن الرجوع إلى الحس لم يكن هو أساس الاحتجاج لبعض المواقف.

يتمثل أحد المواقف في اعتبار الحركة قبل الحرف، ويبدو أن الحجة الوحيدة المعتمدة لهذا الموقف مستمدّة من طرق تعبير النحاة عند تعليل بعض ما يطرأ على الكلمة من تغيير بسبب الاعلال، وهي حسب ما نقله ابن جنيّ «اجماع النحويين على قولهم إن الواو في يعد ويزن ونحو ذلك إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة... فقولهم بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها»[23] وذلك لأن الواو كانت تكون بين فتحة الياء والعين في يعد والزاي في يزن لو لم تكن حركتا الياء وأحد الحرفين قبلهما؛ ويرفض ابن جني هذه الحجة معتبرا أن هذه الطريقة في التعبير لا تدلّ حتما على موقف محدّد من الحركة وعلى أن قولهم الواو في الفعلين بين ياء وكسرة أرادوا منه حقّا أن هذين الصوتين ماسّا الواو وباشرتهما[24]. خاصّة وأن ذلك يقوله أيضا من يعتبر الحركة بعد الحرف، ويرى صاحب الخصائص أن هذا الأمر «يتحاكم فيه إلى النفس والحسّ ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنّة ولا قديم ملّة»، بل هو يغتنم الفرصة ليرفض الإجماع في النحو عند ما يقول «ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجّة»[25].

ومن الحجج الصوتية المعتمدة للردّ على القائلين بتقدّم الحركة على الحرف أن هذا يؤدّي إلى اعتراض الحرف بين الحركة والمدّ فلا تكون هذه تابعة لها في نحو ضارب وقائم. و«الحسّ - حسب تعبير ابن جنيّ -

---

(22) نفسه، ج 1، ص 49، 58.

(23) نفسه ص 325.

(24) نفسه ص 326.

(25) نفسه.

يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها... وهذا تناه في البيان والبروز إلى حكم العيان»[26].

ومما ينفي منطقيا حسب ابن جنيّ ورود الحركة قبل الحرف المتحرّك بها أن هذا «كالمحلّ لها، في حين أنّها كالعرض فيه فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز وجودها قبل وجوده»[27].

إن القول بتقدم الحركة على الحرف لم يرد منسوبا إلى لغوي بعينه وإنما يشار إليه بعبارة «قول من قال» ولا يبدو مستندا إلى غير ما جرى عليه النحاة في خطابهم المتعلق ببعض التغييرات الصرفية ؛ لكن القول بمزامنة الحركة للحرف في التلفظ يبدو مستندا إلى اعتبارات صوتية وجيهة أو موهومة، مؤيّدا أو معتبرا جديرا بالاهتمام من قبل نحاة أعلام أو معروفين. فقد «قواه» أبو علي الفارسي وقال به أبو البقاء العكبري ؛ فقد ذكر ذلك الفارسي دليلا رآه ابن جنيّ «معنيّا» به، وهو أنّ مخرج النون «مع حروف الفم من الأنف» فإذا تحرّكت زالت «عن الخياشيم إلى الفم»، فلو كانت الحركة بعدها لسلمت من تأثيرها وبقيت من الأنف[28] ؛ وقال بمزامنة الحركة للحرف نحاة آخرون ذُكر منهم العكبري وهو ممن لا يعتبرون أن الحركة - كما رأينا - من جنس حرف المدّ، فالحركة في نظرهم صفة للحرف مثل الجهر والشدّة و«صفة الشيء كالعرض، والصفة العرضية لا تتقدّم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ في ذلك قيامها بنفسها[29]. وهذا يفضي إلى وجود الصفة بلا موصوف ؛ واعتْمد هنا أيضا دليل مستمدّ من سنن التعبير لدى النحاة في قولهم : «الحركة تحلّ الحرف» ، ولا يرى ابن جنيّ في ذلك إلا استعمالا مجازيا «لا حقيقة» تحته». فالحركة لا يمكن أن تكون مع الحرف لأن كليهما عرض وقد قامت الدلالة من طريق صحّة النّظر على أنّ الأعراض لا تحلّ

---

(26) نفسه ص 327.

(27) سر الصناعة. ج 1 ص 28.

(28) نفسه، ص 32 - 33 الخصائص ج 2 ص 324.

(29) الأشياء والنظائر ج 1، ص 156.

الأعراض»، لكن بما أن الحرف أقوى من الحركة وأنه قد يوجد بدونها في حين أنها لا توجد إلا بوجوده «صارت كأنها حلّته وصار هو كأنه قد تضمّنها تجوّزا لا حقيقة»[30].

بقيت الحجة التي «قوّى بها الفارسي القول بتزامن الحركة والحرف فرغم اعتبار ابن جنيّ أنها «استدلال قويّ»[31] فإنّه لا يجد صعوبة في تفنيدها معتمدا مبدأ ما نسميه بالتأثير الرجعي، فيقول «لا ينكر أن يؤثر الشيء في ما قبله من قبل وجوده لأنه قد علم أنّه سيرد في ما بعد وذلك كثير»، ومنه قلب النون ميما في اللفظ نتيجة تأثير الباء بعدها في مثل «عنبر» وضم «همزة الوصل لتوقعهم الضمّة بعدها، في نحو اقتل؛ قياسا على ذلك يرى ابن جنيّ أنه «لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الألف إلى الفم»[32].

ومن ناحية أخرى يعتمد ابن جنيّ ظاهرة تعامل الأصوات بين الكلمتين بافتراض تركيب يتكوّن من الجمع بين فعل الأمر من طوى ومن وجل فيكون الثاني تابعا للأول «من غير حرف عطف» ويكون أصل هذا التركيب «إطواو جل» لكن تعامل الأصوات يفضي إلى «اطو ايجل»، بقلب واو «اوجل» ياء لسكونها وانكسار ما قبلها» فلو كانت الحركة مع الحرف أي لو كانت الكسرة ترد مع الواو «في زمان واحد» لتجاوزت الواو الأولى والثانية، وبما أن «الحرف أوفى صوتا وأقوى جرسا من الحركة... لزم ألاّ تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الأولى الموافقة للفظ الثانية «ولذا ينعدم الداعي إلى قلب هذه الياء مدّا ويجيء اللفظ على أصله أي ترد واو «وجل» غير معتلّة «لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامها وتكافئهما»[33].

---

(30) سرّ الصناعة ج 1، ص 32.

(31) نفسه، ص 33.

(32) الخصائص ج 2 ص 324 - 325.

(33) نفسه ص 322، 323.

لم يبق إذن إلا موقع واحد ممكن للحركة وهو بعد الحرف، ويمكن اعتبار الردّ على القول بأنها قبله أو معه والحجج المعتمدة لذلك هادفة إلى التدليل على أنها بعده، يضاف إلى ذلك عدد من الحجج ذات الصيغة الصوتية البحث ؛ أولاها أن الحركة من جنس حروف المدّ وهي بعضها أو أن هذه حركات مشبعة وتعتبر كلاّ لها بما أنّها «متى أشبعت ومطلت، انشأت بعدها حرفا من جنسها»[34]. على هذا الأساس ينطبق على التلفظ بالحركة ما ينطبق على التلفظ بالحرف «فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكلّ»[35].

كلّ هذا معناه أن حرف المدّ صوت واحد لا يجزأ ؛ لكن أبا البقاء العكبري اعتبر كما تقدم ذكره «أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها»[36] وذلك لتأييد ذهابه إلى أن الحركة مع الحرف ؛ ولم يخف عن ابن جنيّ مثل هذا الاعتبار أو الافتراض قبل أن يذهب إليه العكبري . فقد صاغه على سبيل الافتراض قائلا : «فإن قلت ما تنكر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرك البتّة ثمّ تأتي بقيّة حرف اللين التي هي مكملة للحركة حرفا مستأنفة بعد الحركة - كما قد نشاهد بيننا من الأشياء ما يصحبه بعض لغيره ثمّ يأتي تمام ذلك البعض فيما بعد...» ؛ معنى هذا أن حرف المدّ حسب هذا الافتراض ليس متصلا بالحركة ؛ لكن يعتبر ابن جنيّ أنّه «لا يجوز أن يتصوّر أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضاما لحرف وبقيته من بعده من غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين»[37] ؛ فمثل هذا الافتراض أو التصور «إنما يصحّ في ما أمكن تقطعه وتجزؤه» ولا يجوز في «ما اتصلت أجزاؤه وتتابعت وتوالت شيئا فشيئا»، وهذا شأن حروف المدّ

---

(34) نفسه ص 315.

(35) نفسه ص 327.

(36) الأشياء والنظائر ج 1 ص 157.

(37) الخصائص ج 2 ص 327.

فهي تجري «مجرى الجزء الواحد الذي لا يسوغ تجزؤه لأن هذه المدّة المستطيلة إنما تسمّى حرفا ليّنا ما دامت متّصلة. فمتى عقتها عن الاستطالة بفصل ما فقد أخرجتها عن اللين والامتداد الذي في شرطها»[38].

لكنّ تأكيد تجانس الحركة وحركة المدّ وما يستنتج منه من استحالة تزامن النطق بها مع الحرف المتحرك بها لا ينفي أن تكون قبل هذا الحرف لأن القول بهذا يقوم على إقرار ضمني بمبدإ تسلسل الأصوات على خط الزمان شأنه في ذلك شأن القول بأنها بعد الحرف.

لذا وجب تقديم دليل ملموس لاقصاء إمكانية التقدم على الحرف والاقناع بأنه لا يمكن تصوّر غير ورودها بعده. والدليل هنا لا يكون إلاّ صوتيا اعتمد فيه ابن جنيّ على مثالين من ظواهر تعامل الأصوات؛ أولهما يتعلق بظاهرة الادغام وحيلولة الحركة على غرار حرف المد دونها. «فمما يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر نحو الملل والضفف والمشمش». فامتناع الإدغام هنا لا علة له سوى قيام الحركة حاجزا بين الحرفين المتماثلين. ويستمد هذا الدليل قوته من أن الحركة تقوم هنا بنفس الدور الذي يقوم به حرف المدّ. ولا أحد ينكر ورود حرف المدّ بعد الحرف المعني به[39]؛ ولا يكتفي صاحب «سر الصناعة» بهذا القياس. بل يجيب عن الاعتراض بأن الحاجز بين الحرفين المتماثلين يمكن أن يعتبره غيره متمثلا في حركة الحرف الثاني. فلو كان الأمر كذلك في نظر ابن جني لما حدث الادغام في مثل شدّ لأن الحرف الثاني من هذا الفعل متحرّك فلم تحل حركته دون الادغام. ولو كانت في الرتبة قبله لوجب الفصل بها بينهما...»[40].

أما المثال الثاني فهو تغيير مثل «موزان وموعاد إلى ميزان وميعاد. فهذا التغيير ناتج عن تجاور الكسرة والواو. فلو كان بين الحرفين

---

(38) سرّ الصناعة ج 1 ص 31 - 32.

(39) الخصائص ج 2 ص 322.

(40) سرّ الصناعة ج 1 ص 29 - 30.

المذكورين حاجز أي لو كانت الكسرة قبل الميم في المثالين لكانت هذه حاجزا بين الحركة والواو ولم تل الواو الكسرة مباشرة، وإذا لم تلها لم يجب أن نقلبها للحرف الحاجز بينهما»(41).

لقد مثلت مرتبة الحركة من الحرف قضية خلافية قامت لا على مجرّد افتراضات يتصوّرها اللغوي لإقامة الدليل على أنّه نظر فيها من كل جوانبها وأنه واع بكل ما يمكن أن يعترض به عليه، بل قامت على أقوال متباينة قال بها حقا نحاة سجل التاريخ بعض أسمائهم، وليس إثارتها أمرا غريبا إذا اعتبرنا أنّه ليس من الهيّن حلّها بملاحظة جهاز النطق عند التّلفّظ بالحرف وحركته لرهافة ما يفصل بينهما ولصعوبة ضبط الحدّ الذي به ينتهي الحرف ومنه تنطلق الحركة بالاعتماد على السمع أو المعاينة؛ لكن ما فائدة النظر في ما أثاره الاختلاف من جدل حولها؟ إننا نرى في ذلك ثلاث فوائد على الأقل.

منها ما يستخلص من منهج التفكير، تفكير اللغويين، ولا نبالغ إن قلنا منهج التفكير في الثقافة العربية الإسلامية، فبجانب الطرف الذي يعتمد العقل والملاحظة نجد طرفا يكتفي بالظواهر ويعتمد على ما يبدو له مستفادا من خطاب الأعلام يقف عند معناه الحرفي، ويرى فيه دليلا على ما يذهب إليه خاصة إذا ما بدا له يحظى بالإجماع ولو على حساب المعطيات الموضوعية الملموسة.

ومنها ما يتعلق بنوع الحجج المعتمدة للتأييد أو للدحض عند كل الأطراف، فبجانب الحجج الصوتية الصرفية المنتظرة في نطاق مثل هذه القضيّة لأنها لغوية بحت نجد حججا ذات صبغة منطقية محتوى ومصطلحات؛ على أن الأدلّة المحيلة على اللسان هي الأهمّ لأنّها مكّنت من القول الفصل على أسس موضوعية، وهو ما أكسب الموضوع فائدته الثالثة.

فقد أتاح الجدل إمكانية توضيح أمر الحركات وتحديد مكانتها ضمن أصوات اللغة العربية، وقد رأينا أن منهج تصنيف هذه الأصوات لم

---

(41) الخصائص، ج 2 ص 322.

يعرض الحركات على أنّها لا تختلف عن الحروف اختلافا جوهريا، بل فصلها عن أصوات من جنسها رغم أنها لا تختلف عنها إلاّ من حيث مدّتها الزمنيّة ؛ ونعتبر أن الجدل حول مرتبة الحركة مكّن من إعادة الأمور إلى نصابها فقرّب الحركات من حروف المدّ بالتأكيد على أنهما من جنس واحد، وأن تلك ما هي إلاّ حروف صغيرة تندرج في سلسلة التلفظ كسائر الحروف، وقد تسنّى ذلك - رغم الافتقار إلى وسائل قيس دقيقة تمكّن من إدراك ما يتعذر إدراكه بالحسّ - بفضل ملاحظة تعامل الأصوات وما يمكن أن يكون فيه دور للحركة فتساعد عليه أو تمنعه. وهذه هي الحجة القوية التي حلّت الإشكالية نهائيا كما يتجلى ذلك في خطاب النحاة المتأخرين مثل ابن يعيش في قوله : «محلّ الحركة من الحرف بعده لا معه ولا قبله»[42].

(42) شرح الملوكي في التصريف. انظر أيضا على سبيل المثال ؛ شرح المفصل . ج 10. ص 121، الاستربادي ؛ شرح الشافية ج 3 ص 234، نشر دار الكتب العلمية. بيروت 1395م - 1975م.

مفهوم طرد الباب
أو «حمل الشيء على الشيء»
ودوره في التعليل(*)

من المعلوم أن مفهوم التعليل متّصل شديد الاتّصال بالقياس إذ هو عنصر من عناصره أو هو - حسب تحديد علماء الأصول له - ركن من أركانه. فالقياس حسب أبي البركات الأنباري «حمل فرع على أصل بعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع»(1). فالعلة هي ما يخوّل للنحوي الجمع بين ظاهرتين أو استعمالين واعتبارهما متماثلين أو متشابهين وخاضعين لحكم واحد؛ ولا نبالغ أن قلنا إن كل قاعدة من القواعد تستند إلى علّة تعتبر بمقتضاها شاملة للظواهر المعنية بها. فالرفع مثلا حكم كل إسم مسند إليه وعلّته هو تحقيق الإسناد في الاسم المعنيّ؛ ولذا نعتبر أن ممارسة التعليل قديمة قدم النّحو واكبت مخاض هذا العلم وتبلور قواعده واستنباطها لأنه متأصل بالبحث النحوي؛ فليس من قبيل الصّدف أن ينوّه بشأن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي لأنه أوّل من «بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»(2). ولا غرابة كذلك إن تمثل فضل الخليل بن أحمد في مجال النحو في استنباطه «من علل النحو ما لم يستنبطه أحد...»(3). وكل من الحضرمي والخليل من الرواد في تاريخ النحو العربي؛ وقد يتساءل المرء عن أسباب الاستخفاف بالتعليل بل تهجينه قديما

(*) مجلة دراسات لسانية. مجلد 3 - 1997.

(1) لمع الأدلة في أصول النحو ص 42. تحقيق عطية عامر - ابسالا 1963.

(2) الزبيدي طبقات النحويين واللغويين ص 25.

(3) نفسه ص 43.

في حين أنه يعسر تصوّر النحو بدونه، لا شكّ أن ذلك راجع إلى انحصار فائدة هذا العلم - في نظر المستهجنين - في توفيره وسائل عمليّة لضمان استعمال اللغة استعمالا صحيحا خاليا من اللحن والخطإ. فما يجدونه في كتب النّحو مما يعتبرونه إيغالا في التعليل إلى حدّ يبدو لهم معه تكلّفا وتسليطا على اللغة ما ليس منها لا يرون فيه أيّة فائدة بل لا يرون فيه إلاّ تعقيدا للنحو يفضي إلى التنفير منه.

لكن الذين لا ينتظرون من البحث في النحو سوى قواعد بسيطة يكتفى بتطبيقها لضمان الكلام الصحيح هم أنفسهم يشعرون بالحاجة إلى مقدار أدنى من التعليل لتستقيم القواعد وتفهم الأحكام. هذا هو شأن ابن مضاء القرطبي في كتابه «الردّ على النحاة» الذي حمل فيه خاصّة على التعليل حملة شديدة. فهو رغم ذلك يقرّ بالحاجة إليه أو بالأحرى إلى درجة من درجاته وهو ما يسمىّ بالعلل الأول[4].

ومن الجدير بالذّكر أن النحاة ميّزوا بين صنفين من العلل كما جاء مثلا في قول ابن السّراج «اعتلالات النحويين ضربان. ضرب منهما هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب. وضرب يسمى علّة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب وإنّما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها»[5].

فالضرب الأول من العلل هو الذي يسمى أيضا العلل التعليميّة أو العلل الأول. أما الضرب الثاني فيشمل ما يسمى بالعلل القياسية والعلل الجدلية أو العلل الثواني والعلل الثوالث.

وإذا كانت الأولى من صميم القواعد إذ تمثل ما يمكن اعتباره الضوابط التي تقوم عليها فلعلّه يمكن اعتبار الأخرى مجموعة من المفاهيم أو المتصورات التي تهدف إلى ربط الأمور بعضها ببعض

---

(4) كتاب الرد على النحاة ص 151 القاهرة 1366 - 1947.

(5) الأصول في النحو 37/1.

والتقريب بين شتات القواعد والأحكام إن لم نقل التنسيق بينها حتى تبدو مندرجة في منظومة شاملة؛ وهذا ما يسمح بالذهاب إليه نصّ شهير للخليل يشبّه فيه نفسه وهو يمارس التعليل برجل «حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النّظم والأقسام. فحاول البحث عن سرّ إحكامها والأسباب التي تمكّن من فهم تخطيطها والدواعي التي دعت بانيها إلى إقامتها حسب النّظام الذي اختير لها»(6).

على أن مصنّفات أصول النّحو تستعرض مختلف العلل استعراضا لا ينسق بينها ولا يبيّن مدى كل واحدة منها باعتبارها مبدأ تفسيريا يمكن أن يعتمد لتفسير عدد من الظواهرالصرفيّة النّحوية. وأبرز مثال في ذلك قائمة العلل التي يوردها السيوطي نقلا عن أبي عبد الله الحسين ابن موسى الدينوري الجليس ويورد شرح كلّ علّة منها نقلا عن ابن مكتوم فالذي يسترعي الانتباه في هذه القائمة أنها صنفت حسب مقاييس غير واضحة. بل لعلّها معدومة(7).

فهي مثلا تضع على قدم المساواة ما هو مجرّد وصف للعلة من ناحية وما هو تحديد لمحتواها أي لما يعتمد لتبرير الظواهر المعنية. هكذا أدرجت ضمن القائمة «علّة وجوب» و«علّة جواز». وهذا معناه أن العلّة يمكن أن تكون ضرورية ومن ثمّ موحية لأن تكون الظاهرة على ما هي عليه. كما يمكن أن تكون غير ضرورية فيجوز أن تكون الظاهرة على الوجه المعلل أو على غيره كما هو شأن الإمالة. فهي إذا حدثت فعلّتها علّة جواز لأنه يمكن للمتكلّم ألاّ يُميل؛ لذا فكل علّة يمكن أن تنعت إمّا بأنها موحية وإما بأنها مجوّزة. فلا معنى للحديث عن علّة وجوب وعلّة جواز تضافان إلى قائمة العلل وتعتبران علتين قائمتي الذات.

ومن ناحية أخرى فالمصطلحات المستعملة تبدو كلها مميّزة بين علل مختلفة في حين أن بعضها يعود إلى مفاهيم متماثلة أو على الأقل متقاربة. فليست علّة الاستثقال وعلّة التخفيف إلاّ تسميتين لمفهوم واحد

---

(6) الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص 65 مصر 1378 - 1959.

(7) الاقتراح ص 115 وما بعدها.

يتمثل خاصة في تبرير ما يطرأ على الكلمات من تغيير من جراء ما يتحمله المتكلم من عناء سعيا إلى توفير المجهود، ويمكن كذلك أن نرجع علّة المشاكلة وعلّة المجاورة إلى حقل معنوي واحد، إذ الأمر يتعلّق بتكييف الجهاز الحركي في الكلمة أو في التركيب ضمانا للتناسق الإيقاعي.

لا شكّ أن الحديث عن العلل بهذه الطريقة يرجع - بغضّ النظر عن كون السيوطي يكتفي بالجمع والنّقل - إلى كيفية تكوّن المادّة التعليلية فقد انتزعت من النحو وجمع «بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[8]، ومارس النحاة من العلل ما استنبطوه من الكتب المتقدّمة وما أضافوه إليها بدون تنظير يهدف إلى تحديد مدى تطبيق كل علّة وعدد الظواهر التي تفسر بها، ومع ذلك فمن العلل ما اتّسع مجال اعتماده فكان بمثابة مبدإ تفسيري عام، تفسر به ظواهر عديدة مختلفة. هذا هو مثلا شأن مفهوم الاستثقال وما يفضي إليه من التخفيف، فهو يعتمد لتعليل أكثر الظواهر التعامليّة وتبرير التغييرات المنجرّة عنها في بنية الكلمة، وهو كذلك يعتمد لتعليل أحكام إعرابية وظواهر تركيبية كتخصيص الرفع للفاعل والنصب للمفعول من ناحية واحتياج الفعل إلى الاسم في تركيب الجملة واكتفاء الاسم بنفسه لذلك[9].

وفي هذا الصدد بدا لنا مفهوم طرد الباب جديرا بالاهتمام؛ لا شكّ أن هذا المفهوم لم يرد ضمن العلل الأربع والعشرين التي ذكرها السيوطي في كتاب الاقتراح، لكن لا شك في أنه اعتمد لتعليل عدد من الظواهر الهامة في اللغة وأنه لذلك يبدو أوسع مدى من بعض العلل المذكورة في كتب الأصول.

إن مصطلح الطرد يستمدّ مدلوله من المعنى اللغوي العام كما هو الشأن في أكثر المصطلحات النحوية، فالطاء والراء والدال أصول لكلمات تفيد معنى التتابع في اتّجاه واحد، فيقال مثلا لليل والنهار "طردين"

(8) الخصائص ج 1 ص 163.

(9) انظر بحثنا التعليل ونظام اللغة في «نظرات في التراث اللغوي»؛ ص 197 وما بعدها، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993.

لتتابعهما و«اطردت الأشياء» إذا تبع بعضها بعضا»[10] ومن هنا جاء معنى المطرد مقابلا للشاذ باعتبار أن الأوّل يكون على وتيرة واحدة يتبع بعضه بعضا في حين أن الثاني يخرج عن صنفه وينفرد بحكم أو خاصيّة معيّنة ؛ ولا يخفى أن القاعدة رهينة الاطراد في حين أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه كما يقال.

ومن هنا يمكن أن نحدد طرد الباب بأنّه معاملة الظواهر الراجعة إلى باب واحد أو صنف واحد معاملة واحدة واستعمالها على نسق واحد سواء كان أمرها يتعلّق بالتركيب والإعراب أو بالتصرّف في الصيغ ؛ وليس في هذا ما يسترعي الانتباه بصفة خاصة لو كان الالتزام بذلك راجعا إلى نفس السبب أو إلى أسباب متقاربة ؛ لكن المفهوم الذي نتناوله هنا يتعلق بمعاملة واحدة لظواهر منتمية إلى باب واحد أو صنف واحد رغم أن العلة التي تفسر بها تلك المعاملة لا تتوفر إلا في بعضها ؛ فانعدامها في سائرها لا يفضي إلى معاملتها بصفة مغايرة.

فالظواهر المعنية بهذا المفهوم متماثلة في الاستعمال، لكن استعمالها ذلك لا يمكن تفسيره بنفس العلة. فواحدة منها أو أكثر لها علّة صوتية أو معنوية واضحة ، أما البقيّة فلا يجد لها النحوي تفسيرا إلا بحملها على تلك، وهذا هو طرد الباب أو طرد الحكم.

فمن الظواهر التي اعتمد طرد الباب لتعليلها اعراب الفعل المضارع حسب نظرة الكوفيين. فمن المعلوم أن الكوفيين يعتبرون الإعراب أصلا في الفعل كما هو الشأن في الاسم وذلك لنفس الأسباب أي التعبير عن المعاني المختلفة. لذا يقول الاسترابادي على لسانهم :

«أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة، وذلك لأنه تتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه ليبتيّن ذلك الحرف المشترك فيتعيّن المضارع تبعا لتعيّنه. وذلك نحو قولك: لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل

---

(10) لسان العرب.

على كونها للنهي، ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف... ونحو ليضرب جزمه دليل على أن الكلام للأمر ونصبه على كونها لام كي...»[11].

هكذا يكون الإعراب هو العلامة الوحيدة لتحديد المعنى المقصود في هذا القبيل من التراكيب والأفعال، فاشتراك بعض حروف المعاني في الشكل يحدث الالتباس في المعنى والإعراب يزيله، فعلّة إعراب الفعل المضارع في مثل هذه الاستعمالات هو التمييز بين المعاني التي يمكن أن يلتبس بعضها ببعض؛ لكن الإعراب حكم يعم الفعل المضارع حيثما استعمل وسواء اقترن بالحروف المذكورة أو لم يقترن، ومن ثم فالالتباس لا يحدث في كل استعمال وكل سياق، لذا يركن النحاة المذكورين لتعليل إعراب غير الملتبس إلى طرد الباب أي تعميم الحكم على ما ليس هو في حاجة إليه وإن كان يمثل أغلب الاستعمالات؛ يواصل الاستربادي الكلام على لسان الكوفيين في هذا الصدد فيقول «ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب... سواء كانت المواضع الملتبسة أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها فإنّه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته على الأقل»[12].

إنّ مثل هذه الاستعمالات تخلو تماما من الالتباس بل أن الأدوات المصاحبة للمضارع في الأمثلة المذكورة تبث معناها الفريد في الفعل وتوجهه وجهة معينة واحدة، لكن مع ذلك يكون المضارع مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما أي معربا؛ ويذهب الكوفيون إلى أبعد من ذلك عندما يعتبرون أنه لا حاجة إلى الاعراب دوما للتمييز بين معاني الاسم النحوية، فالتباسها مقصور على سياقات معيّنة وعلة رفع الالتباس لا تستقيم إلا لتلك الحالات ولا يمكن تعليل البقية إلا بطرد الباب أو الحكم فقد «طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو أكل الخبز زيد».

---

(11) شرح الكافية ج 4 ص 17 - 18.

(12) نفس المصدر.

وقد اعتمد كذلك مفهوم طرد الباب أو الحكم لتعليل تصريف صيغتين على الأقل من صيغ الفعل؛ فبه يعلل النحاة حذف همزة «أفعل» في المضارع مع كل الضمائر باستثناء ضمير المتكلم؛ ومن المعلوم أن الهمزة الدالة على المتكلم المفرد تلتقي مع الهمزة المزيدة في الصيغة النظرية لتصريف هذا الفعل في المضارع (أأفعل) مما يستثقل. لذا حذفت حسب النحاة الهمزة «الثانية كراهية الجمع بين همزتين لثقل ذلك». لكن حذفها لم يقتصر على الصيغة المسندة إلى المتكلم المفرد بل عمّ جميع الصيغ رغم أنه لم تلتق فيها همزتان وإنما اجتمعت همزة واحدة بحرف من سائر حروف المضارع فلا مجال للاستثقال ولا تعليل للحذف فيها إلا «بأنهم اتبعوا ذلك سائر الباب فقالوا يكرم وتكرم فحذفوا الهمزة وإن لم توجد العلّة فيجري الباب على سنن واحد»[13].

وبنفس المفهوم علل حذف فاء الفعل في المضارع المكسور العين من الفعل المثال الواوي. فقد عللوا حذف الواو «لوقوعها بين ياء وكسرة... وذلك أن الواو نفسها مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة». لكن هذا الثقل لا يكون إلا في الصيغ المسندة إلى ضمائر الغيبة حيث يكون حرف المضارع ياء. أما بقية حروف المضارعة أي الهمزة والتاء والنون فلا يعتبر اجتماعها بالواو ثقيلا. فلا مجال إذن لتعليل حذف الواو في سائر الصيغ المعنية باعتماد الاستخفاف ولم يبق إلا مفهوم طرد الباب علة له، وفي هذا يقول ابن يعيش : «وجعلوا سائر المضارع محمولا ويجري تصريفه على طريقة واحدة»[14].

ويمكن أن نذكر مثالا آخر اعتمد في تعليله مفهوم طرد الباب وإن كان اعتماده مقصورا على فعل بعينه وهو فعل رأى، فمن المعلوم أن عين هذا الفعل - وهي همزة - تحذف في المضارع. وقد علل النحاة حذف هذا الحرف في صيغة المتكلم المفرد بالسعي إلى التخفيف، وذلك لاجتماع همزتين «بينهما ساكن، والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا

---

(13) ابن يعيش شرح المفصل ج 10 ص 59.

(14) نفس المصدر .

فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم...»[15] لكن اجتماع الهمزتين لا يكون الا في هذه الصيغة إذ الصيغ الأخرى لا تتضمن الا همزة واحدة وهي عين الفعل، ولا يفسر حذفها الا بقياسها على صيغة المتكلم المفرد واعتبار طرد حذف العين في صيغة المتكلم على سائر صيغ الباب.

إن التعليل بطرد الباب يمرّ بمرحلتين لتفسير الظواهر المعنية المنتمية إلى باب واحد، ففي المرحة الأولى تعتمد علة صوتية أو معنوية لتعليل عنصر أو أكثر من عناصر الباب وتبرير كيفية استعماله. لكن العلة المعتمدة لا تفي ببقية عناصر الباب-لأنها غير متوفرة فيها، فتحمل تلك العناصر على العنصر المعلل في المرحلة الأولى ويعتبر أن ما كان فيه سحب عليها، وهذا ما يلخصه ابن جني في عنوان باب من أبواب كتابه الخصائص وهو «باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم»[16].

هكذا يبدو مفهوم طرد الباب أو طرد الحكم مبدأ تفسيريا هاما لعدد من الاستعمالات التي يتعذّر تعليلها باعتماد الظواهر التعاملية في الصيغ أو الحاجة إلى التمييز بين المعاني في التراكيب، وتبدو أهميته اولا في أنه يعتمد في ابوّاب كاملة مثل الإعراب - إعراب الأفعال والأسماء - أو تصريف نوع من الافعال المجردة والمزيدة، كما تبدو أهميته في أنه يتناول ظواهر ملموسة فيمثل بالنسبة إليها علة أولى أو علة تعليمية على حد تعبّير القدماء، فهو إذن أساس للقواعد الضابطة لهذه الظواهر.

ومن ناحية أخرى يحيل على سلوك لغوي حقيقي يتمثل في النزعة إلى تعميم خاصية من خصائص معطى واحد لها مبررها الوجيه في ذلك المعطى على سائر المعطيات القريبة منها رغم انعدام المبرر المذكور فيها، وأساس هذا السلوك هو ضرب من القياس يهدف إلى إخضاع الظواهر المتقاربة إلى نفس المعاملة فتكون منتظمة على نسق واحد وتيسّر الاستعمال وتوفر المجهود.

---

(15) نفس المصدر ص 110.

(16) ج 1 ص 213.

ابن جني وبلاغة العربية(*)

لا تعتبر مؤلفات ابن جني مبدئيا من المصادر التي يعتمدها الباحث في فن البلاغة وتاريخه وتطوره وأساليبه، ولا نعرف له كتبا خاصة بهذا الفن، لكن لا يخفى أن أمّهات كتب النحو - وخاصّة ما ألف منها من القرن الثاني إلى القرن الرابع - لا تخلو من ملاحظات وأحيانا من أبواب هي اقرب إلى الاهتمامات البلاغية منها إلى الوصف الهادف إلى التقعيد النحوي. ذلك أن العلوم التي تبحث في اللغة وفنون القول لم يستقل بعضها عن بعض إلا بصفة تدريجية، كما أن تبلور معطياتها شيئا فشيئا وتداخلها لا بدّ أن ينجرّ عنهما احتفاظ بعضها بشيء من مشمولات البعض الآخر. ومن المعلوم أن النحو أو «معاني النحو» ركن أساسي في نظرية النظم الجرجانية» ممّا يدلّ على استمرار العلاقة بين فنّي النحو والبلاغة، ولعلّ هذا ما حدا بالسكاكي أن يضمّن كتابه مفتاح العلوم فصلين استعرض فيهما أهم المعطيات الصرفية والنحوية قبل تناول المسائل البلاغية البحت.

ليس غريبا إذن أن نجد في مؤلفات ابن جنيّ ما يمكن أن يمت بصلة إلى البلاغة ، بالإضافة إلى هذا توجد دواع أخرى تؤهل أبا الفتح لتجاوز العمل النحوي الصرف وتحمله على النظر في الكلام البليغ وأسبابه، من هذه الدواعي اهتمامه بالشعر وشرحه لديوان المتنبي وحماسة أبي تمام وأرجوزة ابي نواس وشيء من أشعار الهذليين، ولئن كان شرحه لغويا نحويا أساسا فإن الشعر باعتباره إبداعا لهو مما يبعث الناظر فيه - وإن كان النحو هو شغله الشاغل - على التعليق على بعض ما جاء فيه من بليغ القول.

(*) حوليات الجامعة التونسية عدد 40، 1996.

ومن ناحية أخرى فانتماء ابن جنيّ إلى المعتزلة أو على الأقل ميله إلى مذهبهم من شأنه أن يحمله على الاهتمام بما دار من جدل حول تأويل بعض ما جاء في القرآن مما يتصل بصفات الله. ومعلوم أن ثنائية الحقيقة والمجاز تمثل محورا من محاور هذا الجدال.

وأخيرا فإن كتاب الخصائص قد وضعه صاحبه ليبرز «ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة»[1]. وحكمة اللغة العربية راجعة إلى الأصول التي اعتمدت في وضعها وكذلك إلى ما توفره للمتكلم من سعة الاستعمال وفنون التعبير. فهي قائمة على أصول ومبادئ عامة تحكم ما يمكن أن يصطلح عليه بتناسق نظامها وتكامل مكوناتها وخضوع قوانينها لما يقتضيه العقل ويستسيغه الحس؛ وهي تمد متكلميها بإمكانيات لا تحصى للتصرف في استعمالها. ولها من «وسيع المذاهب»[2] ومن «الرقة والدقة» ما يملك عليه (أي ابن جنّي) «جانب الفكر حتّى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر»[3]. فالنحوي معجب بإحكام نظامها، والبلاغي معجب ببيانها الذي يبلغ السحر. وإذا كان الأول يعبر عن إعجابه بالغور في أعماق نظامها والنظر في مكوناتها وقواعدها من كلّ الجوانب فان الثاني بتساؤله عن علل هذا النظام وغاياته وأسباب تناسق أجزائه قد يجد الجواب في حاجة المتكلم وظروف الخطاب إلى وسائل ناجعة للتبليغ.

لكلّ هذا لا يخلو كتاب الخصائص وبعض مؤلفات صاحبه الأخرى من ملاحظات - وأحيانا من أبواب نعتبرها - إن جاز التعبير - ذات بعد بلاغي.

وهذا ما جعل علماء البلاغة يعتمدون آراءه ويستفيدون من أقواله ويناقشونها أحيانا. وأحيانا أخرى ينقلونها نقلا. فقد ناقش ابن الأثير رايه في المجاز واعتبره مما «يتطرق إليه النظر»[4]؛ ولئن خالفه الرأي في

---

(1) ج 1 ص 1.

(2) نفسه ص 17.

(3) نفسه ص 47.

(4) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ج 2 ص 84 وما بعدها.

هذا الموضوع فإنه يكاد يكتفي في موضوع «اللفظ والمعنى» بنقل كلامه بدون الإحالة إليه وكأنه من صنعه هو[5].

والجدير بالذكر أن موضوع علاقة النحو بالبلاغة قد حظي بعناية بعض الباحثين. ومن أشمل البحوث التي تناولته كتاب د. عبد القادر حسين الموسوم بأثر النحاة في البحث البلاغي[6] وقد اعتمد فيه على ما وجده من إشارات وملاحظات تمّت إلى البلاغة بصلة عند الخليل وسيبويه والفراء وابن قتيبة والمبرد وثعلب والرماني وابن جنيّ وابن فارس وعبد القاهر الجرجاني؛ كما أن د. حمادي صمود قد أشار في كتابه «التفكير البلاغي عند العرب» إلى دور النحو في التمهيد لنشأة التفكير البلاغي واعتبر أن «حركة جمع اللغة وتقعيدها عند العرب» ألمّت بها «ظروف ساعدت على ربط الصلة بين العمل النحوي والتفكير البلاغي واضطرت اللغويين إلى التعرض إلى جملة من المسائل الحقت في وقت متأخر بالبلاغة بينما كانت في مؤلفاتهم شديدة الصلة بالنحو ممتزجة به[7] وقد وقف بصفة خاصة عند قضية الحقيقة والمجاز معتمدا أساسا على ما قاله ابن جنيّ فيها .

فالموضوع ليس بكرا بل يمكن أن نقول إن كتاب عبد القادر حسين جمع جل أو كل ما يمكن استغلاله من وجهة البحث البلاغي من أقوال النحاة واللغويين المذكورين مما يسهل عمل من يروم مزيدا من التعمق في الموضوع. وهو ما جعلنا أحيانا في غنى عن الإكثار من التفاصيل. ولا نروم في بحثنا هذا مجرد عرض للمادة التي نعتبرها ذات وجه بلاغي بقدر ما نروم إرجاعها إلى جملة من المبادئ والثوابت التي يعتمدها ابن جنيّ في تفكيره. وأحيانا المعتقدات التي توجّه مواقفه. ولهذا الغرض نجمع ما أمكن الوقوف عليه من ملاحظات وإشارات في عدد محدود من المحاور نجملها في ما يلي :

---

(5) نفسه ص 65 وما بعدها؛ انظر ما جاء في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ واغفالها المعاني. «الخصائص ج 1 ص 215 وما بعدها.

(6) مطبعة نهضة مصر 1975.

(7) ص 46 وما بعدها منشورات الجامعة التونسية 1981.

- ثنائية اللفظ والمعنى
- الحقيقة والمجاز
- بلاغة بنية الكلمة

1 - ثنائية اللفظ والمعنى :

لقد خصّص ابن جنيّ لقضية اللفظ والمعنى بابا كاملا من كتاب الخصائص يردّ فيه حسب تعبيره «على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني»[8]. واعتمد فيه على حجج مستمدّة أحيانا من تعليقه على نصوص يعتبرها بليغة وأحيانا أخرى من بنية الكلمات وما يراه فيها من سمات تؤيد موقفه، وما عناية العرب بالألفاظ في رأيه إلا دليل على عنايتها بالمعاني، فهي «كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها»[9] ؛ ذلك أن الألفاظ هي الوسيلة التي بها تبلّغ المعاني ؛ ويسعى ابن جنيّ إلى الاقناع بهذه العلاقة بين الاثنين بتنويع التعبير عنها وتصويرها بصيغ مختلفة، فهي «عنوان معانيها وطريقها إلى إظهار أغراضها ومراميها، وبتحسينها تكون المعاني» أوقع... في السمع وأذهب ... في الدلالة على القصد[10]، وإصلاحها «نظير إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته وتقديسه وإنما المبغي بذلك منه الاحتياط للموعى عليه»[11]، وإنّ زينة الألفاظ «وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها»[12] ؛ فالعناية بالمعنى رهينة العناية باللفظ، و«من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظه وسوء العبارة عنه»[13].

---

(8) ج 1 من ص 215 إلى ص 237.

(9) نفسه ص 215.

(10) نفسه.

(11) نفسه ص 217.

(12) نفسه ص 150.

(13) نفسه ص 217.

ويورد ابن جنيّ أقوالا يعتبرها بليغة ويحلل بعضها ويعلق عليه لإقامة الدليل على ما يذهب إليه. وأهمها البيتان المشهوران :

ولمّا قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطيّ الأباطح

فمن المعلوم أن هذين البيتين من الشواهد الشائعة في كتب البلاغة. والجدير بالملاحظة أنهما اعتمدا في الجدال للذود عن موقفين مختلفين بل متناقضين. فأبو هلال العسكري يعتبرهما مما يدخل في جملة الجيّد لا بمعناهما وإنما بلفظهما ؛ يقول «إن الكلام إذا كان لفظه عذبا وسلسا سهلا ومعناه وسطا دخل في جملة الجيد وجرى مع الرائع النادر» وبعد أن يورد هذه الاقوال يضيف ؛ «وليس تحت هذه الالفاظ كبير معنى وهي رائعة معجبة»[14].

ويمثل هذان البيتان كذلك - حسب ما يفهم من كلام ابن جني - دليل القائلين بعناية العرب بالألفاظ دون المعاني. فمعناهما عندهم «إنّما هو : لما فرغنا من الحجّ ركبنا الطريق راجعين وتحدثنا على ظهور الإبل» ؛ وينبري ابن جنيّ يحللهما ويعلق عليهما واقفا على ما يوحيان به من معان غزيرة دقيقة ؛ من ذلك أن قول الشاعر «كل حاجة» لا تدلّ في رأيه على مجرّد الحج بل تدل على «ما يفيد منه أهل النسيب والرقة وذوو الأهواء والمقة ما لا يفيده غيرهم» من الإشارة إلى «التلاقي» و«التشاكي» و«التخلي» ؛ ولئن كان الشطر الثاني من البيت يحيل على الحجّ ذاته بالكناية عنه بمسح الاركان فإن الشاعر «كأنه صانع» به «عن هذا الموضوع الذي أومأ إليه «بالتعريض الجاري مجرى التصريح» ؛ ثم إن في «قوله اطراف الأحاديث وحيا خفيا ورمزا حلوا» إلى «ما يتعاطاه المحبون ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح. وذلك أحلى وأدمث وأغزل وأنسب من أن يكون مشافهة وكشفا ومصارحة وجهرا» ؛ ويكتفي ابن جنيّ في شأن شطر البيت

(14) نفسه ص 217.

الثاني بالإشارة إلى أن فيه «من الفصاحة ما لا خفاء به. والأمر في هذا أيسر وأعرف وأشهر» ؛ ويخلص من هذا التعليق إلى أن معنى البيتين خلافا لما قيل فيهما «أعلى عندهم وأشدّ تقدّما في نفوسهم من لفظهما وإن عذب موقعه وأنق مستمعه»[15].

لقد رأينا من المفيد توخي بعض التفصيل في تقديم تعليق ابن جنيّ على هذين البيتين لأنهما يمثلان - إن جاز التعبير - قراءة معيّنة لها غايتها تفنيد القول بالعناية بالألفاظ دون المعاني والبرهنة على علو مكانة المعاني، كل ذلك لإقامة الدليل على «شرف» العربية وحكمتها. والجدير بالذكر أن عبد القاهر الجرجاني يعلق أيضا على هذين البيتين تعليقا مفصلا ليبرهن على أن استحسانهما ليس من جهة اللفظ في حدّ ذاته وإنّما هو من جهة النظم. وهو على غرار ابن جنيّ يفصّل القول في معانيهما مؤولا لها تأويلا يختلف بعض الشيء عن تأويل ابن جني متبسطا في تحليل شطر البيت الثاني ؛ فالشطر الأول من البيت الآول يعبر في نظره «عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسننها» وبذلك توخى الشاعر لهذا الغرض «طريقة العموم» وهو يعبر في العجز عن «طواف الوداع» «الذي هو آخر الأمر ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر». ولذا كان تحليل الجرجاني للبيت الثاني أوسع وتعليقه أعمق وكأنه عنده بيت القصيد. فلفظ «الأطراف» تدلّ على الصفة التي يختص بها الرفاق في السّفر من التّصرّف في فنون القول من إشارات وتلويح ورمز وإيماء، وفي ذلك إنباء «عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط كما توجبه ألفة الأصحاب ... وكما يليق بحال من وفق قضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب وتنسم روائح الآحبة والأوطان واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان » ؛ أما عجز البيت الثاني فحلله الجرجاني على أساس الاستعارة التي قام عليها لما فيها من «لطف الوحي» وجعلها «سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به البطائح» ؛ ولئن قال الشاعر «بأعناق المطي» ولم يقل بالمطيّ فلأن «السرعة والبطء» يظهران غالبا في اعناقها»[16].

---

(15) الخصائص ج 1 ص 218 وما بعدها.

(16) أسرار البلاغة ص 21 وما بعدها. تحقيق ريتر اسطنبول 1954.

وبغض النظر عما بين تأويل ابن جني وتأويل الجرجاني من فروق وما اتّسمت به قراءة صاحب أسرار البلاغة من احتشام وإعراض عما يمكن أن يحيل إليه التلميح من أحاديث اهل النسيب وذوي الصبابة المتيّمين. فإن الغاية من التحليلين إقامة الدليل على مكانة المعنى. على أن كلام كليهما يبدو دائرا في نطاق ثنائية اللفظ والمعنى وما ينجرّ عنها من مقارنة عقيمة. لكن نذهب إلى أن تفكير كل من صاحب الخصائص ومصنف دلائل الاعجاز يرجع إلى القول بعلاقة جدلية بين اللفظ والمعنى فلا يمكن أن يسمو أحدهما بدون سموّ الآخر.

لكن حرص ابن جنيّ على بيان ما للغة من علو المكانة «ومن خصائص الحكمة» وما «نيطت به من علائق الإتقان والصنعة»[17] هو الذي حدا به إلى البحث عن أدلة على ذلك في أساليبها التعبيرية وأقوال البلغاء من ناحية وفي ما نسميه بنظامها النحوي والصرفي من ناحية أخرى ؛ وهكذا تبدو قوّة العناية بالمعنى في بناء الكلمة ونسق مكوّناتها والمرتبة النسبية فيها لكل من الحروف الأصول والحروف المزيدة. يقول مثلا «ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوّة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكّنه عندهم[18] ؛ هذا هو شأن حروف المضارعة فقد وضعت في أول الفعل لتدلّ على الفاعل من حيث الحضور والغيبة والعدد أحيانا ؛ لكن لا تدلّ الصدارة وحدها على العناية بالمعنى ومكانته في النفوس. فوضع الحروف المؤدّية لمعنى حشوا هو أيضا دليل على ذلك. فهي بهذه الطريقة تحظى بنوع من الحصانة فتسلم من الحذف. لذا يرى ابن جني أنهم «حشوا بحروف المعاني فحصّنوها بكونها حشوا وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف». بهذا يفسر ابن جني بنية بعض جموع التكسير بما يزاد في وسطها وكذلك بنية التصغير ومكان الياء الدالة عليه.

---

(17) الخصائص ج 1 ص 1.

(18) نفسه ص 224.

هكذا يبحث النحوي عن «خصائص» العربية الدالة على سمو مكانتها وبديع إحكامها في بلاغة استعمالاتها ونظام نحوها. وهما جانبان متماسكان ينتقل ابن جنيّ من أحدهما إلى الآخر ولا يعتبر أنه يقدم حججا تنتمي إلى مستويين مختلفين.

2 - الحقيقة والمجاز :

لقد تناول ابن جنيّ موضوع الحقيقة والمجاز في ثلاثة فصول من كتاب الخصائص[19]. ويمكن أن نعتبر الفصل الأول منها فصلا ذا صبغة فنية يبدأ بحد كلّ من الحقيقة والمجاز ويتضمن بيانا للغايات أو - حسب تعبيره - «المعاني» التي من أجلها يعدل إلى المجاز، كما يتضمّن تعليقا على شواهد متنوعة تهدف إلى إقامة الحجة على توفر هذه المعاني فيها ؛ لكن الفصلين الآخرين يغلب عليهما ما يمكن اعتباره موقفا عقانديا لا شكّ فيه ونظرة إلى اللغة ذات توجّه مذهبي.

عرف ابن جنيّ الحقيقة بأنها «ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة» والمجاز «بأنه ما كان بضد ذلك»[20] وليس في هذا الحد ما يلفت الانتباه أو يضيف شيئا إلى ما شاع من تعريف لهذين المفهومين. ويعتبر ابن جنيّ أنّه «إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، ويتمثل الاتساع حسب ما يفهم من تعليقه على ما أورده من الشواهد في زيادة أسماء أو صفات لما عبّر عنه مجازا، فتسمية الفرس بالبحر - مثلا - زيادة في أسمائه «حتّى أنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتّساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء» وهذا من شأنه أن يبعث الظنّ أن الاسم المعني يوضع على قدم المساواة مع الأسماء المعهودة التي تعتبر حقيقة ؛ لكن ذلك لم يخف عن ابن جني فقيّد الأمر بلزوم وجود «قرينة تسقط الشبهة».

أما التشبيه فيفهم من تفسيره بأنه تارة وجه الشبه، فالفرس يشبه بالبحر «لأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه»، وهو تارة أخرى

---

(19) ج 2 من ص 442 إلى ص 457. جح 3 من ص 245 إلى ص 455.

(20) نفسه ج 2 ص 442.

مجرد المقارنة بين المشبه والمشبّه به. فالحب وصف بأنه «متغلغل» وهذا تشبيه «ما ينتقل ويزول بما لا يزول وينتقل» .... ويفهم من التأكيد بأنه ينتج عادة من تشبيه «العرض بالجوهر» أو الإخبار «عن العرض بما يخبر به عن الجوهر وهذا تعال بالعرض وتفخيم منه إذ صير إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين» ؛ ويبدو لنا ان هذا التصنيف لمعاني التشبيه لا يخلو من التكلف. فالتشبيه هو المشرّع للمجاز في الأمثلة التي حللها ابن جني ولا يمكن وضعه على قدم المساواة مع التأكيد والتفخيم. فالتشبيه وسيلة والتأكيد أو التفخيم أو غيرهما هو المقصود منه.

ولئن انطلق ابن جني في تحديد المجاز - حسب ما يبدو - من الكلمة يعدل بها عما وضعت له في اللغة فإنه بعد ذلك يوسّع مفهوم المجاز إلى العدول عن أنماط بنية الجملة كما يقرّها النحو إذ يقول : «ومن المجاز كثير من الشجاعة في اللغة من الحذف والزيادات والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف»[21]. ومعلوم أن ابن جني خصص لما سمّاه بشجاعة العربية فصلا طويلا تناول فيه الحذف والتقديم والفروق والفصول والحمل على المعنى والتحريف[22] ؛ والواقع أنه حرص أساسا في هذا الباب على بيان ما يطرأ على الأنماط النظرية للجملة العربية من التغييرات المذكورة معللا ما يجوز منها وما لا يجوز أو ما يعتبر ضعيفا وذلك على أساس قواعد النحو ومبادئه العامة وخاصة ما يتعلق منها بالعمل. ولا نكاد نجد في الباب تقييما لهذه التغييرات من وجهة نظر تعبيرية بلاغية ؛ على أنه يمكن الوقوف على ملاحظات متفرقة في كتاب الخصائص وكذلك في كتاب المحتسب في القراءات الشاذة[23].

ونكتفي بالنظر في مثال من التقديم والتأخير وآخر من الحذف اخترناهما لدلالتهما على طريقة ابن جني في توظيف النحو في سبيل بلاغة التعبير وتوظيف الخطاب لتبرير الخروج عما تقتضية القواعد في

(21) نفسه ص 446.

(22) نفسه من ص 360 إلى ص 441.

(23) المحتسب ج 1 ص 65. انظر أيضا تفصيل ذلك في كتاب «اثر النحاة في البحث البلاغي».

الأصل. ويتعلق المثال الأول بمرتبة المفعول به. ينطلق ابن جني من «أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة ترد بعد الفاعل». ثم يستعرض مراتبه المتعاقبة بالنسبة إلى الفاعل وما قد ينجرّ عن ذلك من تغير في حكمه الإعرابي لتغيّر دوره في الجملة عندما يضطلع بدور المسند إليه مبتدأ أو نائب فاعل. ونحن نورد كلامه نموذجا لطريقة صاحب المحتسب في التحليل.

«... فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا ضرب عمرا زيد. فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا : عمرا ضربه زيد. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه الجملة وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة. فقالوا عمرو ضربه زيد - ثم زادوا على هذه الرتبة فقالوا عمرو ضرب زيد فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره - ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل وبنوه على أنه مخصوص به وألغوا ذلك الفاعل مظهرا أو مضمرا فقالوا ضرب عمرو».

هذه ست مراتب يوفرها النحو ويتصرف فيها المتكلم ويختار منها ما يلائم درجة عنايته بالمفعول ويحقق حرصه على إبرازه ولفت الانتباه إليه.

أما المثال الثاني فيتعلق بحذف الصفة. فـ «القياس يكاد يحظره» على حد تعبير صاحب الخصائص لما تضطلع به الصفة من تخصيص وبيان وتجنّبه من «الإلباس». وكل ذلك من «مقامات الإسهاب والاطناب لا من مظانّ الإيجاز والاختصار». ولئن أمكن حذف الصفة في الشعر فهي لا تحذف مبدئيا في غيره إلا إذا سمحت بها الحال أو وجدت قرينة تدل على أنها منوية. والحال الدّالة عليها يمكن أن تكون ما في التلفظ «من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم». وذلك شأن حذفها في مثال سيبويه : «سير عليه ليل» بمعنى ليل طويل أو في قوله : «سألناه فوجدناه إنسانا» «فتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنسانا سمحا أو جوادا». ويمكن أن تكون الحال ملامح المتكلم وما يصدر عنه من حركات فإذا قلت سألناه فكان إنسانا و«تزوي وجهك وتقطّبه» أغنى ذلك عن قولك «إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخّلا».

ولعلّ أهمّ ما يلفت الانتباه في معالجة ابن جني لموضوع المجاز اعتباره «أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة»[24]. فعامة الأفعال حسب عبارته مجاز لأن الفعل «يفاد منه معنى الجنسية - والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الحاضر والآتي من كل من وجد منه الفعل. فقولك قام زيد مجاز لا حقيقة لأنه حسب تعبيره «لا يجتمع لانسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم». وإسناد القيام إلى فاعل واحد في وقت واحد محدود عدول بمعناه نحو التضييق وهو بمثابة وضع الكل موضع البعض». والأسماء بما فيها الأعلام قد تستعمل استعمالا مجازيا فيكون الكلام كله قائما على المجاز. فإذا قلت ضربت عمرا كان الفعل مجازا لأنك «فعلت بعض الضرب لا جميعه» وكذلك الاسم لأنك «إنما ضربت بعضه لا جميعه».

وممّا لا شكّ فيه أن رأي ابن جني هذا راجع إلى معتقده الديني فهو معتزلي أو متأثر ببعض آراء المعتزلة. ومن المعلوم أن القول بأن الإنسان خالق لأفعاله حرّ في اختياره ما يبادر إليه منها من مبادئ هذه الفرقة؛ واعتبار ابن جنيّ أن «عامّة الأفعال» جارية على المجاز طريق إلى تأويل ما جاء في القرآن من أفعال مسندة إلى الخالق. وفي ذلك يقول صراحة: «وكذلك أفعال القديم سبحانه نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله. ألا ترى أنه - عز اسمه - لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا. «ولو كان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عزّ وعلا»[25]. واعتبار أنه خالق أفعال العباد كلها يحول في نظر المعتزلة دون إثبات العدل الالهي. ولا يخفى أن العدل والتوحيد من أهم أركان فلسفتهم. وليس من قبيل الصدف إن قال ابن جني في سياق حديثه عن أفعال الخالق: «ولسنا نثبت له سبحانه علما لأنه عالم بنفسه».

وهكذا يوسّع ابن جني مجال المجاز أيما توسيع لتفسير كيفية الانتقال من اللغة إلى الكلام وما يقتضيه ذلك من تكييف للكلمة يحقق ملاءمتها للمقصود. فاللغة نظام من العلامات «الغفل» إن جاز التعبير.

---

(24) الخصائص ج 2 ص 447 وما بعدها.

(25) نفسه ص 449.

كلماتها قبل الاستعمال خالية من التقييد مما يجعلها صالحة بالقوة لتستعمل في ما لا يحصى من السياقات، ولكن بمجرد أن يوظفها المتكلم في خطاب من خطاباته توسم بما يضبطها ويقيّدها بالنظر إلى دواعي الخطاب لتصير صالحة له ملائمة لغاياته؛ هذا الوسم أو التقييد هو الذي يعتبره ابن جني عدولا بها عن الحقيقة إلى المجاز، وكأنه يدرك ما في اعتباره ذلك من تعميم لظاهرة المجاز وتأكيد لسعته و«استمراره» على الالسنة. فلذا سمي الباب المعني «باب في أن المجاز إذ كثر لحق بالحقيقة»[26]، وفعلا فإذا كان للمجاز من السعة ما يقوله صاحب الخصائص لم يبق للتمييز بينه وبين الحقيقة كبير معنى.

لكن هذا المصطلح يستعيد معناه الفني البلاغي عندما يستعمله ابن جني في الباب الذي وسمه «بباب ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية» حيث يتناول قضية لها علاقة متينة بمعتقده ويقف فيها موقفا ملائما للاتجاه المعتزليّ، وهي إمكانية وجود المجاز في القرآن؛ وبديهي أن يقر ابن جنيّ بوجوده ويؤكد ذلك ويندّد بمنكريه؛ وهو يستعرض في هذا الفصل عددا من الآيات مثل «لما خلقت بيدي»[27]، و«فأينما تولّوا فثمّ وجه الله»[28] و«يبقى وجه ربّك»[29]. فيعوذ بالله من ضعف من فسّرها على أساس المعنى الحقيقي لليد والوجه باعتبارهما «أعضاء له»[30]؛ فهذه الأسماء وغيرها استعملت هنا مجازا لإفادة القوة والاتجاه - جريا على ما يألفه الذين خاطبهم الله فلا يمكن أن يفهموها ويدركوا الأغراض منها إلا «حسب عرفهم وعادتهم» في استعمال لغتهم[31]، ويشير ابن جني في لهجة محتدة ساخرة في آن واحد إلى «من طغى به جهله وغلبت عليه شقوته حتّى قال في قوله تعالى (يوم يكشف عن ساق) إنه أراد بها عضو القديم وإنها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة

(26) نفسه ص 447.

(27) سورة ص 75.

(28) سورة البقرة 115.

(29) سورة الرحمان 27.

(30) خ. 247/3.

(31) نفسه.

للأماكن وإنها ذات شعر وكذا وكذا مما تتايعوا في شناعته وركسوا في غوايته»[32] ؛ فالساق تفيد هنا مجازا شدة الأمر كما يشهد على ذلك استعمالها في بعض كلام العرب، ويعتبر ابن جني في النهاية أن مجرد الوقوف على هذه الدقائق وأمثالها كاف لسعادة من «أقام ... على خدمة هذا العلم ستين سنة».

3 - غلبة الفروع على الأصول وخرق الأصول :

ومن الوجوه البلاغية التي يتعرض لها ابن جني التشبيه المقلوب في «باب من غلبة الفروع على الأصول». فينطلق من مثال شعر لذي الرمة هو «ورمل كاوراك العذارى قطعته» فيرى فيه قلبا لما هو مألوف، فقد جعل الشاعر الاصل فرعا والفرع أصلا. فالعادة والعرف في نحو هذا أن تُشبّه أعجاز النساء «بكثبان الانقاء»[33] ويعلق على ذلك بأن الشاعر كأنه شبّه الحقيقة بالمجاز «فأفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد».

لكن لا يبدو لنا أن الغاية من ذلك هي معالجة التشبيه المقلوب بقدر ما هي تبرير منهج النحاة في معالجة بعض الظواهر وتفسيرها بالانطلاق من الفرع لا من الأصل بل بتعليل الاصل بما هو في الفرع : من ذلك تفسيرهم إعراب «الآحاد بالحروف» كإعراب الأسماء الخمسة» فالأصل عند النحاة في إعراب المفرد هو الحركات، وأما الإعراب بالحروف فيعتبر فرعا ومجاله المثنى والجمع، لكنهم عللوا إعراب الأسماء الخمسة بحمله على إعراب المثنى والجمع وبذلك قيس الأصل على الفرع. ويرى ابن جني أن ما يخوّل للنحاة قلب الأمور أن العرب فعلوا ذلك في استعمالهم للغتهم «فلمّا كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين - جاز لصاحب العلم الذي جمع شعاعه وشرع أوضاعه - أن يرى فيه نحوا ما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا وأن يعتقدوا في الموضع نحوا مما اعتقدوا في امثاله لا سيما والقياس إليه مصغ وله قابل...»[34].

(32) نفسه ص 251.

(33) ج 1 ص 302.

(34) نفسه ص 308 - 309.

لكن البليغ وخاصة الشاعر قد يجوز له من التصرف في اللغة وإخضاعها لمشيئته ما لا يمكن للنحوي أن يقدم عليه في تفسيره الظواهر وتعليلها. فالشاعر الفحل يرتكب الضرورات وإن كانت قبيحة ويرتكب من «انخراق الأصول ما يرتكب» ولكن ليس ذلك «بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته» بل إنه دليل على ثقته بنفسه وامتلاكه لناصية اللغة يفعل بها ما يشاء ؛ فارتكابه ذلك حجة على أنه لا يخاف الصعب بل يختاره، ولا يحجم عن الخطر بل يواجهه. مثله في ذلك مثل الفارس المغوار «مجرى الجموح بلا لجام ووارد الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام» وهو لا يجهل ان سبيل النجاة في أن يمسك بلجام جواده ويشهر سلاحه. «لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه»[35].

فكأن ابن جني يعتبر أن للشاعر الفحل أن يتصرف في اللغة فيخضعها لمشيئته ويحمّلها ما قد لا تحتمله قواعدها ويخرق اصولها لما له من قوّة الطبع و«لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده... وافق بذلك قابلا له أو صادف غير أنس به».

4 - بلاغة بنية الكلمة :

من الخصائص التي يمكن أن نعتبرها لاحقة بمجال البلاغة - ولو لم تحظ حسب ما يبدو لنا بما تستحقه من العناية عند الخلف - ما رآه ابن جني في بنية الكلمة وتصويرها لمعناها تصويرا محسوسا يوحي به ويجسمه. ويمكن جمع ملاحظاته حول هذه الظاهرة في محاور ثلاثة : العدول عن معتاد اللفظ. وقوة اللفظ لقوة المعنى. وإمساس الألفاظ أشباه المعاني.

فالعدول عن معتاد اللفظ هو إنحراف عن المألوف من الصيغ إلى ما هو منها أقل استعمالا ودورانا على اللسان كالوصف بطوال عوض طويل وعراض بدلا من عريض وخفاف مكان خفيف وقلال مكان قليل وسراع

(35) نفسه ج 2، ص 392.

مكان سريع - ويعتبر ابن جني ان صيغة فعال أبلغ في هذه الأمثلة «وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة»، ويفسر ذلك بأن فعيل «هي الباب المطرد»، فكأن اطرادها يضعف من دلالتها على معناها أو يحدّ من طاقتها التعبيرية. فإذا «أريد المبالغة عدلت إلى فعال»[36]. والملاحظ هنا أن صيغة فعال ليس لها في ذاتها ما يجعلها أشد ملاءمة للمعنى وأكثر إفادة. ولكنها أقل شيوعا واستعمالا ومن ثم فاستعمالها يفاجئ المخاطب فيشد انتباهه فيتحقق بها غرض المتكلم، وقيمتها إذن هي في مقابلتها بما هو جار مألوف. ولعله يحسن الإشارة إلى أن ابن جني استعمل مفهوم المخالفة بين الصيغ لتحليل اختلاف حركة عين الفعل في الماضي والمضارع وبيان أن «الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة» على حدّ تعبيره، واعتبر أنه كلما ازداد الخلاف كان في ذلك قوّة الدلالة على الزمان[37]. فالاختلاف هنا قرينة غايتها التمييز بين الصيغ لغرض نحوي دلالي. والاختلاف في الصفات المذكورة غايته تعبيرية بلاغية.

ويمكن أن نعتبر أن مفهوم الاختلاف كامن وراء اعتباره أنه يوجد ضرب من التطابق بين قوة اللفظ وقوة المعنى. لكن الاختلاف قائم هنا لا على مجرد اختلاف في الحركات بل خاصة على اختلاف في عدد الأحرف. ويقصد ابن جني بقوّة المعنى ما يفيده من شدّة وتفخيم وتكثير وتجدّد ومبالغة. أما قوّة اللفظ فتتمثل في ما زيد فيه من الحروف وخاصّة ما كرّر منها ؛ ويقدم ابن جني شبه قاعدة توازي بين المعنى والزيادة. فيقول : «وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به»[38]. ويرى أن ذلك يتحقق في عدد من صيغ الفعل والاسم، منها صيغة افعوعل مثل اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذلك اعشوشب للتعبير عن كثرة العشب. إلا أن الصيغة الاصلية التي يطرد فيها التكرير هي «فعّل» وهي الصيغة التي يعتبرها النحاة مفيدة للمبالغة وتكرير الفعل. وكأن التضعيف فيها يرمز إلى ذلك ويصوّره لفظا فتوحي طريقة التلفظ بالمبالغة والتكثير

(36) نفسه ج 3 ص 366.

(37) نفسه ج 1 ص 375.

(38) نفسه 3 ص 268.

بغض النظر عن إدراك المعنى المعجمي المستفاد من الفعل المعني ؛ والتضعيف يفيد ذلك أيضا في الصفات مثل وضّاء عوضا عن وضيء وملاّح مكان مليح. وهذا هو شأن الأسماء الدّالة على أصحاب المهن كالعطّار والقصّار، «فقد جاءت عينها مكررة «لكثرة تعاطي هذه الأشياء» من قبل أصحابها. فكأن تكرير العين يحاكي ما تقتضيه هذه المهن من الإعادة لنفس الحركات والسلوك[39].

هذا يجرنا إلى الحديث عما يسميه ابن جني «إمساس الالفاظ أشباه المعاني»[40] ومفاده أن الأصوات التي تتكون منها الكلمات تصوّر المعنى لفظا وتجعله ملموسا، فهي تارة تحاكي الأصوات المصاحبة للأحداث، وطورا تعين على تصوّر الحدث وتجسيمه في الخيال، وطورا آخر توازي تعاقب أجزائه.

ينطلق ابن جني مما أشار إليه الخليل من التمييز بين صوت الجندب وصوت البازي فيقال للأول صرّ لما فيه من الاستطالة والمدّ وللثاني صرصر لما فيه من التقطيع والترجيع ؛ كما يستغلّ إشارة الخليل إلى «الحكاية المضاعفة» في مثل صرصر وصلصلة وزلزلة وقلقلة ويعتبر أنه يوجد منها الكثير في اللغة ملاحظا أنهم «جعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر»[41].

ولنفس الغرض يستشهد بسيبويه عندما ذكر المصادر «التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني «مثل النزوان والغليان - فهي كلها تدور حول الاهتزاز والحركة والاضطراب»[42] ولئن كانت غاية سيبويه في هذا هي مجرّد استعراض ما جاء من المصادر المنتمية إلى حقل معنوي واحد على مثال واحد فإن ابن جني يؤوّل كلامه تأويلا يؤيد ما يذهب إليه هو. فيأخذه منطلقا للقول بشيوع مشاكلة أصوات الكلمة لمعانيها، وللبحث في خصائص الأصوات أو تعاقبها باعتبارها أدلة على ذلك، فهم -

(39) نفسه ج 3 ص 264 - 268.

(40) نفسه ج 3 ص 152 - 153 كتاب العين ج 1 ص 55 - 56.

(41) نفسه ج 3 ص 152 - 153 كتاب العين ج 1 ص 55 - 56.

(42) الكتاب ج 4 ص 17.

على حدّ تعبيره - «كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها - وذلك أكثر مما نقدّره وأضعاف ما نستشعره» [43] وذلك يتجلى في مظاهر عدة، منها التمييز بين الخضم والقضم فقد «اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث»؛ ومنه الفرق الذي بين القصم والقسم. فخصّ الأول بأقوى الحرفين وهو الصاد لأن القصم «يكون معه الدقّ»؛ ومن ذلك ما يبدو أكثر تفننا في ملاءمة الكلمة لمعناها بتعاقب مكوناتها حسب توالي أجزائها المعنوية. فالأفعال التي على وزن استفعل تستهل بالحروف المزيدة تعقبها الحروف الأصول: «وهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك» حسب ما يقول ابن جنّي. فهي الطلب والالتماس بواسطة الزيادة والمطلوب بواسطة الحروف الأصول وكما أنّ الطلب يسبق المطلوب فإن الجزء المفيد له سابق للجزء الدال على ما يطلب. إن ما يستنتج من هذا أن العلاقة بين المادة الصوتية المكونة للكلمة ومعناها نتيجة اصطلاح مشروط، وبذلك تنعدم سمة الاعتباط فيها أو على الأقلّ تزول من رصيد هامّ من الكلمات. والجدير بالملاحظة أن هذا الموقف يرتبط بافتراض ابن جني بأن اللغة يمكن أن تكون في الأصل محاكاة للأصوات، فإذا كان الأمر كذلك فليس غريبا أن يحمل اللفظ صورة للمعنى فيكون أقرب إلى الرمز منه إلى مجرّد العلامة؛ والمهم من كل هذا أن صاحب الخصائص يعتبر أن اللغة توفر للمتكلم رصيدا من الكلمات المهيأة لتدعم الكلام بما في لفظها ما يجسّم معناها ويجعله ملموسا ييسّر التصوّر.

أن خطاب ابن جني حول اللغة العربية هو خطاب المعجَب بها المؤمن بإحكام نظامها وتماسك عناصرها ومنطق قواعدها وعمق بيانها. فمن الطبيعي أن يتوخى في حديثه عنها لغة متأنقة تكشف عن محاسنها وتقيم الدليل على «سعة مذاهبها». ولئن كانت لغة التحليل النحوي الجافة هي الغالبة في مؤلفاته فإن خطابه فيه الكثير من الألفاظ والعبارات الهادفة إلى التنويه ببلاغة الكلام ووصف محاسنه وبيان تأثيره في النفوس.

---

(43) الخصائص ج 3 ص 157 وما بعدها.

إن الرصيد اللغوي الذي يستعمله ابن جني ثريّ ينتمي إلى سجلات متنوعة وحقول مختلفة. منها ما يحيل على الحواس كالذوق (عذوبة - حلو - ماء اللفظ) واللمس (صقال - أدمث) ومنها ما يحيل على أحاسيس النفس (تأنس النفس به، أنفت النفس لمستعمله)، ومنها ما هو من مجال الأخلاق (شريف، رفيع، سام)، ومنها ما هو من حقل الزينة والوشي (نمق، زخرف، وشيّ، دبّج)...

وقد وظّف هذا الرصيد في احكام تتعلق بكل ما يتّصل بالكلام البليغ من لفظ ومعنى ومتكلم ومخاطب : فاللفظ يصلح ويهذّب ؛ ويرتّب، ويحبّر، وتحمى حواشيه، ويصقّل ويرهف، وينمّق، ويزخرف، ويدبّج، ويوشى، ويصقل، وله طلاوة وعذوبة، والمعنى شريف وفاخر وسام فيحصّن ويرجّب ويوقر.

أمّا المتكلّم البليغ فتارة يخفي غرضه فيكتفي بالوحي الخفيف والرمز الحلو والتلميح والإيماء، وطورا يكشف عن نواياه فيجهر ويصارح، وتتظافر براعة المتكلم مع ما يتوفر في اللفظ والمعنى من محاسن لينفذ الخطاب إلى السامع فيمتلك قلبه ويؤثر في نفسه فتأنس به وتأنق لمستمعه. ويقع قلبه في مصايده وأشراكه. ومن الكلام ما لا تصمد أمامه القلوب القاسية «فتعنو له ميعة الماضي الصليب».

هكذا فإن إعجاب ابن جني باللغة العربية حمله - وهو النحوي المتضلع في قواعدها الملم بما اطرد فيها وشذّ، وما كان قياسيا وسماعيا، المتعمق في عللها - على البحث عن الخصائص التي تبرر مكانتها بل تفوّقها على سائر اللغات لا في نظامها النحوي فحسب بل كذلك في كلماتها وفي استعمال الناس لها الاستعمال الذي يفي بالقصد وينفذ إلى المخاطب ويشدّ انتباهه ويؤثر في نفسه، وكلّ هذا من قبيل ما يتناول في البلاغة أو في تحليل الأسلوب ؛ والواقع أنه لا يوجد في نظر ابن جني فاصل بين الاثنين. فمنهج النحاة في التحليل والتعليل لا يختلف في أصله عن استعمال العرب للغتهم وتصرفهم فيها، والمتكلم يعتمد في كلامه ما يقتضيه النحو ولكنه يستغل كل ما يبيحه أيضا. فليس غريبا إذن أن تكون بعض كتب ابن جني كتب بلاغة في جانب من جوانبها وخاصة كتاب الخصائص.

«ولما قضينا من منى كلّ حاجة...»(*)
نموذج من اختلافات التأويل

ولما قضينا من منى كل حاجة	ومسّح بالأركان من هو ماسح
وشدّت على حدب المهارى رحالنا	ولا ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا	وسالت بأعناق المطي الأباطح

هذه ثلاثة أبيات توردها بعض المصادر غير منسوبة وبعضها ينسبها إلى كثير عزة أو يزيد بن الطثرية أو المضرّب بن كعب بن زهير، وقد جاءت في أمالي الشريف المرتضى ضمن ثمانية أبيات لكثير عزة، وفي بعض طبعات ديوان كثيّر عزّة وردت إثر قصيدة له على نفس القافية.

وهي من أشهر الأبيات التي استشهد بها عدد من أعلام البلاغة والنقد لتأييد ما يذهبون إليه من فصاحة اللفظ أو بلاغة المعنى فيستدلّ بها على مواقف متباينة بل أحيانا متناقضة. كما اعتمدها بعضهم للوقوف عند بعض الصور وتحليلها.

وهذه الأبيات - وخاصة الأول والثالث منها - جديرة بالبحث لأسباب عديدة ؛ أولها وأقلّها طرافة نسبتها لأن التردد في نسبة بيت أو قصيدة من مألوف الأمور، فقد نسبت كما رأينا إلى ثلاثة شعراء مختلفين، ومن أعلام البلاغة والنقد من سكت عن قائلها وكأن أمره لم يعد ذا بال بمجرّد أن أصبحت معيارا يقاس به الخطاب وتجسم به

(*) ندوة النص والقراءة : مناهج وقضايا، كلية الآداب بمنوبة 26 - 28 أفريل 2001.

خصائصه، ولعلّه قد انجرّ عن السكوت عن قائلها وعن البحث عن ظروف إنشادها فتح باب التأويل والذهاب فيه مذاهب متباينة وأحيانا متناقضة كما سنرى ذلك.

السبب الثاني الذي تلفت هذه الأبيات من أجله النظر هو كيفية تناقل التأويلات في شأنها ؛ فأقدم من استشهد بها حسب ما نعلم ابن قتيبة (828/213 - 889/276) في الشعر والشعراء (1/13). فاتخذها مثالا لما يعتبره في درجة ثانية من الشعر أو ما يسميه ضربا ثانيا وهو الذي «حسن لفظه وحلا» ولكن لا فائدة معنوية تجنى منه ؛ ويذهب هذا المذهب ايضا ابن طباطبا (ت 933/322) في عيار الشعر إذ يدرج الأبيات المعنية في ما يسمّيه «الأبيات الحسنة الألفاظ المستعذبة الرائقة سماعا الواهية تحصيلا ومعنى» (138) ؛ وقدامة بن جعفر في نقد الشعر (توفي تقريبا في بداية العقد الثالث من القرن الرابع) يوردها في باب اللفظ الذي «يكون سمحا سهل مخارج الحروف... عليه رونق الفصاحة»، والشعر المعني بهذا خال من سائر النعوت وخاصّة من نعت «ائتلاف اللفظ مع المعني (6-12) ؛ والباقلاني (ت 1012/403) يعتبرها في كتابه إعجاز القرآن «من الشعر الذي يحلو لفظه وتقلّ فوائده...» فهي «ألفاظ بديعة المطالع والمقاطع... قليلة المعاني والفوائد» (221) ؛ فالملاحظ هنا أن هؤلاء الأعلام الثلاثة تبنّوا رأي ابن قتيبة وحكموا على هذه الأبيات حكمه، ولكنهم لا يحيلون عليه ولا يعتبر كلّ واحد منهم أنه سبق إلى ما ذهب إليه.

ونلاحظ نفس السلوك في شأن تناقل الموقف المعاكس من هذه الأبيات، فأقدم من نعلم أنه اعتبر هذين البيتين بليغين معنويا هو ابن جنيّ فعلّق عليهما تعليقا مفصّلا (الخصائص 218/1)، وقد اتخذهما حجة للردّ على من اعتبر أن العرب تعتني باللفظ دون المعنى ؛ ولم يتردّد ابن الأثير (558-637) في نقل كلام ابن جنيّ بحذافيره فقدمه كأنه من تحريره إذ افتتحه بقوله : «ولنذكرها هنا في الردّ عليهم (أي على من ادعى عناية العرب باللفظ دون المعنى) ما إذا تأمله الناظر في كتابنا عرف منه ما يؤنقه ويذهب به الاستحسان كل مذهب فنقول...» (المثل السائر 1/65-69)، وهذا كلام ابن جنيّ حرفيا.

هكذا فكما أن هذه الأبيات صارت مما يمكن أن يقوله أكثر من شاعر، فكأن ما قيل فيها أصبح مما لا حرج في أخذه وتبنّيه والإيهام بأنه من صنع كل من يقوله.

لقد وقف أعلام البلاغة والنقد من هذين البيتين مواقف متباينة لكنها تندرج كلّها بوجه من الوجوه في إشكالية ثنائية اللفظ والمعنى، ويمكن إرجاعها إلى ثلاثة مواقف ؛ أولها موقف ابن قتيبة ومن اقتفى أثره ويتمثل في أنها كما رأينا حسنة اللفظ لكن لا تجد فائدة في معناها، ويشترك القائلون بهذا في انهم صنّفوا الشعر - وبعضهم الكلام عامّة - حسب نعوت خاصة باللفظ وأخرى خاصّة بالمعنى، فالشعر عند ابن قتيبة أربعة أضرب : ما حسن لفظه وجاد معناه، وما حسن لفظه وخلا معناه من الفائدة، وما جاد معناه وقصر لفظه عن آدائه، وما تأخّر كل من لفظه ومعناه ؛ وهو عند ابن طباطبا ثلاثة أصناف : الحسن الألفاظ الواهي المعنى والحسن المعاني الواهي الألفاظ والحسن المعاني والألفاظ ؛ أما قدامة فيعتمد في تصنيفه على ثمانية عناصر أربعة منها مفردة وهي اللفظ والمعنى والوزن والتقفية، وأربعة مركّبة وهي ائتلاف اللفظ مع المعنى وائتلاف اللفظ مع الوزن وائتلاف المعنى مع الوزن وائتلاف المعنى مع القافية وبهذا كان الشعر عنده ثمانية أجناس.

ولئن أوهم التصنيف مبدئيا بسعي الناقد إلى موضوعية التناول فإن النعوت المستعملة للحكم في كل من اللفظ والمعنى من قبيل الصفات العامّة ؛ فهي بالنسبة إلى اللفظ - باستثناء ما قيل حول سهولة المخارج - حسن وجيّد وسمح ورديء وبشع، وهي بالنسبة إلى المعنى عديم الفائدة واه قليل المعنى... ولا تجد في مفهوم الفائدة ما يدلّنا على ماهية المعنى الجدير بالاستحسان ؛ لخّص ابن قتيبة معنى الأبيات الثلاثة بقوله : «وإن نظرت إلى ما تحتها من المعنى وجدته: ولما قطعنا أيّام منى واستلمنا الأركان وعالينا إبلنا الأنضاء ومضى الناس لا ينتظر الغادي الرائح ابتدأنا في الحديث وسارت المطيّ في الأباطح» (13/1) ؛ ويعتبر ابن قتيبة هذا التلخيص كافيا للتدليل على قلّة الفائدة من هذا الشعر ؛ وبهذه الطريقة في تأويل المعنى ليس من العسير الاستخفاف بأروع النصوص وبأمهات

الانتاج الأدبي خاصة إذا ما طولب منها مثلا بأن تعلمنا بما نجهل وتطلعنا على معان خارجة عن المألوف ؛ ومن هذا المنظور فإن ما تبلّغه هذه الأبيات حسب تأويل ابن قتيبة ليس فيه ما يلفت الانتباه. فالانتهاء من الحج واستلام الأركان وركوب المطايا وسيرها في الأبطح كل هذا من عادي الأمور ومما يتكرر كلّ موسم ولربّما كل يوم ؛ ولا يختلف عنه ابن طباطبا عندما يحصر معنى هذه الأبيات في قوله : إن فائدة هذه الأبيات هو استشعار قائله لفرحة قفوله إلى بلده وسروره بالحاجة التي وصفها من قضاء حجّه وأنسه برفقائه ومحادثتهم ووصفه سيل الأباطح بأعناق المطيّ تسيل بالمياه فهو مستوفى على قدر مراد الشاعر (عيار الشعر 138).

الموقف الثاني من هذه الأبيات هو موقف أبي هلال العسكري ولا يخرج هو أيضا عن ثنائية اللفظ والمعنى، لكنه يعتبر أن جودة الكلام رهينة اللفظ عندما يقول : «وليس الشأن في إيراد المعاني لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي وإنما هو في جودة اللفظ وصفاته وحسنه وبهائه ونزاهته ونقائه وكثرة طلاوته ومائه مع صحّة السبك والتركيب والخلوّ من أود (أي عوج) النظم والتأليف، وليس يطلب من المعنى إلا أن يكون صوابا» (الصناعتين 63-64) يبدو من هذا أن المعاني كلّها متساوية لا تختلف قيمة، لكن كأنه يتناقض عندما يقول بعد ذلك مباشرة : إن الكلام إذا كان لفظه حلوا عذبا وسلسا سهلا ومعناه وسطا دخل في جملة الجيّد وجرى مع الرائع النادر كقول الشاعر: ولما قضينا من منى كل حاجة...». فالمعاني حسب هذا درجات ويكفي أن تكون متوسطة لتحقيق الجودة عند ائتلافها مع لفظ ملائم ؛ ولنلاحظ هنا أن هذه الأبيات تعدّ في نظر العسكري من روائع الشعر.

أما الموقف الثالث فهو ما ذهب إليه كل من ابن جنيّ وعبد القاهر الجرجاني في شأن اللفظ والمعنى، فابن جنيّ يردّ «على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني» فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحملوا حواشيها وهذّبوها... فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني». أمّا الجرجاني

فهو كما هو معلوم يرفض أن يستحسن الكلام من جهة اللفظ فمن «البيّن الجلي - حسب تعبيره - أن التباين في هذه الفضيلة والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ليس بمجرّد اللفظ؛ كيف والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب» (أسرار البلاغة 3)، ولا يتم تركيب الألفاظ وترتيبها إلاّ على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة على قضية العقل (ص 4).

ويدلل كل من ابن جنيّ والجرجاني على ما يذهب إليه، ومن جملة ما يحتجّ به كلاهما من الشواهد هذان البيتان، فيجدون فيها غير ما وجده أمثال ابن قتيبة وابن طباطبا والباقلاني؛ يلخّص ابن جنيّ ما يّدعيه أمثال هؤلاء في شأن هذه الأبيات بقولهم «فقد ترى إلى علوّ هذا اللفظ ومائه وصقاله وتلامح أنحائه، ومعناه مع هذا ما تحسّه وتراه، إنما هو: لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين وتحدثنا على ظهور الإبل؛ ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها مشروفة المعني خفيضتها» (خ. 218/1)؛ ولا يتردّد ابن جنيّ في اعتبار أصحاب هذا الرأي أصيبوا بجفاء الطبع والقصور من النفاذ إلى مقاصد الشاعر، وينبري في تحليلها والتعليق عليها واقفا عند العبارات والتراكيب ليفصح عما توحي به من معنى كامن في ما يظهر من معناها؛ فعبارة كل حاجة يتجاوز معناها مجرد مناسك الحج: «ألا ترى أن من حوائج منى أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه والمعتاد فيه سواها، لأن منها التلاقي ومنها التشاكي ومنها التخلّي إلى غير ذلك مما هو تال له...» مما هو خاص بأهل النسيب وذوي الأهواء»، ويرى ابن جني في قول الشاعر: «ومسّح بالأركان من هو ماسح» نوعا من المصانعة أو المداراة لتجاوز ما يوحي به الشطر السابق أو للحدّ من وقعه على الأنفس التقية، فهو يحصر الحوائج في «مسح الأركان وما هو لاحق به وجار في القربة من الله مجراه أي لم يتعدّ هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجاري مجرى التصريح» (219/1)؛ ويرى ابن جنيّ في عبارة «أطراف الأحاديث» و«حيا خفيّا ورمزا حلوا ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيّمون من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح وذلك أحلى وادمث وأغزل

وأنسب من أن يكون مشافهة وكشفا ومصارحة وجهرا» ؛ (220/1) ؛ ولا يعلّق ابن جنيّ على عجز البيت الثالث ؛ وسالت بأعناق المطيّ الأباطح» إلا بقوله : فيه «من الفصاحة ما لا خفاء به والأمر في هذا أسير وأعرف وأشهر» ؛ ولا شكّ أن اكتفاءه بهذا راجع إلى ما في هذا الشطر من استعارة ظاهرة المزية ؛ ويختم صاحب الخصائص تحليله لما يراه من معان في هذه الأبيات بقوله : «وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم وأشدّ تقدّما في نفوسهم من لفظهما وإن عذب موقعه وأنق له مستمعه».

ويتخذ الجرجاني هذه الأبيات أيضا مثالا للشعر الذي أثني عليه من جهة الألفاظ فوصفوها حسب ما قاله في أسرار البلاغة «بالسلاسة ونسبوها إلى الدماثة وقالوا : كأنّها الماء جريانا والهواء لطفا والرياض حسنا...» (ص 21)، يذكر هذه الأوصاف وغيرها ليرفضها فيدعو إلى التأمل في الأبيات المعنية ليقيم الدليل على أن استحسانها ليس راجعا إلى مجرّد اللفظ وإنما إلى مزايا أخرى يعددها : فهي قبل كلّ شيء «استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها»، هذا ما يقوله في أسرار البلاغة بدون أن يبيّن في هذه المرحلة من كلامه سبب إصابتها الغرض ؛ لكنه في دلائل الاعجاز يذكر هذه الاستعارة وهي «وسالت بأعناق المطيّ الأباطح» ويعتبرها مما «لا تجده إلا في كلام الفحول ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال». فهي من بدائع الاستعارات ونوادرها لا لأن الشاعر «جعل المطي في سرعة سيلها وسهولته كالماء يجري في الأبطح» فهذا شبه «معروف ظاهر»، وإنما ذلك راجع إلى أن أسند الشاعر فعل «سال» إلى الأباطح فصار فعلا لها وصارت فاعله، وكذلك لأنه عدّى الفعل بالباء وأدخل الأعناق في البيت «فقال باعناق المطي ولم يقل بالمطيّ ولو قال : سالت المطيّ في الأباطح لم يكن شيئا» (ص57-58) ؛ بهذا التحليل يرجع الجرجاني مزيّة الاستعارة المذكورة إلى النظم أي إلى التفاعل بين اللفظ والمعنى، إذ ليس النظم حسب تحديده له في إيجاز بليغ سوى «توخي معاني النحو في معاني الكلم».

وتكمن مزيّة هذه الأبيات أيضا في «حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع واستقرّ

في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن» (أسرار 22)، فليس للفظ مزية الاّ لالتحامه بالمعنى إذ الأمر راجع إلى الترتيب، والترتيب يكون «حسب ترتيب المعاني في النفس» (ص 42)؛ ومن المزايا كذلك «سلامة الكلام من الحشو غير المفيد... وشيء داخل المعاني المقصودة مداخلة الطفيلي الذي يستثقل مكانه... وسلامته من التقصير».

بعد هذه الأوصاف العامة للمعنى يأخذ الجرجاني في تأويل معاني هذه الأبيات وتفصيل ما توحي به على غرار ما فعل ابن جنيّ، لكنه يخالفه في ما قصده الشاعر منها. فالشطر الأول من البيت الأول (ولما قضينا من منى كل حاجة) عبّر به الشاعر في نظره عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسننها» وجاء تعبيرا عن «طريق العموم»، وأردف ذلك بتخصيص الشطر الثاني (ومسّح بالأركان من هو ماسح) «لطواف الوداع الذي هو آخر الأمر» والمؤذن بالسير والرحيل؛ وإذا اتفق ابن جنيّ والجرجاني في معنى هذا الشطر فإن الجرجاني لا يجد خلافا لابن جنيّ في الشطر الأول تلميحا إلى ما يدور بين المحبين عند اللقاء.

وإذا اتفقا في أن يرويا في قول الشاعر (أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا) «وحيا خفيا ورمزا حلوا» حسب تعبير ابن جنيّ وإشارة وتلويحا ورمزا حسب عبارة الجرجاني فإن أطراف الأحاديث حسب صاحب دلائل الإعجاز هم الرفاق في السفر لا أهل النسيب وذوي الأهواء. فما تدلّ عليه «أطراف الأحاديث» من «التصرف في فنون القول وشجون الحديث» هو تعبير الرفاق «عن طيب النفوس وقوة النشاط... كما توجبه ألفة الأصحاب وأنسة الأحباب وكما يليق بحال من وفّق لقضاء العبادة الشريفة ورجاء حسن الإياب وتنسم روائح الأحبّة والأوطان واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان»؛ ويعود الجرجاني إلى التعليق على الاستعارة (وسالت بأعناق المطيّ الأباطح) ليؤكّد ما ذهب إليه بما تدلّ عليه عبارة «أطراف الأحاديث» من «طيب النفوس وقوّة النشاط»؛ فسلاسة سير المطيّ تؤكد ذلك. فالسير «السهل السريع» يزيد في «نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيبا»؛ ولئن قال الشاعر أعناق

المطي ولم يقل المطيّ فذلك لأن «السرعة والبطء يظهران غالبا في أعناقها... وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة»، ويعتبر الجرجاني أن حركة الأعناق والرأس تعبّر عن «المرح والنشاط» فتجسم بهذه الحركة نشاط الرفاق وطيب نفوسهم.

لقد وجد كلّ من ابن جنيّ والجرجاني في هذه الأبيات ثراء معنويا لم يره فيها ابن قتيبة وأمثاله ولو أنهما اختلفا بعض الشيء في تأويلها، فرأى فيها ابن جنيّ المعتزلي أو المتأثر بآراء المعتزلة ضربا من الغزل وتأويله ليس مستبعدا إن صحّ أنها من شعر كثيّر عزة أو يزيد بن الطثرية، وهذا التأويل هو ما ذهب إليه ابن سيدة حسب ما ذكره ابن منظور في مادة طرف ؛ ولم يجد فيها الجرجاني الأشعري إلاّ وصفا للرفقاء بعد تمام مناسك الحجّ والعودة إلى الأوطان.

لكن كلا من هذين العلمين حاول في تأويله استغلال ثنائية اللفظ والمعنى أو على الأقل النظر إلى هذه الأبيات وتأويلها على أساس التفاعل بين الأثنين ؛ فالعناية باللفظ عند ابن جنيّ لا تنفصل عن العناية بالمعنى بل هي تضمنها وتخدمها ؛ وترتيب الألفاظ وتركيبها عند الجرجاني رهين ترتيب المعاني في النفس وما يقتضيه العقل من كل ذلك.

ومن الجدير بالملاحظة أن كلا من الرجلين يقارن عند التعليق على بعض العبارات الواردة في هذه الأبيات بين ما استعمله الشاعر وما كان يمكن أن يستعمله، فابن جنيّ يقارن بين قول الشاعر : «أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا» والقول الممكن «أخذنا في آحاديثنا» ليبيّن ما في قول الشاعر ما ليس في القول الثاني من وحي ورمز ؛ والجرجاني يقارن بين «وسالت بأعناق المطيّ الأباطح» وبين «وسالت المطيّ في الأباطح» ليبحث في الأول عن أسباب بلاغته الخفية، ويمكن أن نعتبر أن كلا العلمين يستند إلى مفهوم التغيير أو العدول، فهذا المفهوم حاضر في آثار ابن جنيّ، وهو عند الجرجاني كامن في مصطلح الإغراب عندما يقول وهو يعلق على الاستعارة المذكورة : «... لم يغرب لأن جعل المطيّ في سرعة سيرها... كالماء يجري في الأبطح ولكن الدقّة واللطف في خصوصية أفادها بأن جعل سال فعلا للأباطح ...» (دلائل الاعجاز، ص 58).

ولعلّ ابن رشد هو أحسن من نظّر لهذا المفهوم في كتابه : «تلخيص كتاب أرسطاطا ليس في الشعر» عندما يقول : «والقول إنما يكون مختلفا أي مغيّرا عن القول الحقيقي من حيث توضع فيه الأسماء متوافقة في الموازنة والمقدار وبالأسماء الغريبة وبغير ذلك من أنواع التعبير وقد يستدلّ على أن القول الشعري هو المغيّر»، ويورد ابن رشد مثالا لذلك الأبيات الشعرية نفسها فيعلّق على بعض ما جاء فيها قائلا :

«إنّما صار شعرا من قبل أنه استعمل قوله : «أخذنا بأطراف الأحاديث، بيننا وسالت بأعناق المطيّ الأباطح» بدل قولنا «تحدثنا ومشينا» (ص 242). ويستنتج ابن رشد من هذا شبه معيار عام إذ يقول : «وأنت إذا تأملت الأشعار المحرّكة وجدتها بهذه الحال وما عدا من هذه التغييرات فليس فيه من معنى الشعرية إلاّ الوزنُ فقط» (ص 243).

هكذا يمكن اعتبار هذه الأبيات وما قيل فيها، في مدلولها وأسلوبها ممثلة لمختلف طرق تناول النصوص في البلاغة والنقد التراثيين. فالنص الواحد حسب هذه الطرق يختلف في تحديد أدبيته فيقال فيه الشيء وضدّه، فيمكن أن يرفع إلى أعلى مراتب الأدبية وأروعها كما يمكن أن يوضع في مستوى الكلام الذي يروق السمع بلا طائل، وذلك راجع إلى المنطلقات التي ينطلق منها الناظر. لكن ينبغي التنبيه إلى أن السعي إلى تصنيف النصوص وحصرها في قوالب محدّدة وإخضاعها لمقاييس جاهزة كل ذلك من شأنه أن يفضي إلى ضرب من النقد تنحجب عنه مزايا ويَختفي فيه جانب من الحسن والجمال، ومن مبتذل الأمور أن نقول إن الفصل بين اللفظ والمعنى أو الشكل والمدلول لـمّا يفضي إلى نقد عقيم، ولذا كان تناول ابن جنّي والجرجاني لهذه الأبيات أكثر وجاهة وأعمق حسا من تناول أصحاب المواقف الأخرى.

مراعاة الاستعمال في تعليم النحو والصرف في التعليم الثانوي(*)

أراد أستاذ بإحدى الجامعات الأميريكية أن يختبر الطريقة الحديثة لتعليم اللغات الحية فقام بتلقين اللغة الانكليزية لجمع من تلامذته سالكا المناهج التقليدية من عرض نظري للقواعد وتمارين كتابية وتوخّى مع جمع آخر طريقة ترتكز على الاستعمال مجتنبا الواجبات الكتابية موجها كل عنايته إلى تدريب التلامذة على النطق باللغة الجديدة ومؤالفة أصواتها وتراكيبها وقد لاحظ في نهاية السنة أن الفريق الأول دون الثاني في قدرته على فهم تلك اللغة واستعمالها للتعبير عن مختلف المفاهيم كما لاحظ أن الفريق الثاني قد تمكن من إدراك خصائص اللغة النحوية والصرفية ادراكا لا يقل عن ادراك الأول.

فهذه التجربة تدل دلالة واضحة على أن معرفة لغة من اللغات رهن استعمالها والتدرب على النطق بها وأنّ الالمام بقواعدها النحوية والصرفية لا يكفي لتمكين الانسان منها، ولذا تغيرت اليوم أساليب تعليم اللغات الحية وأصبحت تقوم على اعتماد ما يسمّى بالوسائل السمعية والبصرية وتضاءل نصيب القواعد النظرية التي تضبط خصائص اللغة وتضمن صحة تراكيبها وأصبح المتعلم يلم بتلك الخصائص إلماما غير واع في بداية الأمر على أن ينشأ ذلك الوعي شيئا فشيئا عند بلوغ درجة معينة من اتقان اللغة.

وهذه الطريقة الجديدة هي التي تستعمل اليوم في جميع معاهد اللغات الحية التي يتكاثر عددها كل سنة ومنها معهد بورقيبة للغات

(*) النشرة التربوية عدد 14 - أفريل 1963.

الحيـة. ولنا أن نتساءل هل يمكن استعمـالها لتعليم اللغة العربيـة ؟ قد يلوح هذا السـؤال غريبا فكأن العـربية لا تخـضع لما تخـضع له اللغات الأخـرى من قـوانين فـلا يمكن أن تسـتـغل في تلقـينهـا مـا أدت إليـه البـحـوث البيداغوجية الحديثة من نتائج ! وقد يلوح غير ذي موضوع إذا اعتبرنا أن هذه الطريقة مستعملة فعلا في معهد اللغات الحية المذكور!

إن هذا السـؤال سببـه وضعيـة العـربيـة الخاصة بين سـائر اللغـات فليست هـي باللغة الميتة التي تحجّرت منذ قرون فلا تتجلّى إلا في وثائق قديمة تجبر الإنسان على عدم تجاوزها، وليست هي باللغـة الحيـة التي لا ينحصر استعـمالها في الكتابة والمناسبات الرسمية بل يتكلمها الإنسان في المنزل والسوق والمكتب والمخبر ويخاطب بهـا أهله وذويه كما يخاطب بها رؤساءه ومـرؤوسيـه، فـالعـربيـة تحـمل منزلة وسطى بين اللغـات الميـتـة واللغات الحيـة فهي تشـترك مع الفـصيلة الأولى في عـدم استـعمالهـا في الحياة اليـومية وفي تعبيـرها عن ثقافة عـريقة قـيمة، وهـي تشتـرك مع الفـصيلة الثـانيـة في القـدرة على التطور ومـجاراة الحضـارات الجديدة والحيوية المتجلية في انتاج فكري وأدبي وعلمي وصحفي لا يفتر.

ومن المعلوم أن اللغـات الميـتـة لا تلقن كـاللغـات الحيـة إذ يعنى في تلقينها بالنحو والصرف وتستعمل التمارين الكتابية بكثرة.

وازدواج خـصـائص العـربيـة يضطرنا إلى أن يكون منهـاجنا في تعليمها مقتبسـا من منهاجي الفصيلتين المذكورتين من اللغـات فلا مناص من الاهتـمام بالجانب النحوي والصرفي ولا غنى عن الاعـتناء بتـرويض المتعلم على التكلم بها وتمكينه من استعمالها، ولا يكون هذا المنهج المزدوج ناجعا إلا إذا وفقنا بين جانبيـه واعتبرنا أن الاسـتعمـال هو الهـدف وان تلقين القـواعد ينبغي أن يرمي إلى بلوغ هذا الهـدف لا إلى تكوين عقـول متبحرة في النظريات النحوية والصرفية.

لذا فـإنه ينبـغي أن نعـمل على تـضـيـيق نطاق الجـانب النظري في دروس النحـو والصـرف وان نقـتـصـر على الضـروري فنعـوض تـلك العـروض النظرية الطويلة المتشـعبة بأعـمال تفسح للتلميذ مـجال التـدرب

على استعمال اللغة ؛ فالاستعمال يجب أن يكون نصب أعيننا طيلة هذه الدروس وتكوين القدرة على الاستعمال هي هدف كل تعليم للعربية، ولذا ينبغي أن ترمي مجهوداتنا كلها إلى تكوين هذه القدرة وتنميتها والبلوغ بها إلى درجة قريبة من القدرة على استعمال لغة التخاطب، ويجب أن يتجلى هذا في جميع مراحل الدروس النحوية والصرفية من السؤال الذي تقتضيه مراقبة الأعمال إلى التمارين التي نقوم بها لتركيز المعلومات الجديدة.

فمن البديهي أنه ينبغي الا نطالب التلامذة - أثناء مراقبتنا لاعمالهم - بسرد القواعد النظرية الموجودة في الكتب أو المسجلة في كراريسهم، فهذه القواعد ليست الا وصفا لما ينبغي أن يستعمل، وهي مرجع لا يلتجئ إليه الانسان الا عند الحاجة، فمراقبتنا لاجتهاد التلامذة لا تكون الا بمراقبة قدرتهم على استعمال اللغة، لذا يجب أن ترمي اسئلتنا دائما إلى حملهم على تركيب جمل متنوعة معبرة عن معان مختلفة ولا يكون هذا العمل ناجعا إلا إذا طالبناهم باجتناب الأمثلة المتحجرة أو التي يشتم منها النقل والاتكال على الغير لان الالتجاء إلى هذا النوع من الامثلة لا يقتضي مجهودا وتفكيرا . وإن أجبرتنا الضرورة على التذكير بالقاعدة فليكن ذلك مناسبة لاستنباطها مرة ثانية من أمثلة طريفة حتى يكون هذا العمل عمل تفكير لا عمل سرد لما حفظ.

ولا يخفى أن المراقبة بهذه الطريقة قد تكون فائدتها مقصورة على بضع تلامذة فقط إذ ليس لدينا الوقت الكافي لسؤال عدد كبير منهم، ولذا يستحسن أن نشرك من حين لآخر تلامذة القسم كلهم في الجواب كتابيا عن سؤال يقتضي تفكيرا وقدرة على استعمال اللغة ولا تتطلب الإجابة عنه أكثر من عشر دقائق.

وأخيرا ينبغي أن نراعي في الاسئلة التي نوجهها إلى التلامذة لمراقبة أعمالهم واجتهادهم ضرورة اشعارهم بأن القواعد المختلفة ما هي إلا مظاهر للغة واحدة وان عرضها في دروس مستقلة لا يدل على استقلال بعضها عن بعض، ومن الوسائل التي تساعدنا على ذلك تكييف اسئلتنا تكييفا يبرز الصلة بينها وبين موضوع الدرس الجديد.

ولا شك في أن درس النحو والصرف لا يكون مفيدا إلا إذا توفرت فيه - كما هو الشأن بالنسبة لسائر الدروس - شروط عديدة أهمها الوضوح والتدرج في تذليل الصعوبات والحرص على تشريك التلامذة في بنائه واكتشاف ما يتضمنه من جوانب جديدة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تعليم النحو يقتضي - أكثر من تعليم الفنون الأخرى - شروطا أساسية لا يمكن التغافل عنها إذا أردنا أن تكون مجهوداتنا مثمرة.

فالشرط الأول هو تحديد موضوع الدرس وضبط عناصره وعدم تجاوز تلك العناصر، فالمصادر القديمة التي يركن إليها الكثيرون من مدرسي العربية قد تحمل الاستاذ على توسيع نطاق درسه وتضمينه مادة غزيرة فينقلب عمله سلسلة من الاستطرادات وإثارة لكل ما يخطر بباله من مسائل لا يربطها بدرسه رابط متين وتنقضي الحصة في عرض النظريات ولا يفسح المجال للتمارين التطبيقية.

فهذه الطريقة المقتبسة من كتب الشروح والحواشي لا تفي بحاجتنا ولا يمكن لها أن تثير اهتمام تلامذتنا وان ترغبهم في تعلم العربية.

والشرط الثاني هو تحديد نوع اللغة التي نريد أن ندرس نحوها وصرفها، أهي لغة الامثلة والشواهد التي توارثها النحاة منذ القرن الثاني الهجري، أم هي اللغة المستعملة في التراث الأدبي قديمه وحديثه؟ لا شك أن النوع الثاني هو الذي نخصه باهتمامنا إن كانت غايتنا تعليم لغة نريدها حية مرنة لا تستعصي علينا ممارستها. فعلينا إذن أن تكون مقاييسنا مستمدة من اللغة المستعملة فمنها نأخذ الامثلة ونستنبط القواعد وإليها نرجع التلامذة كلما طالبناهم بتطبيق تلك القواعد، ونتيجة ذلك أنه يجب التخلي عن التراكيب الشاذة والقوالب المتحجرة والمثال الذي لا تجد سواه في كتب النحو والجملة التي يتناقلها الخلف عن السلف بلا تصرف. وهذه الشواهد صنفان : تراكيب مستعملة يستطيع الانسان ان ينسج على منوالها ويتصرف فيها، وفي التزام المتحجر منها تضييق لنطاق العربية ورمى لها بالعقم.

وتراكيب غير مستعملة صنعها النحاة أو قليلة الاستعمال لم ترد إلا نادرا في القرآن والشعر القديم فيجب اهمالها لأنها لا تفيد ولا يفكر الانسان العادي في محاذاتها.

أما الشرط الثالث فهو التبسيط - والتبسيط في النحو العربي ضرب من التشذيب الرامي إلى تخليصه من جزئيات كثيرة حتى تتضح الجوانب الهامة وتحتل المكانة اللائقة بها - والمعيار في هذا العمل هو الاستعمال والرواج، فعلى الأستاذ أن يزيل كل ما يؤدي إلى التراكيب الشاذة والجمل القليلة الاستعمال، وقد يرى البعض أنه لا مناص من تدريس هذه الجزئيات لتكون الدروس في مستوى رفيع مؤكدا انه إذا ما حذفت هذه الجزئيات أصبح تدريس النحو في التعليم الثانوي لا يختلف عما هو في التعليم الابتدائي، والجواب عن ذلك أن رفع المستوى لا يكون بإضافة جوانب لا تمت إلى واقع اللغة بصلة وان الفرق بين تدريس القواعد في التعليم الابتدائي وبين تدريسها في التعليم الثانوي لا يتجلى في مادّة هذه القواعد بقدر ما يتجلى في التراكيب التي تؤدي إليها، فلا نطالب التلميذ في الثانوي بعين ما نطالبه به في الابتدائي، فنحن نحمله في المدرسة الثانوية على أن ينطلق من القاعدة ليستعمل اللغة استعمالا يزداد تشعبا ورشاقة كلما ازداد تفكيره وملكاته نموا؛ وهكذا نرى أن ترويض اللسان على استعمال اللغة هو المعيار وأنه هو الذي يعتمد لضبط قيمة التلميذ وتحديد مستواه.

والتمارين هي الوسيلة لترويض اللسان وخلق الملكة اللغوية، ولذا كانت أهميتها عظيمة جدا وبدونها يكون الدرس منقوصا اذ لا تتحقق غايته الرئيسية وهي جعل التلميذ قادرا على التعبير عن مفاهيم مختلفة بالاستعانة بالقواعد الجديدة، وعلى قدر عنايتنا بها يكون تحقيق تلك الغاية، لذا فمن الواجب الإكثار منها حتى يساهم فيها جل التلامذة بل كلهم ومن الواجب تنويعها حتى تكون شاملة لجوانب الدرس كلها من ناحية ومساعدة على التدرج إلى الخلق من ناحية أخرى.

فتمارين كل درس بدايتها تقليد ومحاذاة وخاتمتها ابتكار وابداع، لذا ينبغي أن يكون أوّلها بسيطا يدعو التلاميذ مثلا إلى أن يستخرج من

نص معين الوجوه التي تنطبق عليها القاعدة المستبطة أو ينسج على منوال الأمثلة التي اعتمدت في الدرس وتكون التمارين الموالية اكثر تعقيدا فتقتضي من التلميذ التصرف في مادة الدرس وتأليف عناصره تأليفا يخالف بعض المخالفة ما عرض عليه فيكون ذلك مدعاة إلى التفكير والاستنباط. ويزداد هذا النوع من التمارين تعقيدا وتشعبا بقدر ما تتضاءل فيها دواعي التقليد إلى أن تصبح في نهاية الأمر ابتكارا محضا وهذا النوع الأخير هو الغاية الرئيسية من كل دروس النحو إذ فيه تتجلى قدرة التلميذ على استعمال اللغة. وليست التمارين الأخرى الا تمهيدا لهذا النوع وسبيلا إليه ؛ ويستحسن أن يطالب التلميذ بتمارين منزلية من هذا القيبل لنعلم مدى قدرته على التصرف فيما عرض عليه من قواعد.

وخلاصة القول فتدريس النحو والصرف في التعليم الثانوي لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته بل هو وسيلة تسهل استعمال اللغة وتمهد له السبيل. كما لا يكفي أن يرمي إلى التدريب على الاعراب والتمييز بين انواع الكلام ومختلف الوظائف. فليس هذا الهدف الا مرحلة في سبيل الغاية القصوى وهي القدرة على استعمال اللغة أداة للتعبير عن العواطف والآراء واستخدامها لمقتضيات الحياة المتعددة. لذا ينبغي أن يكون همّ أستاذ النحو والصرف تكوين ملكة الاستعمال عند التلميذ ولا يتحقّق له ذلك إلاّ إذا كيّف درسه في جميع مراحله تكييفا يجعله متجها إلى هذه الناحية الأساسية.

خواطر حول تدريس النحو في التعليم العالي(*)

النحو خطاب موضوعه اللغة وأداته اللغة ذاتها، هذا من بديهي الأقوال ومبتذلها، لكن من المفيد أن نذكّر به لأنه قد يكون أوّل مصدر من مصادر مشاكل تدريس النحو وسببا من أسباب الصعوبات التي تعترض مدرّس هذه المادّة والتي يصطدم بها كذلك مدرس الأدب لأن موضوعه هو اللغة أيضا ؛ على أن المسافة الفاصلة بين اللغة ومدرس النحو أقصر بكثير مما يفصل بينها وبين مدرس الأدب، فاللغة في الأدب نصّ منجز ومعطى ملموس يمارس الناظر فيه والمدرس له مادّة أجنبية عنه إن جاز التعبير يتناولها من الخارج، بينه وبينها فسحة تمكّن من اجتناب ما يغشّي النظرة ويحجب الرؤية ؛ لكنها في النحو ظاهرة مجرّدة نظرية لا توجد مبدئيا في معطى يجسمها تجسيما شاملا، ويستوعب كل أشكالها وبصفة أعمّ مكوّناتها ؛ هي قبل كلّ شيء شبكة من العلاقات تسيّرها قوانين محدّدة ؛ وتدريس النحو هو تدريس لتلك العلاقات وهذه القوانين ؛ والتدريس الناجع هو الذي يمكّن المتعلّم من تصوّر العلاقات واستخراج القوانين من الاستعمال أو من أمثلة تصاغ للغرض - بما قد يسم ذلك من تكلف - كما يمكّنه من تمثّل كل ذلك تمثّلا يفضي به إلى ممارسة عملية معاكسة هي تجسيم النظري المجرّد في المنجز الملموس، وتحويل المكتسب بالوعي والنظر إلى ملكة طبيعية أو شبه طبيعية ومن ثمّ إلى استعمال للغة استعمالا عاديا.

هذا هو أوّل ما يخطر بالبال من مشاكل تدريس النحو، وهو يشمل تدريسه في كلّ المستويات ؛ ولئن كان الأمر أكثر تعقيدا في

(*) ندوة : النحو في الجامعة، 23 نوفمبر 2000.

مختلف مراحل المدرسة الأساسية فإن الصعوبات لا تزول في المستوى الجامعي بالنسبة إلى كل ما يدرّس من اللغات بما فيها العربية ؛ فالطالب لا يأتي إلينا متمكّنا من اللغة بالقدر المرضي متحكّما في قوانينها بما يساعده على استعمالها استعمالا طبيعيا أو على الأقل بدون تعثّر، استعمالا يعبّر به عن قصده بوضوح ؛ ومن المعلوم أن النحو من العلوم الآلات كما يقول ابن خلدون لا من العلوم المقاصد ؛ ومن هذا المنظور يعتبر أن تدريسه ينبغي ألاّ تطول مدّته وألاّ يلازم المتعلّم إلى آخر المرحلة الثانوية كما هو شأن علوم أخرى مثل الرياضيات ؛ ومن المفارقات - ظاهريا على الأقل - أن النحو الصريح حسب النظام التربوي لا يدرّس في بداية تعليم اللغة أولا يعتبر تدريسه مفيدا إذ ذاك، كما لا يدرس في المرحلة الثانوية حسب المفهوم الجديد لهذه التسمية أي بعد السنة التاسعة من المدرسة الاساسية ؛ فالمبتدئ غير قادر - نظرا إلى سنّه - على الاستفادة من القواعد أي من معلومات موغلة في التجريد ؛ وتلميذ المرحلة الثانوية يعتبر قد ألمّ بنظام اللغة وقواعدها ولم يبق من المادّة معارف أخرى يحتاج من هو في مستواه إلى عرضها والتدرّج في تلقينها وإقامة اللاحق منها على ما اكتسب سابقا كما هو الشأن في تدريس مواد أخرى كالرياضيات أو الفيزيا مثلا ؛ لكن الواقع واقع مستوى المسجلين الجدد للتخصّص في اللغات بالجامعة يدلّ على أن انتهاء تدريس النحو بنهاية المدرسة الأساسية يفضي إلى تلاشي المعلومات التي حصلت للتلميذ. يتجلّى ذلك في ما يرتكب من أخطاء لغوية في المراحل الموالية وفي القصور عن تلافي تلك الأخطاء بالرجوع إلى القاعدة لأنها في غالب الأحيان أصبحت نسيا منسيا.

وهذا ما يقتضي من تعليم اللغات بالجامعة أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ؛ فمن المفروض أن تكون غاية تعليم النحو في المستوى الجامعي التفكير في نظام اللغة والنظر في أبنيتها والنفاذ إلى منطق القوانين المسيّرة لها وأسس تناسقها أو تعالقها ؛ هذا على الأقل بالنسبة إلى اللغة العربية. ويبدو لي كذلك بالنسبة إلى اللغة الفرنسية بالنظر إلى أن طالبها قد درسها ما يزيد على العشر سنوات قبل الانخراط في الجامعة ؛ من المفروض الا يركز تدريس النحو بالجامعة على استعراض القواعد

للمساهمة في تعليم اللغة المعنية بها استعراضا مدرسيا غايته التلقين؛ من المفروض أن تكون هذه القواعد مما فرغ من تحصيله في المراحل السابقة فتصبح الغاية من الرجوع إليها وضعها موضع نظر وتمحيص لتجاوز اعتبارها قوائم من التعليمات المستقل بعضها عن بعض قصد البحث عن مدى اندراجها في نظام متكامل.

لكن التشبث بهذه الغاية والاقتصار عليها لما يفضي إلى نتائج سلبية، فلا فائدة ترجى من جعل المادة النحوية أي القواعد موضوع نظر إذا لم يتمكّن الطالب منها ولم يتحكم فيها معرفة مجردة وتطبيقا؛ ولذا ينبغي أن تكون غاية تعليم النحو في اقسام اللغات بالجامعة مزدوجة؛ ضمان التحكم في مادته أي قواعده من ناحية والتعمق فيها نظرا وتمحيصا قصد فهم منطقها الداخلي من ناحية أخرى؛ والسعي إلى تحقيق كل من الغايتين قد يصطدم بصعوبات ويثير مشاكل؛ فالغاية الأولى التي نسميها تعليمية يعسر أن تتخلّص من صبغتها المدرسية، ولا مناص لمدرّس هذه المادّة من الالتزام بما يقتضيه ذلك من تواضع، فلا يتردد في التذكير بأبسط القواعد ومراقبة تمكّن الطالب منها وقدرته على تطبيقها، قد يبدو ذلك للبعض رجوعا إلى الوراء ولكن كل تدريس - مهما كانت المرحلة المعنية به - مآله الفشل إن لم ينطلق من المستوى الذي يجد المتعلم فيه، وإن لم يسع إلى تلافي النقص وإصلاح الخلل وسدّ الثغرات، ذلك شرط التدرج في تحصيل المعرفة، وتركيز العملية التعليمية على أسس متينة تضمن التكوين الصحيح.

ومن مقتضيات تحقيق هذه الغاية - على ما يبدو لنا - الالتزام بجانب الحذر في ما يتصل بطبيعة القواعد والسعي إلى تطويرها أوتجديدها؛ هنا أيضا نرى أن مستوى المتعلم هو الحكم في كل ذلك، فمما ينبغي اجتنابه -على ما نرى - تقديم المادّة النحوية تقديما قد يتوهّم الطالب منه أنه أمام علم جديد لا صلة له بما درسه في المراحل السابقة، بل ينبغي أن يشعر بأن ما يقدم له لا قطيعة بينه وبين ما بقي له من معارف سابقة، وهذا يقتضي الا يغيّر الخطاب الأصطلاحي تغييرا جذريا وألا تتوخى فيه للتعبير عن المفاهيم المألوفة تسميات جديدة لا تفيد أكثر

بما تفيده التسميات التقليدية، فلا يكون لها من هدف سوى الإيهام بأمور جديدة.

ومن القضايا التي لا مفرّ من إثارتها مسألة ما يحتاج إليه التدريس لتحقيق هذه الغاية من توخي طرق موحدة من حيث تصنيف المادة وتبويبها وتقديمها بخطاب اصطلاحي لا. يختلف من مدرس إلى آخر ولا من قسم إلى آخر ؛ ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تم التنسيق الكافي بين المدرسين والاتفاق على مقدار أدنى من الاشتراك في تحديد معالم المادة وتبويبها وخطابها الاصطلاحي، ولعلّ أضمن طريقة لذلك الاجماع على كتاب مرجعي لهذا الغرض ؛ أخيرا لا بد من إثارة قضية أخرى تتمثل في مدى نجاعة التمكّن من القواعد في استعمال اللغة استعمالا - على الأقلّ - صحيحا إن لم نقل أنيقا ؛ لا اعتبر أن ذلك كاف لتحقيق هذا الغرض، فتعليم النحو وسيلة من وسائله، لكن من البديهي أنه يبقى شكليا إذا لم تمارس اللغة على ضوئه ولم يراقب استعمالها حسب مبادئه وقواعده في مختلف أنشطة التدريس، تدريس الأدب والحضارة وأعمال الطلبة، فمن البديهي أن التمكّن من اللغة لا يكون الا باستعمالها استعمالا صحيحا في كل نشاط ؛ والالتزام بصواب الاستعمال في درس النحو غير كاف ولا يدلّ وحده على حصول الكفاءة وقيام الملكة. بل قد لا نبالغ إذا ما قلنا إن استعمال اللغة في درس النحو استعمال غير طبيعي لأنه يتمّ تحت ضرب من الرقابة، رقابة تطبيق القاعدة بما يقتضيه ذلك من وعي متواصل ؛ ولا يخفى أن الملكة لا تكون إلا إذا تمكّن المتكلّم من استعمالها بدون أن يحتاج إلى مراقبة صواب عبارته وعرضها وهو يتكلم على مقتضيات القواعد ؛ ولا يمكن أن تصبح اللغة ملكة الا إذا تحرر اللسان من سلطان الرقابة الذاتية وتخلص مما يؤول إليه من التكلف.

على كل لا يبدو لنا أنه من الممكن دعوة الطالب إلى التفكير في اللغة والنظر في نظامها قبل أن يتمكّن من قواعدها وقبل أن يكون قد اكتسب قدرة كافية على استعمالها بلا تعثّر. وهنا تثار قضية تدريس اللسانيات، ونعني هنا لا دراسة قواعد لسان معيّن قصد تلقينه للمساهمة في اكساب المتعلم ذلك اللسان ؛ وإنما الفنّ أو العلم الذي يدرس اللغة

عامّة باعتبارها منظومة من العلامات تنتظم أو تتشكل طبق مستويات معدودة من أصوات ووحدات مفيدة وجمل؛ ومن المشاكل التي قد يثيرها تدريس هذه المادة تعدد النظريات واختلاف المدارس الفكرية بما يقوم عليه ذلك، رغم الاشتراك في الموضوع، من الاختلاف في المنطلقات والمبادئ والفرضيات وتباين في المصطلحات؛ فكيف يمكن تدريس هذه النظريات؟ هل ينبغي اختيار واحدة منها باعتبارها أكثر وجاهة من غيرها أو أنّها تمثل في نظر المدرّس المنهج العلمي الصحيح وتمكن من القول الفصل؟ أم هل يجب الالتزام بجانب الحياد وعرض مختلف النظريات باعتبار كل واحدة منها ممثلة لوجهة نظر لا للحقيقة المطلقة؛ كل موقف من هذين الموقفين فيه السلبي وفيه الإيجابي؛ فالالتزام بنظرية واحدة يمكّن بلا شكّ من التعمّق فيها والسعي إلى تمكين المتعلم منها، لكن هل يجوز للجامعي أن يسمع طلبته صوتا واحدًا ويصدّهم عن سائر الأصوات المخالفة؟ هل تسمح أخلاقيات مهنته أن يظهر في مظهر داعية إلى نظرية من النظريات وأن يقف منها موقفا دغمائيا؟ ليس ذلك ما هومطلوب منّا، بل المطلوب أن نعمل على الإقناع في مجال العلوم الانسانية بنسبية النظريات والمناهج وطرق التحليل.

هذا ما قد يمكن تحقيقه بتدريس مختلف النظريات ومقارنة بعضها ببعض؛ لا شكّ أنّه يعسر في هذه الحالة التعمق فيها والإلمام بكل جزئياتها؛ بالإضافة إلى هذا فقد يفضي تدريس النظريات المتباينة إلى الخلط في أذهان المتعلمين واضطراب المفاهيم وتداخل المصطلحات إذا ما لم نتمكّن من تبسيط الأمور واختيار الأهمّ وليس هذا بالأمر اليسير.

من ناحية أخرى فالاطلاع على النظريات اللسانية المختلفة لا يمثل غاية في حدّ ذاته، فليس المطلوب القدرة على عرضها والحديث عنها حديثا نظريا مجرّدا، وإنّما القدرة على تطبيقها على لسان أو أكثر، واختبار مدى صلاحيتها وتأهلها لتفي بكل معطياتها، بل إن نجاعة كل نظرية وحدودها ومن ثمّ نسبية قيمتها وكفاءتها لا تتجلّى إلاّ في التطبيق وبالتطبيق.

هذه بعض الخواطر حول النحو وما يثيره تدريسه من بعض المشاكل التي نلخصها في نهاية الأمر في ضرورة التوفيق بين التطبيق والنظر، بين ممارسة اللغة والتفكير في أبنيتها وصعوبة ذلك.

تيسير تعليم اللغة العربية(*)
سجل ندوة الجزائر 1976م

نشر: اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية
162 صفحة - القاهرة 1977

نظم «اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في أواخر شهر جوان 1976 بعاصمة الجزائر ندوة حول «تيسير تعليم النحو» العربي، جمعت مداولاتها وتوصياتها في سجل صدر سنة 1977 بعنوان "تيسير تعليم اللغة العربية». ولئن استبدلت عبارة النحو بعبارة «اللغة العربية» فذلك لأنه سرعان ما اتضح - كما تدل على ذلك الكلمات والمناقشات - أن مشاغل المشاركين في الندوة لم تكن متجهة إلى النحو وفنياته بقدر ما كانت مرتكزة على قضايا عامة تتصل بوضعية اللغة العربية في المجتمع وفي البيت والمدرسة ووسائل الإعلام. وهذه كلها مواضيع جديرة بالعناية، لكن كل واحد منها يحتاج إلى ندوة خاصة به، ويستوجب دراسات وتحاليل أكثر عمقا وتوسعا مما طرح في الندوة المذكورة من آراء عامة وعرض من ملاحظات بديهية. وإذا كان لا شك في أن تعليم النحو مهما كان ناجعا لا يكفي وحده لتعلم اللغة ما لم يعزز بممارستها عن طريق الاستعمال والمطالعة والسماع، فذلك لا يمنع من تخصيص ندوة كاملة لموضوع النحو، وأمر النحو لا يعالج بالآراء العامة وإنما بالانطلاق من نظرة شاملة يبحث بمقتضاها عن طريقة تبسيط كل باب من أبواب النحو وطريقة تقديمه للمتعلّم حتى نضمن أدراكه له واستفادته منه في كلامه.

(*) حوليات الجامعة التونسية عدد 17، 1979.

وعلى كل فقد جاء السجل جامعا لكلّ ما ألقى في الندوة من كلمات، ودار فيها من مناقشات، وصدر عنها من توصيات، وقسم إلى قسمين : الأول بعنوان : «جلسات الندوة وأعمالها وتوصياتها»[1] وهذا القسم هو المتضمن لاعمال الندوة ومداولاتها وتوصياتها. أما القسم الثاني[2] فيحتوي على الوثائق التي أعدها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. وتمثل مجموعة المقترحات التي أعدت بمصر منذ سنة 1938 حول تيسير النحو، وتعقيب مجمعي دمشق وبغداد عليها. وجاءت الكلمات التي ألقيت في جلسة الافتتاح[3] - بالإضافة إلى ما فيها من الأمور التقليدية - معبرة عن عدد من المشاغل، مبينة أحيانا لبعض الاتجاهات. ولعل أطراف الآراء الواردة في هذه الكلمات ما أبداه السيد أحمد طالب الابراهيمي وزير الإعلام والثقافة بالجزائر من ملاحظات وجيهة عندما يقول «... فبدلا من أن ننظر إلى الطريقة التي ينبغي أن يجري بها الكلام، ألا يجدر بنا أن ننظر إلى الطريقة التي جرى بها فعلا؟ ألا يحسن بنا أن ننظر إلى واقع اللغة كما يتحدث بها أبناء العصر؟ وأن نستخلص قواعدها لا بما قاله الاولون فحسب، بل كذلك من الكتب المتداولة بيننا ومن أقوال الصحف والمجلات، رغم ما يدعيه البعض من فساد لغتها»[4] وهذه دعوة موجهة إلى اللغويين حتى يكون الرصيد اللغوي الذي يعتمدونه في وصف العربية شاملا للاستعمالات الحديثة، وحتى يتخلوا عن القيود التي وضعها علماء الأصول لاختيار الشواهد في لغات معينة وفترة تاريخية محدودة. ويلتقي معه في ذلك الدكتور ابراهيم مدكور رئيس اتحاد المجامع اللغوية العربية في قوله «وقد بذلت خلال هذا القرن جهود متصلة لتيسير تعليم العربية وترمي كلها إلى التنقيح والتهذيب، إلى التعديل والتطوير، انصبت على الشكل والموضوع، على الطريقة والمادة... دون عدوان على أصول اللغة وخصائصها ومميزاتها، واللغة كما تعلمون ظاهرة اجتماعية تسير بسير الزمن وتخضع لسنة النشوء والارتقاء...»[5].

---

(1) من ص 92 إلى ص 90.

(2) من ص 92 إلى آخر السجل.

(3) من ص 4 إلى 28.

(4) ص 5.

(5) ص 10.

إلا أنه لا يبدو أن جميع المشاركين في الندوة مقتنعون بأهمية موضوعها. فالدكتور صالح الخرفي يعتبر في الكلمة التي ألقاها ممثلا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن «قضية التيسير مبالغ فيها وما كانت في حاجة إلى نقاش يعمر أربعين سنة»[6]. وليس من شك في أن الاستمرار في النقاش سنوات طويلة يعوق كل تقدم. لكن موضوع النحو لا نعلم أنه حظى بالتنسيق بين المجهودات المبذولة في مختلف البلاد العربية ولا يبدو لنا أن الوثائق المقدمة إلى الندوة تدلّ على اتفاق لا على الصعيد المبدئي ولا على وحدة في الاتجاه.

ويبدو ذلك جليا في كلمة الدكتور عبد الرزاق محي الدين رئيس المجمع العلمي العراقي، إذ لا يرى أن ما انتهى إليه اللغويون في موضوع النحو أمر «اكتسب صفة الرضا والقبول» ولا شك في أن الندوة وضعت نتائج أعمالهم «موضع المراجعة»[7]. والواقع أن رئيس المجمع العراقي يضيق مجال النحو أيما تضييق. فيكاد يحصره في ضبط الاحكام الإعرابية. ويقول في ذلك : «إن النحو لا يعيّن كون الكلمة فاعلا أو مفعولا. وإنما يعيّن ذلك ادراك المتحدث. ومتى استقر في ذهن المتحدث كونها فاعلا أو مفعولا جاء دور النحو بأن يذكّر بالصوت اللازم الذي يوضع على آخر الكلمة»[8]. ولكن كيف يحصل هذا الادراك لدى المتكلم إذا لم يعوّد في فترة التعلم على تفكيك الجمل وإبراز ما بين عناصرها من علاقة. وعلى تأليف جمل تجسم ما بين عناصرها من مختلف أنواع العلاقات ؟ أو ليس علم النحو هو المنطلق الأول لهذا النوع من النشاط الذهني ؟ ولئن وافقنا صاحب هذا الرأي في أن «الظاهرة الصوتية التي تلحق أواخر الكلمة عند وقوعها في جملة من بناء وإعراب... وكل ما يتصل بأساليب التعبير ذكرا أو حذفا تقديما أو تأخيرا[9] ليس من صنيع النحاة وإنما هي من خصائص العربية». فإن وصف هذه الخصائص،

---

(6) ص 14.

(7) ص 19.

(8) ص 21.

(9) ص 24.

وإبراز انتظامـهـا، وضبط شروطها كل ذلك مـوكول إلى النحوي ؛ وهو مطالب بأن يقدّمها للمتعلم في أوضح صيغة وأبسط صورة حتى يستعين بها على معرفة لغته وممارستها الممارسة الضامنة للتبليغ والتفاهم مع الغير. ولا يبدو أن الاتفاق كان حاصلا حول محتوى النحو وهذا ما يدل عليه سؤال الدكتور عبد العزيز البسام : «هل نسلّم بتعريف النحو وتحديد أبوابه بأنه العلم الذي يصون اللسان عن الخطإ، أم مفهومنا للنحو مفهوم واسع يشمل تأليف الكلام»[10]؟ وإذا أجاب صاحب السؤال بأن «قصر النحو على حركات الاعراب إنما هو اتجاه متأخر[11] واعتبر الدكتور عدنان الخطيب «أن النحو في جوهره وعاء للبلاغة العربية وعلومها»[12] فإن الدكتور سليم النعيمي يبدو متحرجا من التخلي عن تعريف القدماء للنحو بأنه «علم يعصم به اللسان عن الخطإ في الاعراب» ويرى أن النحو كما وضعوه ليصون اللسان عن الخطإ علم كامل وهو كجهاز كامل يفسده أن يحذف منه جزء»[13] فليس من الهين - والمواقف على ما هي عليه من التباين - التوصل إلى ضبط منهج لتبسيط النحو العربي، وهذا ما يفسر تعدد الوثائق المعروضة على المشاركين في الندوة وهي جماع المقترحات والاراء التي تقدمت بها اللجان أو المجامع في بلاد الشرق العربي طيلة الأربعين سنة الفارطة.

ولا شكّ في أن منطلق كل المقترحات ما تقدمت به اللجنة التي كونتها وزارة المعارف المصرية سنة 1938، وقد عرضت اللجنة في مقدمة مقترحاتها الأسباب التي تعوق «تعويد الشباب أن يتخذوا اللغة العربية الصحيحة وسيلة عملية يؤدون بها ما يؤدّي من الأغراض في غيرها من اللغات الحية»[14] ومنها عدم استعمالها في البيت «والبيئة التي تحيط بهم» والعيوب التي لا تخلو منها لغة التعليم، ومزاحمة اللغات الأخرى لها،

---

(10) ص 68.

(11) ص 69.

(12) ص 26.

(13) ص 65.

(14) ص 97.

واحجام المتعلمين عن القراءة... ثم حددت اللجنة المبادئ التي اعتمدتها في ضبط مقترحاتها وتتلخص في عدم المس «من أصول اللغة» والغاء «أسلوب من أساليبها» «ما اتّفق عليه النحاة من القواعد والأصول إلا بمقدار حين لا يكون من هذا التغيير بد «وفي ان يلتمس» من مذاهب القدماء ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين»[15].

وجاءت المقترحات جريئة نسبيا، فلم يتردد أعضاء اللجنة في الدعوة إلى التخلي عن عدد من المفاهيم وتغيير المصطلحات. فأوّل ما توصى اللجنة بالتخلص منه في تعليم النحو للناشئة مفهوم الإعراب التقديري والمحلي، وتصنيف علامات الإعراب إلى أصلية وفرعيّة، والتمييز بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء. ففي كل هذا عناء للمتعلم لايغاله في التجرد بدون أن يكون له تأثير في اكتساب اللغة. وتسود البرنامج المقترح فكرة أساسية تتجسم في تصنيف أبواب النحو على أساس دورها في الجملة، وينطلق أعضاء اللجنة من النمط الذي أقره القدماء لهيكل الجملة المتمثل في الجزئين الأساسيين - أي المسند والمسند إليه - من ناحية، والفضلة من ناحية أخرى. ويتخلون عن التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، ويترتب عن ذلك اختصار في المصطلحات كالفاعل والمبتدأ والخبر كما ينتج عنه تبسيط في تحليل بعض أصناف الجمل وخاصة الجملة الاسمية التي خبرها فعل. فالمبتدأ في هذه الجملة يعتبر مسندا إليه أو - على حد تعبيرهم - موضوعا والفعل يعرب مسندا أو محمولا.

وتبعا لذلك يلغى مفهوم الضمير المستتر. كما تعتبر ضمائر الرفع المتصلة مجرد علامات للمطابقة. أما سائر عناصر الجملة فتعتبرها تكملة، والطريف في هذا الموضوع هو إبراز الغاية المعنوية من كل نوع من أنواع التكملة، وتدعو اللجنة أخيرا إلى اعتبار بعض التراكيب أساليب لا فائدة في تحليلها وتخريجها حسب المقولات الإعرابية، وهذا يهم خاصة أسلوب التعجب والإغراء والتحذير ؛ كما دعت فيما يتعلق

---

(15) ص 100.

بالصرف إلى الاقتصار على تعليم الصيغ واستعمالها كصيغ تصريف الفعل وصيغ مشتقاته، وتثنية الاسم وجمعه.

ولم يكد ينشر هذا البرنامج في مصر سنة 1938 حتى هاجمه النقاد من كل جانب، انتقد لما فيه من تجديد كما انتقد لتعلق أصحابه بالتراث النحوي؛ فقد آخذ محمد الخضر حسين أعضاء اللجنة على جميع مقترحاتها. واعتبرها كلها مخالفة لأصول النحو الثابتة[16]. وآخذهم أمين الخولي على انعدام الجرأة في عملهم وإحجامهم عن تجاوز قواعد النحو، واجتنابهم اقتراح تبسيط بعض استعمالاتها المعقدة[17]. لكن رغم ذلك فلقد وقف منها "مجمع اللغة العربية" بالقاهرة موقف التأييد؛ فلئن لم يجار اللجنة في التخلص من الإعراب المحلي، وتبني مصطلحي «الموضوع والمحمول» والسكوت عن متعلق الجار والمجرور والظرف، فقد وافقها على سائر المقترحات المتصلة بالاعراب والجملة والضمائر.

وقد تناول هذا الموضوع بالدرس «المؤتمر الثقافي العربي الأول سنة 1947، وتقدم بمجموعة من الاقتراحات يبدو أنها مقتبسة من مشروع اللجنة المصرية. فلقد دعا من ناحيته إلى التخلي عن الاعراب التقديري والإعراب المحلي في المفردات والجمل، وإلى اجتناب تقدير الضمائر في الأفعال وتقدير متعلقات الظرف والجار والمجرور. إلا أنه تخلى ضمنيا عن النظرة الشاملة إلى الجملة بإقراره التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية والرجوع إلى مصطلحات المبتدإ والخبر والفعل والفاعل.

وجاءت مقترحات مجمع اللغة العربية بدمشق مؤيدة لمقترحات اللجنة المصرية في منطلقاتها المبدئية معارضة لها في العديد من الجوانب العملية. فلقد اعتبر مجمع دمشق «أن المعاني جزء من النحو» لذا «فلا يقتصر الغرض من اتقان النحو على ضبط أواخر الكلم»، كما اعتبر أنه «لا داعي لتعليم الطلاب قواعد لا يكادون يحتاجون إليها في قراءة النصوص العربية قديمها وحديثها، أو تلقينهم ضوابط يهتدون إليها

(16) دراسات في العربية وتاريخها من ص 245 إلى ص 258.

(17) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب من ص 31 إلى ص 60.

بالسليقة»[18] ؛ إلا أنه لا يوافق على «الاستغناء عن الإعراب التقديري وعن الإعراب المحلي في المفردات والجمل» كما لا يرى فائدة في اقتراح مصطلحات جديدة وخاصة مصطلح المسند والمسند إليه أو الموضوع والمحمول والمصطلحات الرامية إلى إبراز دور المفاعيل المعنوية.

أما المجمع العلمي العراقي فقد كاد تقريره يكون مناهضا تماما لأهم مقترحات اللجنة المصرية فقد دعا إلى الاحتفاظ بالاعراب التقديري والتمييز بين ألقاب علامات الإعراب وألقاب وعلامات البناء، وتقسيم الجملة إلى إسمية وفعلية، وتقدير متعلق الظرف والابقاء على ضمائر الرفع، والضمير المستتر...[19] وبهذا يكون قد أفرغ المقترحات المصرية من محتواها الأساسي، وأوصى بالتزام جل المفاهيم النحوية التقليدية التي تعتبر سببا في تعقيد النحو وصعوبة إحكام المتعلم له.

ومجمل القول فإن سجل ندوة الجزائر وثيقة هامة جمعت الوثائق الرسمية الصادرة منذ سنة 1938 عن هيئات مختلفة اهتمت بشؤون تعليم النحو العربي وطرق تبسيطه وتقريبه إلى أذهان المتعلمين، ثم إنها تبرز - بما احتوت عليه من آراء متباينة ومقترحات متناقضة - صعوبة التخلي عن التراث النحوي العربي، بل التخلص من بعض جوانبه ؛ ولعل هذا ما يفسر إحجام ندوة الجزائر عن البت في موضوع تيسير النحو واعتبارها أن الموضوع ما زال في حاجة إلى البحث والتمحيص وهذا معنى قولها :

«وترى الندوة أن ما عرض عليها من مقترحات وزارة المعارف المصرية ومجمع اللغة العربية بالقاهرة والمؤتمر الثقافي لجامعة الدول العربية ولجنة ترقية اللغة في المؤتمر الأول للمجامع اللغوية، وما أبداه مجمع العراق ومجمع دمشق من ملاحظات وتوجيهات، وما سجّل في محاضر هذه الندوة - فيه مادة صالحة للبحث والتمحيص، توصلا إلى صيغة مبسطة لتيسير تدريس النحو في مراحل التعليم العام»[20].

---

(18) 136 - 138.

(19) ص 141 - ص 145.

(20) ص 81.

والنتيجة الحتمية لهذا أن تحال هذه القضية إلى بعض المنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم لتتكفل بوجود حل لها، ولذا «تقترح الندوة لكي يتجه بهذا الحصاد وجهة عملية أن يرغب اتحاد المجامع اللغوية إلى المنظمة العربية أن يكون مشروع تيسير تعليم النحو فيما تقوم به من نشاطها الثقافي»[21].

وفي نهاية الأمر لنا أن نتساءل عن وجاهة الطريقة المتبعة للوصول إلى نتيجة مرضية في موضوع تيسير النحو. فهل يمكن أن يعالج هذا الموضوع قبل أن توجد الدراسات العميقة في ميدان التراث النحوي، الدراسات التي تستكنه هذا التراث، وتبرز أصوله، وتثبت ما كان منها لغويا بحتا وما كان من قبيل المنطق الشكلي؟

(21) ص 82.



ISBN : 978-9973-936-86-8